

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO.

الرقم :

١ / ١ ٢ ٩ . ٦

الرقم المكتبي

١٢٢٢

٢٥١

مجموعة تحتوي على رسالة في أدب البحث
 ويتلوها رسالة أخرى في أدب
 البحث ويتلوها منظومة
 في علم كوضع ويتلوها
 شرحها المؤلفها
 ويتلوها رسالة
 في الأثر للشيخ
 الأكبر ويتلوها
 مقولته
 وعلمها
 م

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط
 الرقم: ٦٨٤٢ في ١٣٩٠
 العنوان: مجموع المؤلف الرسالة المصنوعة
 المؤلف: عصمة الدين الأبي عبد الرحمن بن أحمد - ٧٥٦
 تاريخ النسخ: هذا المخطوط من القرن
 اسم الناسخ: -
 عدد الأوراق: ١٠٨
 ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم لك الحمد والمنة وعلى نبك الطوق والحقبة
 اذا قلت بعلوم ان كنت ناقلا فالصريح او مدعيا فالدليل ولا يمنع النقل والمضى
 اذا المنع طلب الدليل على مقدمته فاذا استغلت به منع منعنا جردا او مع كنه
 ولا يدفع السند الا اذا كان مساويا او يقضى بالتحليل او عورض بدليل
 الخلف في صورتين صحت مانعا بان تقول الله تعالى تكلم بعلوم اني ناقلا
 عن المقاصد او مدعيا بدليل انه اسند الكلام الى ذاته وكلم الله موسى تكليما
 فيمنع لجواز اني ان فيدفع بالاصل وينقض بالخلق فقيلا انه اضافته القدرة
 الى المقدر فيمنع مستندا بانه حقيقي او بعارض بانه قادية الحروف
 الحادثة فيمنع بان يقال لا نسلم بان الكلام مركب من الحروف ان الكلام
 لفي العوارض وانما جعل الكلام على العوارض دليله تمت رسالة آداب البحث
 رسالة اخرى في آداب البحث

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لا يعارض كلامه ولا ينقض فتاؤه ولا يحكمه والصلوات
 والسلام على سيدنا محمد المبعوث من اشرف القبائل وعلى آله واصحابه الذين اخبروا
 من ناطقهم بقواعد الدلائل وبعضهم رسالة في آداب البحث
 تشمل على اكثر مسائل نافعة للمتدرب ان شاء الله تعالى اعلم انه يجب
 على من شرع في علم ان يعرف بحدوده ورسمه وان يعرف موضوعه وقائده فاحرآب
 البحث صناعة نظرية يستفيد منها الطالب معرفة طرق المناظرة وشرايطها صيانة
 له عن الخط في البحث والزام الخصم واقامة المناظرة هي النظر بالبصيرة من
 الجانبيين في النسبة بين الشئين والنظر هو الفكر والفكر مركب من نفس في العقول
 والمراد بالجانبيين المعلق والسائل اعلم ان من يكون بحدود التعليل
 اما ان يكون ناقلا لبعض الاقوال الصادرة عن الغير فقط ليس مدعيا
 واما ان يكون مدعيا فان كان ناقلا ولم يذكر في النقل دليل او ذكر فيه دليل
 لكن على طريق الحكاية فلا يتوجه عليه المنع لان المنع مقول بالاثبات على
 معنيين احدهما مطلق الحديث اعم من ان يكون مناقضة او نقضا اجماليا
 او معارضة والثاني المناقضة فقط وهو اخص من الاول والمراد عندنا طريق
 والمنع مطلقا سواء كان بالمعنى الاول الا اعم او بالمعنى الثاني الا اخص
 متعلق

متعلق بالدليل ويدور على دعوى ثبوت الحكم فينتفي باسقاطه ولا شك ان هذا منق
 من لناقل من حيث انه ناقلا نعم ان التزم صحة النقل المنقول واقام دليله من نفسه
 على ما نقله صار مستولا فيتوجه عليه ما يتوجه على المستدل من المنوع الا نسبة
 والخاص ان لناقل من حيث انه ناقلا لا يتوجه عليه المنع بحقيقة المتقدمين
 لكن بطلب منه تصحيح النقل فمن الكتاب المنقول عنه سواء كان النقل بعبارة
 المنقول عنه ام بمعناها ويسمى نقل بالمعنى وسواء كان بواسطة او بغيرها
 هذا اذا كانت صحة النقل في رواية السائل اما اذا كانت معلومة فطلبها لا يليق
 بحال المناظر من حيث هو مناط لا من غرض اظهار الصواب انه يتبين
 منها النقل جاز عن جاز لا تقدم من ان المنع متعلق بالدليل وكلام النقل والمضى
 ليس بدليل فاستعمال المنع في طلب تصحيح النقل وطلب الدليل على المدعى استعمال
 للفظ في غير ما وضع له هذا خلاصة الكلام على من كان بحدود التعليل ناقلا لبعض
 الاقوال الصادرة عن الغير اما اذا كان مدعيا واقام الدليل على مدعاه فان
 سلم له السائل فلا كلام وان لم يسلم فلا يلزم منه ثبوت وظايق المناقضة
 والنقص الاجمالي والمعارضة فالمناقضة هي لغة ابطال احد الشئين بالآخر
 وعرفا منه مقومة مصينة من مقومات الدليل او منع كل منهما كذا حال كون
 المنع مجردا او مع السند وتسمى المناقضة نقضا تفصيليا واداءا
 ومنعيا بالمعنى الاخص والمراد بالمقدمة ما يتوقى عليه صحة الدليل سواء
 كان جزء منه او لا والسند هو ما يثبت قوة المنع في زعم المانع بتبينه
 المناقضة مقبولة مطلقا سواء كانت مجردة او مع السند فلو ان النقص الاجمالي
 والمعارضة فانها غير مسموعين بدون شاهد يدل على المحمودة وستوفى
 الوقت تنبيه اخر للسند ثلث صيغ احدها الا سئل هذا
 لم الجوز ان يكون كذا ثابته لا نسلم لزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان كذا
 ثابته لا نسلم هذا كنه والحال كذا والنقص الاجمالي هو لغة الخرس وعرفا خرس
 مجموع الدليل يتحقق الحكم عنه او استلزامه فاذ اخرج كالرود والتسلل
 وتوجيههم ان يقال ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لثبوت الحكم المذكور عنه او
 لا استلزامه الدور والتسلل والمعارضة هي لغة المقابلة على وجه الممانعة
 وعرفا اقامة دليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل الخصم او مقابلة دليل بدليل

نقد ومنع المنع جاز
 طلب تصحيح النقل
 طلب الدليل عليه
 من النقل والمضى

يباينة انتاجا فله معنيان يستلزم كل منهما الآخر وطريقها ان يقال ما ذكرتم
من الدليل وان دل على قبول المدلول لكن عندنا ما ينافي فيه تقبيح
الفرق بين المناقضة حيث انها تقبل جردة عن السند وبين التناقض الاجمالي والمعارضة
حيث انها لا يسمعان بوجه شاهدان المناقضة التي هي منع مقدمة عبارة عن طلب
الدليل عليها اي على المقدمة والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف التناقض الاجمالي
الذي هو منع الدليل والمعارضة التي هي منع المدلول فانها عبارة عن دعوى فساد
ذلك والمدعى لا بد له من شاهد فاذ قلنا لا نسلم صريح وظاين كسابل
في المنوع لثمة لانه ثبت ثلث صور احدها منع لجزء الدليل وهو المقدمة مع
الاستدلال على اشتغاله ثانيا منها مع الدليل من غير شاهد يدل على فساد
ثالثها منع المدلول بلا دليل يدل على خلل في ما قام عليه الخصم قلنا هذه الصور
بجملتها خارجة عن قانون التوجيه اما الاخيرتان فلهما مكانة غير مسبوقة
باتفاق الفحول من ارباب النظر لان منع الدليل والمدلول عبارة عن دعوى بطلانها كما
تقوم فلو بدلها من بينة وهاتان صورتان في خصوصيات باسم الكابرة وامر الحقوة
الاولى فانها غصب وهو غير مسبوقة عند المحققين خلل في الاقدام ركن كركي العميد
لا يستلزم امر الخبط في البحث لان المعلل مادام في التقليل ليس للمانع الاكتسليم
او المنع حتى يتبين صريح دليله او فساد وينقطع البحث اما اذا توجه للسائل
لاشتغال تلك المقدمة يلزمه الخبط في البحث والتطوير والانتقال من كلام الى كلام وتسمى
غضا لان السائل غصب منصب المعلل فها ل اذ عرفت ان السائل
في منع دليل المعلل ثلث وظاين فاعلم ان للمعلل كذلك ثلث وظاين في دفع كل
واحدة من تلك كوظاين فوظيفته في الامر الاول وهو المناقضة وجوه ثلثة
احدها ان يورد دليله على تلك المقدمة المنوعة او تنبيهها ان كانت نظرية او
تنبيهها ان كانت بديرية فيثبت بذلك ما منعه كسابل من مقدمة دليله ثانيا
ان يبطل سند منع السائل بالدليل او التنبيه ان كان السند مساويا للمنع اي
لتقيض المقدمة المنوعة وانما قلنا ان يبطل سند منع السائل ولم نقل ان يمنع
سند منع السائل لان منع السند بمعنى طلب الدليل عليه غير مفيد اذ يمنع
المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب ان اثبات المقدمة المنوعة التي يجب على المعلل اثباتها
عند منع المانع اياها وانما قيدنا السند بكونه مساويا للمنع لان ابطاله بالدليل او
التنبيه

التنبيه اذا لم يكن مساويا للمنع بان كان اعم او اخص او اعم واخص من وجه او مباينا
لا يفيد مثال السند المساوي كان يقول المعلل هذا الشيخ ليس بضاحك لانه ليس
بإنسان فيقول السائل لا نسلم انه ليس بإنسان لجواز ان يكون ناطقا فهذا السند
مساو لتقيض المنوعة وهو قول المعلل ليس بإنسان وتقيض انسان ومثال الاعم
ان يقول السائل في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون حيوانا او اخص كان يقول
في المثال المذكور لم لا يجوز ان يكون زجيا والاعم والاخص من وجه كان يقول
فيه لم لا يجوز ان يكون ابيض والمباين كان يقول فيه لم لا يجوز ان يكون جرافا اعم
والاخص من وجه والمباين لا يجوز الاستناد بهما ولا ينفق المعلل ابطالهما والاخص
يجوز الاستناد به لكن لا ينفق المعلل ابطاله والاعم لا يجوز الاستناد به لكن
ينفع المعلل ابطاله غالبا والمراد بمساواة السند للمنع ان يلزم كل منهما الآخر
عقل لا عدم التوفيق احدهما عن الآخر ولو لم يتحقق اللزوم لعقلنا كاشفا
ان يثبت المعلل مدعاه بدليل غير الدليل الذي ذكره وتقوم السائل الى بعض مقوماته
ووظيفته في دفع الامر الثاني اعني لتقيض الاجمالي وفي دفع الامر الثالث اعني
المعارضة كمن وظيفة السائل لان المناقضة تقضي اجماليا والمعارضة لكنا مستدلين
على بطلان الدليل والمدلول توهمت عليهما المنوعة كالثمة اعني المناقضة والتقيض
الاجمالي والمعارضة التي هي وظاين السائل وما قيل من ان المعارضة لا تعارض فامر
غير معتد به ولنتأمل بمثال بوجه ما سبق كما اذا قلت الكلام صفة كدبة اذ لية ناقلة
عن المقاصد فان سلم لك سابل فالكلام وان منع بان طلب مثلا تصحيح النقل فظهر
المقاصد وان كنت مدعيا بدلي لانه اسلمه الكلام حقيقة الى ذاته وكلاما استداليا
حقيقة فهو صفة له اذ لية فهذا قياس من شكل الاول ينتج ان الكلام صفة له تعالى
اذ لية فان سلم لك سابل فالكلام وان منع المقدمة الصغرى حال كون المنع رد
فتدول عليها بقوله كما وكلمة موسى تكليما او مع السند ان قال لا نسلم انه استند
الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراى خلق الكلام على سبيل الجواز فبطل سند بانه
لا يجوز ان يراى خلق الكلام على سبيل الجواز لا مكان الحقيقة والحقيقة متى
امكنت لا يها الى الجواز وترك المعنى الحقيقي وازادة المعنى المجازي لا بد له من
دليل ولا دليل هنا على ذلك او نقض الدليل وحكم بفساده لتخلي الحكم في الحكم بان
قال استدلالا الى ذاته كما كالكلام قال كما خلق سبع سموات مع انه ليس اذ ليا

بل هو امر اضافي ومنه وصفه بها بالحادث انما يكون اذا كان وجوديا اما اذا كان
 امرا اعتباريا فلا والمولى عز وجل يتصف بالامور الاعتبارية الحادثة اي المتجددة
 بعد كونه كالحلق والرزق من غير قيامها به والامر الاضافي هو الذي لا يعقل الا
 بالاضافة الى الغير والحلق كذلك لانه عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فتعلق
 الحلق عن الدليل وحاصل دليل كسائل الذي اقامه على ضاد دليل المعلق ان
 يقول السائل للمعلق مقتضى دليلك ان يكون الخلق صفة اذلية لانه اسنه الى ذاته
 مع انه ليس اذليا لانه امر اضافي وكل ما كان كذلك فهو غير اني فتتم معنى
 دليل كسائل التي هي الخلق امر اضافي مستدبان تقول لان سلم انه اضافي لم لا
 يجوز ان يكون صفة حقيقة فلم يتلوه المدلول عن الدليل وهذا مذهب الماتريدية
 المشيئة صفة وجودية اذلية بها اليجاد والاعدام ويسمونها التكون ووظيفة
 القدرة عندهم جعل الممكن قابلا لها او عارضا المدلول بان قال دليلك وان
 ذلك على ان الكلام صفة اذلية قائمة بذاته كما لكن عنونا ما يدل على انه ليس
 كذلك وهو ان الكلام مركب من الحروف المترتبة المقدم بعضها على بعض المنقطعة
 الى اذلية وكل ما كان كذلك لا يكون اذليا فتتم معنى دليل السائل بان تقول
 وسلم ان الكلام لا يطلق الا على المركب من الحروف بل يطلق عليه على غير الكلام
 النفسي وسند هذا المنع قول الشاعر ان الكلام لغو العواد انما جعل اللسان
 على لغو العواد دليل فالمراد بالكلام في قولنا الكلام صفة لانه اذلية الكلام النفسي
 لا الكلام المركب من الحروف ولعله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله رب العالمين تمت
 وتبليها المتن في راسه بل مراجعته على المطالب

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال محمد بن احمد **١** الخليل الرازي ارجي لها واحدا **٢**
 حمد لمن زينه او ضاع البشر **٣** الخليفة التبان وردا مع صدر
 ثم الصلوة مع سلام ابد **٤** على بني قرا تانا بالهدى
 محمد **٥** والله وصية **٦** العايزت في غدي بقر به
 وهذه ارجوزة مضمونها **٧** رسالة توضع بذا يدعونها
 تعزى الى خير الامام الاخير **٨** الفاضل المولى الامام العبد
 نظمتها لمن يروم حفظها **٩** ومن نوى استضافها بلغتها
 مع

مع انه عار من البضاعه **١** باذا الحيا وكاسد الصناعات
 ثم النظام قد حوز مقدمه **٢** ونعدها التقيم ثم خاتمة

المقدمة

اللفظ قد يوضع للمختص **١** لم يخط فيه الخصور فاني صر
 او باعتبار ذي العموم المشترك **٢** وذا بان يعقل امر مشترك
 بين مشيئة ويقصد **٣** بالوضع كل واحد اذ يفر
 بحيث لا يفاذ غير واحد **٤** مشيئة من غير قدر زائد
 وذلك التعلق الذي اتي **٥** من وضع ذي العموم يافتى
 كالة لوضعه ولم ير **٦** وضع ذي العموم باذا فافتى
 فالوضع كلي وماله وضع **٧** مختص كما سم الاشارة اقتنع

تنبيه

لا بد من قرينة مفهومة **١** تنفيضا في مثل اذا فاستشيت
 اذ نسبة لوضعها الى السوا **٢** فاحفظوا كن من على العلم احتوى

التقديم

اللفظ كلي وشخصي **١** مدلوله واو ك تقر ر **٢**
 تقسيم للذات او للحدث **٣** او نسبة بينهما فاكثر **٤**
 فاول باسم الجنس قد يعني **٥** فالثاني يدعى مصدرا فاسموع
 وهذه النسبة اما تقبيل **٦** من طرف للذات او ان تقبيل
 من طرف للحدث ولقب **٧** مشتقا او فعلا ولكن رقب
 والثاني اي ما كان شخصيا **٨** منقسم الوضع كما قد شئت
 الى مشيئة برز وكلي **٩** والاول القلم ياذا الفضل
 فالثاني ان مدلوله في الغير **١٠** يظهر بانضمام ذاك الغير
 فالجوف اوله ان تلك القرينة **١١** فيه الخطاب فالضمر مشيت
 او غير فان تكن حتمية **١٢** فاسم اشارة وان عقلية
 فذاك بالموصول قد تلقيا **١٣** فاحفظا تكن من الشقة النجيا

الخاتمة وتشتمل على تنبيهات

الاول

موصولهم واسم اشارة وما
 المتحرك في ان معناه استقل
 على ان تمام غرضها فقد ظهر
 يدعى بعض كما قد علم
 بنفسه والكتب الفهم انظر
 دعواهموا تسميتها كما استقر

الثاني

لا تفرم الا اشارة العقلية
 فوجدت معنى يرد كلياً
 اما الذي بالحس والخطاب
 كاسم اشارة وكالضمير
 تشيها لانيها ككليه
 كمثل موصول غدا جلياً
 قيت في نصي بل ارتياض
 فافهم فانك الوضع عن تحت يرد

الثالث

والفوق بين مضر والعلم
 وان جزاء هو الذي قسم
 ولا تغل ذكرك الغناد
 اوجبه توهم الكوم في
 يعلم مما قد مضى فليفهم
 لذي مع اشارة كما علم
 لم يقل مدعيه عن عناد
 ما هو موضوع له فليعر في

الرابع

وقولهم الحق ما دل على
 على تاهل وان المعنى
 اي بخلاف الاسم والفعل كما
 معنى بغيره فذاك استعمال
 ما لم يكن بنفسه ذاستفنا
 يعلم من كلام من تقدم

الخامس

وليس ضارب بوار على
 عن النفاة اذ علمت الوقا
 فالفعل فيه حدث قد اعتبر
 مع نسبة ومع زمان قد صود
 وضارب لوجه فيه اولاً
 هذا لفعلهم بما قد نقلوا
 فيما مضى بالقرن فادراك الحقا
 ولا حظوة اولاً كما ذكر
 لحديث فليرو عني من روك
 ذات اليها نسبة قد اخلوا

السادس

والفوق بين علم الجسر
 ففلم الجنس يفيد جوهر
 والثاني قد جاء له التبيين
 واسم له باد بغير ليس
 مقيماً من غير ما تعتبره
 من لام تعري بها التبيين

داول

واول مثاله اسامة واسد الثاني كمن علمه
 او معنى اليه التمر قندي الماهر
 والفرق بين الحرف والموصول
 يعلمه ذوالذو واللفظ
 بعينه ما قد مضى في الرابع
 ومنه تعلم الشتران الفعل
 للغير فاعين بالعلوم يافني
 وفهمنا من ان علمه
 وفهمنا من ان علمه
 وفهمنا من ان علمه

السابع

وقد علمت منه ان الفعل
 كل من الزوات قادر للعلم
 فله يصح ان يكون خبراً
 وقد افاد ما مضى التنظير
 فقد كلة تنظر جلياً
 مفهوم ذاك فوق وضاعلي
 فاعلم بذو لا تقل خلو في

الثاني عشر

ولم يكن تعاود اللفاظ
 وليس ناسخا لما قد ثبتا
 معلوماً على النبي
 ومن غدا متبعاً السنة
 والحمد لله وحده
 والحمد لله وحده
 والحمد لله وحده

الثالث عشر

واما ما في قوله
 والحمد لله وحده
 والحمد لله وحده
 والحمد لله وحده

م

ضد النقص والنقصه والا فزال الا حسان **المولى** يطلق على مولى القنطرة
 من فوق او من اسفل وعلى به كعم وعلى كناصر والحلي والمراد هنا اما الاول
 وهو السيد لكن على طريقه الجريدي السيد المطلق لا سيد لقنطرة او كرايع
 على معنى كناصر الحق **الامام** وهو الذي يقتدى به **البعض** اي عضد الذي وقد
 اشتهر بلقبه قال بعضهم فيكون من قبيل كثر في لعم وهو ممنوع وقال
 بعض مثايننا يمكن ان يكون ثلثا قد صار علما بالقلبية كما لهما في كمال
 الذي ولنا صريحا صريحا فلا يكون ح من كثر في الممنوع **نظمتها** اي
 جمعها بجمعها خاصا وهو انه على وزن خاص من بحر فصوص وهو بحر كرجز على ما
 سبق **لمن يرم** اي يطلب حفظها اي استظهرها رها واستظهارها فقول
ومن نوى اي قصد استظهارها **بالحفظ** كما لتفسير لما قبلها لان حفظ النظم
 اسهل من حفظ النثر واستظهاره ايسر من استظهاره **معاني عار** اي
 خال عن كبريائه والمراد بها هنا انواع العلوم **يا ذا الجي** اي كقول **وكاسد**
الصناعة لعدم الاخذ بعلمهم بعلمهم اتقانه لعلوم وعدم موافقة لها وهو
 اخبار بما يعلم من نفسه وهو طاله اذ **ثم النظم** اي اشتمل على مقدمة
وبعد **التي** **ثم** **فان** والمراد اشتمال الكل على الاجزاء ووجه الترتيب ان المذكر
 في هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقصود بالذات او لافادة ما يتعلق به
 والاول التقيم والثاني ان كان متعلقا به فعلق لسابق باللاحق فهو المقدمة
 وان كان بالعلم من حيث زيادة لتوضيح والتكليل فهو الخاتمة **المقدمة** بتدرا
 خبره فزدي تقديمه في تقيم للفظ باعتبار عموم الوضع وخصوصه والمقدمة مأخوذة من
 مقدمة الجيش للحاجة المتقدمة منه من قوم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقى
 عليه شروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
 لا رتبها لعلها وانتفاع بها فيه قال المولى سعد الدين بعد هذا والقوى بين
 مقدمة لعم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس **اللفظ** هو في اصل اللفظ
 مصدر بمعنى الرمي والمراد لرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
 وحرفا وما هو حرفا واحدا واكثر مملوكا او مستعمل ما دار من لعم او لا لكن
 حفي في عرف اللفظ بما هو صادر من لعم من الصوت المعتمد على الخرج حرفا واحدا
 او اكثر مملوكا او مستعمل فلا يقال لفظه بل يقال كلمة الله وفي اصطلاح
 الخاتمة

الفلحة كثر
 استعمل في اللفظ
 في بعض افراد
 معناه

قد صرح

اي على كل واحد
 منها

والموصول

الخاتمة ما مضى ثابته ان يصدر من لعم من جنس الحروف واحدا كان او اكثر ولا حرك
 عليه احكامه كالقطع والابدال فيندرج فيه كلمات كذا وكذا اللفظ بالتي يجب
 استظهارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد هنا واللام في اللفظ اما
 للمعنى حيث حصوله في بعض افراده اعني كمد كذا هي اول حصة معينة من جنس
 مطلق اللفظ وهي الموضوع عنه اعني الفهرست الحارجي ومع يجب ان يحمل قوله
 يوضع فيما يأتي على العدول عن الماضي الى المضارع اما الاستظهار للصورة لنوع
 عزابة او لتأخر كوضع عن اللفظ بالنظر الى الكرات كما اشار اليه كسر قنري
 في شرح الاصل حيث علمت ان المراد من اللفظ الحصة المعينة ذهنا وخارجا
 لا حقيقة وما هيته من حيث هي ولا ماهية من حيث حصولها في جنس جميع الافراد
 فاعلم انه باعتبار تنحيز المعنى وعمومه وخصوص كوضع وعمومه على ما يقتضيه
 التقسيم كعقلي اربعة اقسام لان المعنى اما كلي او مشخص وعلى كل تقدير فالوضع
 اعني اللفظ كتحقق ما خاص وعام فالاول ما يكون موضوعا للمشخص باعتبار
 تعقله لخصوصه وبسبب هذا الوضع وضعا خاصا للموضوع له خاص كاستظهار
 على ما سبق كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظه بازاية والثاني ما وضع
 لمشخص باعتبار تعقله لخصوصه بل بامر عام وبسبب ذلك كوضع وضعا عاما للموضوع
 له خاص كما سألنا لاشارة على ما سبق وهذا القسم يجب ان يكون متفردا عما هو
 او تقديره والثالث ما وضع لا مركبي باعتبار تعقله كذلك اي على عموم وبسبب هذا
 الوضع وضعا عاما للموضوع له عام كما اذا تصورت معنى الحيوان لناطق ووضعت
 لفظ الانسان بازاية والرابع ما وضع لا مركبي باعتبار تعقله لخصوصية بعض
 الافراد وهذا القسم مما لا وجود له بل حكوا باستحالة لان الخصوصيات
 لا يعقل كونها مائة مثلا حظيرة كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين
 من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور كماله وعدم تعلق
 الوضع به فيما هو المقصود الاصل من تلك الرسالة وهي تحقيق معنى الحرف
 والخبر واسم الاشارة والاول وان كان كذلك الا انه لما اشارك الثاني
 في تنحيز المعنى توضح له لئلا يترك كل منهما توضح صاحبه فلذلك قال
اللفظ قد يوضع للشخص **ملاحظا فيه** **الفص** اي قد يوضع للفظ المشخص
 باعتبار تعقله بعينه وتنحيزه والوضع لفظ جعل الشيء في حيز واصطلاحا

مشترك بين معنيين احدهما نصيب اللفظ بالذات المعنى وعلى هذا الخازن موضوع
 للمعنى الخازن وفيه كلام بسوط في شرح العظام وثانيهما نصيب اللفظ للدلالة
 على معنى بنفسه وعلى هذا لا وضع الخازن فان تعيينه للدلالة عليه بتعريفه كما افاده
 العلامة المتفان في شرح التلخيص له بقية في شرح العظام فارجع اليه واعلم
 ان المراد من لوضع بالمعنيين المذكورين خصوص وضع اللفظ ولذا قال سيدنا في
 هذا التوبيخ وضع اللفظ واما المطلق المشترك له ولغيره فهو جمل الشيء باذنه
 المعنى شئ بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثاني اه المراد منه والشيء
 والشيء ما له شئ في سواها كان ذلك لشيء زائد على ماهيته اولاد التشخيص
 ما به يصير لشيء بحيث يمنع العقل من فرض الشركة فيه بين كثير من قالم العظام
 وقوله **فان في اي فاعلم الوضع في الاصل بحيث وكفتيش وقوله وباعتبار**
في العوم المشترك اي او يوضع اللفظ للشيء باعتبار مرعاه والمراد باعتبار
 تعقله بمرعاه **وذا** اي الموضوع لشيء باعتبار مرعاه **بان يعقل امر مشترك بين**
مشتقاته ويقصد بالوضع كل واحد اي يعين ذلك اللفظ بالذات لكل واحد
 من افراده المشتركة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في فعله لولاي
 او من عوارضها كما في الميزان واسماء الاشياء وذلك الامر العام ملحقا باعتبار كونه
 مرآة للاحاطة تلك الافراد التي هي المسماة الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك
 العام موضوعا لهما فهو لشيء ومن تبعه في كفايه الموصولات واسماء الاشياء
 وانما قيد بالحيثية في قوله **لا يغير غير واحد** اي لا يغير شيئا من احوالها
 اللفظ هنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل وينبغي ان
 هو منه فان ذلك باطل بل ان المقصود ان الموضوع له المستعمل فيه هذا الموضوع
 من افراده على حدة وهذا كذلك وقوله **من غير قدر** اي مراده دون القدر
 المشترك فانه غير مراد وغير موضوع له فليقال هذا مثل ويراد به الامر العام
 الذي هو مفهوم المشترك اليه المؤد للمذكور **وذلك العقل الذي الى من وضع لذي**
العوم يافت كما لو وضع لم يرد وضع الذي **العوم** **يا في افا** **تنبه**
 يعني ان ذلك العقل الى اصل من كواضع اعني تعقل الامر المشترك اكره للوضع
 ووسيلة الى حصوله لان ذلك المشترك هو الموضوع له وقوله فالتبدي تان
 ولا تعجل كيلا تغلط **الوضع كل ما لوضع مشتق من اسم الاشارة اقتنع**
 مثال ذلك اسم الاشارة نحو هذا فان وضع كل الموضوع له مشتق وهو كل مشار اليه
 مفرد

الوضع

التردد

مفرد من كمال القدر المشترك الصائق على كل فرد كما توهم ونظيره كما قال السرخس
 ما اذا اختلف على رومي بانه انبى بان قلت كل رومي انبى فقد خلت جميع المشتقات
 الرومية من زبرد ورو وغيرهما بامر عام وهو رومي وصليت عليه بانه انبى يعني
 فيكون كل رومي على كل فرد فرد من افراد الرومي الذي هو القدر المشترك فافهم **تنبيه**
 لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعد بديهيا او لياها
 والثاني ان يكون من مذهب ما من العلم كسابق وهما الحكم بديهيا او في تصور
 طرفيه مع الاستناد اليك في الجرم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر
 في صورة الاستدلال اذا ليدل عليها قدرتيه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان
 القامق من لفظ **لا بد من قرينة مفردة** **مشتق ما في مثل ذا** يعني ان ما كان من
 هذا القبول وهو ما وضع فيه اللفظ للشيء باعبار مرعاه لا يفيد التشخيص
 الا بتولية معينة رافعة لراحمة لغيره لا ستواء نسبة الوضع في ذلك الى جميع المسماة
 وتلك القرينة في مضمون غايب تكلم او خطاب وفي اسم الاشارة اشارة حسية وفي
 موصولا اشارة عقلية والاصل ان الموضوع وصفا عاما للشيء فان دان لم يكن
 مشترك لفظيا لوحدة وضعه وجوب تعدد وضع المشترك كما مرجه السيد شبيه
 بالمشترك اللفظي بل بالاعلام المشتركة في تعدد المعنى والاحتياج الى قرينة للتعيين
 وهذا لا ينافي في كونه موضوعا مع اعتبار قيد بنفسه في تبيين الوضع فان المشترك يدل
 بنفسه على كل واحد من معانيه بمعنى انه يفهم منه كل واحد منها اي يحصل في ذهن السامع
 العالم بالوضع بل يعني انه يفهم كل منها على انه مراد فانه كدلالة المقترنة عند اهل العرف
 وادباج كدلالة كل على سبيل التساوي وبالقرينة يتعين المراد بخلاف الخازن فان
 السامع اذا سمع اللفظ بالقرينة لم يفهم كون المعنى الخازني مرادا على التعيين
 ولا على التساوي بل لا يفهم بحدس سماع المعنى الخازني اصله وكذا مع تصور الموضوع له
 في الاغلب ويتعين عند المعنى الحقيقي بالازادة وبالقرينة ينزل هذا وتصل
 الدلالة على المعنى الخازني ومنه تعلم ان القرينة فيما نحن فيه معينة المراد من
 الموضوع له وقرينة المشترك اللفظي معينة المراد باحد الاوضاع اذ فيه تعدد
 الوضع كما صرح به السيد الشريفي وان تاذع فيه العظام بما بعد من منازعة العبد
 للسيد قرينة الخازني لا سيما في سؤاله وهما الخات اضر بنا عنها الضيق المقام
 وقوله **فاستثبت** اي كن من هذا الذي ذكر على بصيرة وثبت واستثبت بمعنى

على ما في الصحيح وقوله **اذ نسبة الوضع المتعلقة بها الى التسواعة** لوجوب كونه
 فيها حيز فيه على الوجه الذي تحققته **فاحفظ ما نص عليه** **تقوم من على العلم** **لا على غيره** **وكن**
 مما لا يخرج في تعاب النصف فيه **احتوى** اي احاط باطرافه حسب الطاقة ولعله علم **التقسيم**
 اي هذا النوع في التقسيم اي في تقسيم مدلول اللفظ فهو من مقلقات الخبر اشار اليه
 السيد الخليل في شرح الاصل ولا يتعين والتوبيخ اللوم فيه قائم مقام كتوب
 الاضا في اي تقسيم مدلول اللفظ كما هو ظاهر او تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله كما
 سلكه بعض شارحي الاصل ومعنى التقسيم ضم قيد به او اكثر الى امر مشترك ليصير ذلك
 المشترك بانضمام كل قيد قسما مبينا للنقسم الاخر وغير مبيات له باعتبار تنافي
 القيود او تفاها فقط والتباديل في العرف اعتبار التباين وملاحظ فيه من هذا
 القيل وحاصله في تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله من حيث هو لا بقيد كونه كلياً ولا
 جزئياً تقسماً اولياً الى قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم القسم الاول
 منه الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والظهير
 واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من مزال
 الاقدام **اللفظ** اي المتقدم ذكره وهو اللفظ الموضوع وهو مبتدأ وقوله **كلي**
 خبر مدلوله الذي **يشخص** عطف على قوله **ير** جملة معترضة بين المبتدأ والخبر
 وقوله **مدلوله** هو مع خبره الذي هو كلي وما عطف عليه خبر المبتدأ الاول والراي بينهما
 اليهام مدلوله والمعنى مدلول اللفظ منقسم اليها كما علم ومدلول اللفظ المعنى الموضوع
 هو له فان الحاصل في العقل من حيث حصوله يعبر عنه بالاصل في العقل وكذا اسم معلوما
 من هذه الحقيقة قال التفتازاني من حيث انه يحصل من اللفظ في العقل يسمى من موزون انتهى
 ومن حيث انهما معاً بانها غير بسم مدلوله من حيث وضع اللفظ بان اي يسمى
 موضوعا له ومن حيث الفصل اليه من اللفظ الذي اقامه بسم معنى ووجه المحصر
 في القسم ان مدلول اللفظ ان منع تصور من فرض صدقه وحمله على كثيرين فهو
 شخصي ويسمى حيزاً حقيقياً وان لم يمنع نفس تصور من ذلك فهو كلي **اول** اي
 اللفظ الذي مدلوله كلي والمراد بالاول نفس المدلول الكلي وح لا يخلو الى اويل فيما
 يأتي فتدبر **تقديراً** اي شاع ونبت عند تقوم **تقسيم الذات** اي لما هو مدلوله ذات
 او لها هو ذات على الوجهين وكذا يقال في قوله **اول** وقوله **اوسنة بينهما**
 اي بين الذات والحدث والمراد هو مركب منهما مع اعتبار النسبة بينهما وليس
 بما يراى

اي يحتاج الى
 تاويل وهو
 ما قرره
 الشارح

المراد النسبة وحدها وانما عبرت بذلك بتبع الاصل **فاكثر** اي اعتمد بما قرره فيقول
فاول باسم جنس قدري اي فالاول من هذه الاقسام الثلاثة وهو الذات يسمى
 باسم الجنس **والثاني** منها وهو الحدث **يدري** اي يسمى **مصدراً** **فاسم** ما تلوته عليك
وع اي اصغفه قال في الحواشي الشريفة الشريفة وانما اخر الحدث ليس في علم بيان
 معنى المشتق والفعل فكانه قال المدلول الكلي اما حدث واحد واما غير حدث واحد واما
 مركب منهما وذلك اما بان يؤخذ غير الحدث من حيث انه مقيد به على وجه من الوجوه
 المعبرة في معاني الاسماء المشتقة واما بان يؤخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره
 نسبة تامة خبرية او انشائية كما في الافعال المقصود من ذلك نوع ضبط لا يحصر
 العقلي انتهى قال ابو قاسم السمرقندي في شرح الاصل والمراد بالذات ههنا ما لا يكون
 حدثاً ولا مركباً منه ومن غيره منسوباً احدها الى الاخر وبالحدث امر قائم بغيره الى ان
 قال ومعنى القيام بالغير اختصاص الناعت بالمنصوت او التبعية في الخبر اي
 الاتحاد في الاشارة الحسية كما في الماديات او العقلية كما في الحركات انتهى وعليه فافهم
 ببيها **لوعلم وغيره** **وهذه النسبة** والمراد المركب على ما تقدم والتعبير بهذه الولى تغيير
 الاصل بذلك الخرج الى التاويل المصطلح المطابقة بين المبتدأ والخبر في التائيت والتذكير
اما ان تقسم من طرق **الذات** بان تجعل الذات مقيدة بالنسبة على وجه من الوجوه
 المعبرة في معاني الاسماء المشتقة كما سبق وما وقع في عبارة الحق الرازي قدس الله
 سره في شرح الكريالة الشمية ان معنى كرامى رمي منسوب الى ذات ما يناله ما ذكره
 لانه يستلزم ان يكون النسبة في اسم الفاعل مقبلة من طرف الحدث قال العصام
 فينبغي ان يحمل على المساحة وقوله اما ان تقسم بتقدير ان كما اشارنا اليه والذي سهل حذرها
 منه ذكرها في قوله **او ان تقسم من طرق** **الحدث** بان يلاحظ الحدث مقيداً بتلك النسبة
ولقب **كلام** ما اعتبر فيه كذا مقيداً بالحدث **مستقاه** اي بمعنى كواو اي سم ما اعتبر فيه الحدث
 مقيداً بتلك النسبة **فصل** **ولكن** تعقيب الكلام برفع ما يتوهم من عكس الترتيب كما يدل
 عليه **رتب** اي جعل الاول للثاني والثاني للثاني كما اشارنا اليه واعلم ان المشتق ينقسم
 باعتبار تلك النسبة الى اقسام لانه ان اعتبر قيام الحدث به من حيث الحدث فهو
 اسم الفاعل او من حيث كونه الة لحصوله فهو اسم الالة او من حيث كونه مكاناً او وقع
 فيه فهو اسم المكان او زماناً فهو اسم الزمان وان اعتبر قيام الحدث به على وجه
 الزيادة فهو اسم التفضيل وكذلك الفاعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
 والحاضر

المراد بالناعت
 عينة كفتان
 اي لا اجرام ولا اعراض
 تحاط بالذات
 والمراد بالماديات الاجرام
 والاعراض

المشبهة
 او كسوة
 او وقوع الحدث عليه
 المفعول

والمستقبل والماضي اعتبارا لطلب الى الامر وغيره **والثاني** اي مكان **فما** المراد
 مكان مدلوله شخصيا وهو المراد من قول السمرقندي في شرح ان مدلول
 اللفظ الموضوع لشيء **اي** ورد في كلهم **مقسم** **الوجه** **ان** **ثابتا** عنهم
 ودلت عليه كتبهم **الى** **مستفصل** وهو ما يكون الموضوع له شخصا واحدا لوجه
 مخصوصا لكي يعينه **ب** جملة معترضة بين المتعاطفين **وكلي** **عطي** على مستفصل والمراد
 به امر عام اي يكون الموضوع له كلمة من مشتقات لوجهات اجمالا با مر كلى
 يعنها صدقا **والاول** اي الموضوع لشيء وضعا خاصا **العلم** **بالذات** **القول** **قال** السمرقندي
 والمراد العلم الشفوي واما العلم الجسدي فيخرج عن مورد القصة اذ معناه كلي
 اي بناء على انه موضوع للماهية لا يقيد التعيين في الذهن انتهى وقد ذكر
 في الخاتمة ما يخالفه **فالثاني** اي اللفظ الموضوع لشيء وضعا عاما اربعة الحروف
 والضير واسم الاشارة الى الموصول وجه المحصر انه **كان** **مدلوله** **في** **الغير**
يظهر بانضمام **ذلك** **الغير** **الحرف** اي ان كان مدلوله لا يتصل في الذهن
 ولا في الخارج بنفسه بل انما يتحقق ويتعقل بانضمام ذلك الغير ويتعقل فهو الحرف
 كمن قال والمراد بذلك الغير متعلقة وقوله مدلوله اسم كان الحذف وخبرها
 قوله في غير مع متعلقة اي ثابتا وقوله يظهر بانضمام ذلك الغير خبره خبر
 او مستأنف للبيان وقوله فالمراد جواب ان على تقدير التبراي فهو الحرف
اولا اي وان لم يكن مدلوله كذلك بان يكون معنى حاصل في نفسه متى صل
 بدون انضمام امر اليه لكن يحتاج الى قرينة لفاداة التعيين وقد اشرنا الى
 ان قوله اولا في قوة شرط وجوابه في زوفا تقديم نظره عليه التقسيم
 بقولنا **ان** **ذلك** **القرينة** **في** **الخطاب** يعني الى الخطابة والمراد بها توجيه الكلام الى
 حاضر فتيان ورضي المتكلم والغائب لان فيه في خطبة تقديرية وجوزيوش
 وتبعه من مالك حذف لكون من مضارع كان الحرف وم ولوليه ساكن تمسكا
 بالقراءة الشاذة وهي لم يلك الذي كوزا **والثاني** **كانا** وانت وهو **مفت** اي
 ثابت لذلك القسم اي فنقر به **او** **غيره** اي وان كانت القرينة غير الخطاب بالمعنى
 السابق **نظرا** **ان** **القرينة** **هست** بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو
 من الاعضاء المحسوسة فهو **اسم** **اشارة** كنهذا وذلك فان المعين لما يراد منها من
 المعنى المعين انما هو ههنا **وان** **تكن** **القرينة** **مقتضية** بان يشار الى المراد من اللفظ
 الذي

بان

آخر

الاشارة الى

المراد

بأنه يكون

الذي هو معين عند الخطا باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة وهو مسمى بدين المتكلم
 والخطا بامتنابه اليه **فذلك** **بالوصف** **وتلك** اي تسمى كالذي والتي فان المعين
 المراد من كل منهما اشتبا مضمون صلته اليه المعلوم قبل اقتراها به المسمى كقولك
 لمن سمع انه جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل مثير ان نسبة
 مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند الخطا بامتنابه اليه تعيينه عنده ولا تخفى ان
 هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة كالخبر
 مضمون لصفة مثله فيما اشير اليه به من النسبة كما سيحكي حقيقة ولقائل
 ان يقول ان كون الحرف وغيره المتكلم والخطا بامتنابه مضمونة لشيء ظاهر واما
 خبر الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي لفظة هذا قد يشاير الى الجنس وكذا الذي
 مثله قد يراد به كلي واجيب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية على جعل المعنى
 الشئ في المشاهد وكذا الموصول واما خبر الغائب فالظاهر ان لفظة هو
 موضوعه للبيانات المتدرجة تحت مفهوم الغائب المؤد المذكر سواء كانت تلك
 البيانات حقيقيات او اضافية كما يجيء حقيقة واعتراض ايضا على صاحب اصل
 بان هذه القصة اي قصة اللفظ الموضوع لشيء وضعا عاما الى تلك الاقسام
 الاربعة غير حاصلة لوان يكون لنا لفظا وضع بامر عام لكل من افراد الشئ
 ولم تكن قرينة احدى كمثل المذكورة كما سما حروف المباني كالألف والباء وكذا
 لفظ التعيين واسماي الكتب كالكافية ذلك فانه واجيب عن الاول بان اسما الحرف
 موضوعه لمعنويات كلية صادقة على افراد متعددة فيقول افراد الرأى من حيث وقوعها
 في كلمات متغايرة واتصافها بصفات وسكنات متباينة كفراد الكلمات فلو يكون
 ما نحن فيه فلو يفرحون بها ويؤمنون لها بان لفظة التعيين وكذا لفظة الشئ
 ولفظة الجزئية الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار موضوعه لمعنويات كلية
 تصدق على افراد جزئية فليس ما نحن فيه ايضا فلهذا جرحها عنها بالاشارة الى
 الثالث بان اسماي الكتب من قبيل موضع الخاص لموضوع له خاص اذ الكتاب كذا
 هو عبارة عن الالفاظ والعبارة الخاصة لا يتعدد الا بتعدد وذلك لا يتعدد
 توقيف فلسفي لا يعتبره ارباب كبرية الا ترى انهم يجعلون وضع لفظة والقتل
 وضعا شئيا لا نوعيا لجعل الموضوع امر متصفا لا متعديا فاسم الكتاب موضوع
 لا مر واحد بل لخصوصه فلو يكون موضوعا بالوضع كعام والتعدد اللفظي اعتباري

لها

لا ينبغي عليه حكم مثل تعدد زيد بتعدد اماكنه **فان قلنا** ما تلوه عليه **تكن من الثقات**
 جمع نقة وهو العذر الصابط **النبا** جمع خبيرة وهو لغة الكرم والمراد هنا الماهر **الخاتمة**
والثقل على تنبيهات وهذه خاتمة مبتدأ وخبر والواو للو استئناف وجهلة **تضمنت**
 صفة خاتمة ومفعول جملة قوله **بيان** جمع مفعول تضمنت وقوله **واقترا** عطوف على
 جمع والضمير في قوله **قربت** راجع لما ذكر من الجمع واذا قرأت وان قوله قد ثبت صفة
 افتراق وحذف نظيره من الاول دلالة لثاني عليه **الاول** اي التنبيه الاول وهو
 مبتدأ خبر في زو في تقديره هذا الذي يذكر واخبره هو مفعول ما يليه او الاول من
 تعلقات المبتدأ لا نفس المبتدأ اصل التنبيه على الاول والمذكور بعده من تعلقات
 الخبر ايضا والاصل بقولنا موصولهم الى اشارتهم الى ذلك كله لكن كوجه الاخير
 لا يخلو عن تكلب سبب الحذف من الاول والثاني وفي بعض المواضع لتورث على
 الوجه كذلك فليراجع موصولهم **واما اشارة وما يدعى بضمير كما قد علم**
 اشارة بقوله كما قد علم الى وجه تسمية ذلك تنبيهها وهو انه قد علم من الكلام السابق
 اجمالا فضع اطلاق اسم التنبيه عليه على ما هو الاشارة في معنى التنبيه وهو انه
 عنوان حيث لا يحق علم من الكلام كسابق اجمالا وان كان ذلك المعنى لا يطرأ
 فيها كلاما لغيرها في البصيرة كما سنبه عليه في جملة **الحركة في ان معناه استقلال**
بنفسه اي ان مدلول كل واحد يتضح بانه معنى مستقل بالمفهومية متعقل بنفسه
 ملحوظ قصدا بالذات صالح للحركة عليه وبه وفارقت معنى الحرف من جهة انه
 لا استقلال له بالمفهومية لا يمكن تعقله بنفسه وان لم يكن له نطاقا قصدا بل آلة للملاحظة
 غيره **ولكن الفهم** اي فهم معانيها والمراد تمييزها وتعليلها عند العقل **الكل** اي
 اعتمد على ان تمام غيرها وهو القرينة المتقدم فصلها بالنسبة الى الثلثة من الخطا
 والاشارة فحسب او عقل **فقد ظهر دعواهم** اي الفحاة وغيرهم **اسيئتها** اي جعلهم
 اياها اسما باعتبار ما ذكر من دلالتها على معنى بنفسها واستقلالها بالمفهومية
 وكل ما كان كذلك فهو من قبيل الاسماء وهذا هو المراد بقوله **كما استقل** اي كونها
 اسما لأن الاسم ما يكون تمام معناه كذلك **الثاني لا تفهم** بضم التاء من انهم
الاشارة العقلية **تسمى** لانها كلية **قد قيل** بمعنى **بكل** **كل**
موصول غدا جليا حاصله الاشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم
 الاشارة بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة بمعنى مع قطع النظر عن الاختصار
 الخارجي

الذي

الخارجي لا يفيد الجزئية اما كون الصلة كلية فنظر الى انها وحدها انما تدل على انشا
 مضمون جملة الى ذات ما من غير تعيين واما كون الموصول كلية فنظر الى ان المفهوم
 للعلم بالوضع من الموصول وحده عين الاطلاق في اغلب احواله ليس الا الامر الذي
 هو آلة للملاحظة المستقصاة ولا شك انه كلي فلو يفهم السامع من مجموعها
 تنبها كذا في شرح الاصل للسقوني وفيه بحث من وجهين الاول ان قوله
 لا يفهم من الموصول وحده الا الامر الكلي الذي هو آلة للملاحظة المستقصاة
 فيه شبه مغالطة لان آلة الملاحظة هي نفس الوضع لا الموضوع له والمطلوب منا
 في الثاني دعوى الاول فيكون آلة التعقل كلية لا مدخل لها في الفرق بين الموصول
 والضمير وام الاشارة التي لا رده المص الشاف هو ما ذكرنا سقوني بقوله وفيه
 بحث ان الموصول موضوع للمشي على ما حقق وعلم فهم السامع المعنى لا يوجب
 الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان الموصول كلية انظر الى فهم السامع من قرينة
 الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاختصار الخارجي لا الى ان الموصول
 كلي حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخيص لا تحتاج اليها الا كاستعمال
 ان اعتبر في قوله في قوله لم تعتبر فلو فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل لكن لما
 كان المعبر ظاهرا من قرينة هو مضمون الصلة يعني بدون الاختصار الخارجي
 حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة منها والمصير في
 هذه الفقرة على ذلك انتهى **اما الذي بالحق فخطاب قيد فخصي بلا ارتباط**
كاسم اشارة وكما الضمير يعني اما اسم الاشارة الذي قرينته التي تقيد
 بها هي اشارة الحسنة والضمير قرينته التي تقيد بها هي الخطاب فهما جزئيتان تخصيان
 بالارتباط اي بذكر ولا ريب ويكفي في قيد ضرورة والحق في قوله كاسم
 اشارة وكما الضمير استقصائية فانهم ما تلوه عليك **فان الوضع** له **من** **الضمير**
 من منشيئه وهو صاحب الاصل وانا تابع له لا خراع ولا يخفى ان كونه في
 جزئية الموصول لم يعلم من لتقسيم والتنبيه فيه بمعنى الايقاظ لا بالمعنى المشهور
 كما اشارت فيما سبق الى عند طراده فتنبه التنبيه **الثالث** **والفريق**
 الواو للاستئناف وهو بدو اكثر وها اكثر وبالفارق قليل وبتم اقل تنبيه
 عليه بعض المحققين **بين مضمون العلم** **يعلم** **ما قد مضى** من تقسيم
 الوضع الى منفي وكلي وجعل العلم بما هو آلة مدلوله منفي والضمير مما آلة

الضمير

الوضع فيه كالتفصيل **أي** فليست ذكرنا فليعلم **وأنه جزئيا** أي المدلول هو الجزئي هو
الذي يسمى لفظا أي كغير العلم **مع إشارة** أي مع اسم إشارة **كما علم** أي كما علم
 قد سبق **ولا نقل** كما قال بعضهم بأن الإشارة **ذو كسر** أي موضوع لأمر عام إلا
 أنه يتعين توريثه الإشارة الحسية حين الاستعمال لا الجزئي وضعا واستعمالا
 كما تقدم **الضاد لم يلد معية من غناه** **أوجبه توهم العموم في ما هو موضوع له**
فليعرف والاصل ان كل علم هذا الزعم فاسد من جهة أنه في الحقيقة لا من ان
 التصديق في اسم الإشارة بطريق كونه كافي في العلم لا أنه كلي والتعيين بالإشارة
 فهو كالمضمر في ان الموضوع جزئي والآن كالتفصيل عليه ظهور العلم فان العلم الموضوع للجزئي
 والآن كالتفصيل جزئية التنبيه **الزعم قوله** أي الحالة **الحرف ما دل على معنى بغيره**
فذلك اشتبه على تساهل وانما المعنى المراد **ما لم يكن بنفسه ذا استغناء**
 أي انه علم ما سبق في التقسيم من جعل الحرف من اقسام اللفظ الموضوع لشخص
 وضعا عاما وان مدلوله لا يظهر ولا يتعين الا بانظام متعلق ان كل علم له معنى وان قول
 النفاة على معنى في غيره من قولهم في توريث الحرف ما دل على معنى في غيره متساهل ومتسامح
 فيه وان مرادهم من تلك العبارة أنه لا يستقل بالمفهومية أي انه ليس هو المقصود
 بالذات بل هو متبع على انه وسيلة للاحاطة بغيره فان المعاني قد تكون ملحقه بقدر
 بالذات وقد تكون ملحقه بتبع غير مقصورة بذواتها بل على ان اللفظ ملحقه بغيرها
 ومرة لك هذه ما سألنا وهي بالاعتبار الأول مستقلة بالمفهومية صالحة لأن يحكم
 بها وعليها خفي **وبالاعتبار الثاني** غير مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لأن يحكم
 عليها وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت
 في الحالين مدرك نسبة القيام اليه لكنها في الحالة الأولى مدركة من حيث انها حاله بين زيد
 والقيام والآن لتوحي حالها كما زعمنا شاهدتها ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليها
 او بها واما في الحالة الثانية فهي ملقطة بالذات ومركبة بالقدر يمكنك اجراء الحكم
 عليها بانها من باب كسب والاضافات فهي على اول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثانية
 مستقلة بها وهذا كما ان المبر قد يكون مبررا بالذات مقصودا بالابصار وقد
 يكون مبررا لتبعها على ان اللفظ غير كرامة فانك اذا نظرت اليها شاهدت ما رسم
 فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرأة في تلك الحالة مبررة ايضا
 لكنها غير مبررة قصد بل يتبعها ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن لك ذلك في كونه
 وان قصدت

وان كان لفساد هذا
 القول بقوله للعلم
 أي لكونه ظاهرا

علة للنهي

لكم

وان قصدت الى مشاهدة المرأة نفسها تكون صالحة لأن يحكم عليها او بها وتكون
 الصورة مبررة تبعا غير محكوم عليها او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة
 البصر الى حسنة فاذا اتم هذا فتقول معنى الابتداء معنى له متعلق بالغير كالشيء
 مثلا فذلك المعنى اذا لاحظ العقل قصدوا بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحة
 لأن يحكم عليها كما تقول لا ابتداء معنى اضا في ذبه كما تقول ما نحي عنه معنى لا ابتداء
 ويلزم ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار خاص فتقول ابتداء
 سري في البصر ولا يجرى ذلك عن الاستقلال واذا لاحظ العقل من حيث انه حاله بين
 البصر والبصيرة وجعله آلة لتوحي حالها ومراة لمشاهدتها على هيئة الانظام ولا بد
 كان غير مستقل بالمفهومية وغير صالحة لأن يحكم عليها او بها وهو بهذا الاعتبار مدلول
 اللفظ من وهذا ما ذكره بن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل على
 معنى في نفسه يرجع الى معنى أي ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه
 لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره طي حاصل في غيره
 أي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد اوضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب
 ليتوصل لمضاه في الزعم اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة للوحظ
 لأن كواضع اشتراط في دلالة على مضاه الأفراد ذكر متعلقه ولو لم يشترط
 ذلك لا يمكن فهم مضاه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائيل وايضا حيث
 لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو
 مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة للإضافة كزاد والفوق الذي ذكره بان
 ذلك كالمشتق في الحروف لأجل الدلالة وفي تلك الاسماء التي يصل الغاية التي هي
 التوصل الى الوصف باسمها كالحكم حيث واما بيان عموم كونه في كلمة من
 فهو ان الواضع تفعل معنى لا ابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين الابدان
 الشخصية التي كل منها ملقطة بتبعها ووضع كلمة من له أي لكل واحد منها وقس على
 هذا سائر الحروف **أي خلافا للأسم والفعل كما يعلم من كلام من تقدم** من النفاة
 كائن الحاجب وغيره من شراح كلامه وغيرهم وقد ذكرنا ما حاصله ان معنى الاسم
 يتعامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام مضاه غير مستقل بالمفهومية
 وغير صالحة للحكم عليها او به الا ان جرد مضاه عن الحرك مستقلا بالمفهومية
 وايضا ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة في فوصة بينه وبين

مدلول اللفظ لا ابتداء
 وذلك بعد ملاحظة
 هذا الوجه ان تعينه
 بمتعلق مح

فاعلم ان النسبة الحكمية البرهانية فانها على وجه من حيث انها حالة بين الحركتين وبين
 فاعلم ان النسبة الحكمية البرهانية فانها على وجه من حيث انها حالة بين الحركتين وبين
 وهو النسبة الحكمية البرهانية فانها على وجه من حيث انها حالة بين الحركتين وبين
 ايحاء النسبة الحكمية البرهانية فانها على وجه من حيث انها حالة بين الحركتين وبين
 فلا بد من ذلك كما هو حال متعلق الحركتين فالفعل باعتبار مجموع معناه غير
 مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يكلم عليه بشئ فيجزئ اعني الحركتين وحده ماخوذة
 في مفهوم كلفعل على انه مستلزم لشيء اخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه فيكون
 به ومما ان اعني الحركتين ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت **لم يجعل**
 النسبة التامة مقبولة الى المنسوب وجعل مجموع مدلول لفظ الفعل لم تنضم الى
 المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص لهما باحدهما قلت
 لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه لا بوجه
 القائمة بالاذن المتعلقة بالاذن فان قلت **لما ان مجموع كلفعل وفاعله مثل**
 قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة نحو قائم فلم يجز كون
 الصفة فيكونا عليها وبها دون الفعل **اجيب** بان النسبة في الفعل
 نسبة تامة تقتضي انزادها مع طرفها عن غيرهما وعدم ارتباطها باصلها والمقصود
 من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المقترنة فيها
 نسبة تقديرية غير تامة لا تقتضي انزاد المسمى المستعمل عن غيره وعدم ارتباطها به
 ولا تكون هي مقصودة بالا فاداة فلم يجز ان يلحق جانب الذات تارة
 فتجعل فيكونا عليها وبها جانب كوصف تارة اخرى وجعل فيكونا عليها وبها النسبة
 المقترنة فيها فلا تصلح للملك عليها ولا بها كذا في شرح لعلنا من السمرقندي
 معناه مع طوله لنفسه وله بقية فارجع اليها **التنبيه الخامس** ومما
 سبق ذكره الفرق بين الفعل والمشتق وان معنى كلفعل حركته ينسب الى ذات ما
 ومعنى المشتق ذات متعلق بها حركته وان الملاحظة اولا في كلفعل الحركتين وفي المشتق
 الذات فاعلم انه **ليس** **فلا بد ان يورد على حد لفعلهم بما قد نقله عن النحاة**
 بان ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الا زمانة الثلاثة وصورة الايراد ان يقال ان
 اسم كفاعل كضارب اذا استعمل في الزمن الخالي او في غيره بالقرينة بصدق
 عليه انه والى على معنى في نفسه مقترن باحد الا زمانة الثلاثة فلو يكون حركته
 مانعا

الفاعل
تلك

هما الزمان والحركة

المراد بالمعنى الحركي
وبالفعل الذات

وطرفا الصفة
هما الذات
والحركة

مانعا وحاصل الجواب ما اشار اليه بقوله **اذ قد علمت الوقا فيها مضى بالقرينة**
 لما اسلفه في التقسيم **فادرك الحق** وسقوط ذلك الايراد لا بد ان يكون عن طريق
 وقوله **فالفعل في حد ذاته لا يورد ولا يخطو اولا في ذكر** في التقسيم **مع نسبة**
 وقوله **ومع زمان قد حرم** بيان لتمام معنى الفعل وان كنا قد اغفلنا
 التنبيه عليه في التقسيم **فلا بد ان يورد** **تكملة للمبني وصار**
ما لفظه في اول ذات اليمين **والثاني** **ما لفظه في اول ذات اليمين** **والثاني**
 ايراد ضارب على حد الفعل المنقول عن النحاة **التنبيه السادس والقرينة**
الجنس واسم **لا بد** اي ظاهر **بغير لبس** اعلم ان في اسم الجنس منزهين احدهما
 وعليه الاكثر انه موضوع للمماهية ووحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا
 وزهبا اليه بالواجب والمرتبة والاخر انه موضوع للمماهية من حيث هو هي
 واليه ذهب صاحب الاصل اعني كلفعل ويشير اليه كلفعل في التقسيم ثم فضل
 ما اجمله من كلفعل بقوله **فالفعل في حد ذاته لا يورد ولا يخطو اولا في ذكر**
غير ما اي شئ زاي على لفظه الاول واللام فانكره موصوفة بقوله **تعتبره**
 منتزعا الى جوهره فاداة التعيين **والثاني** وهو اسم الجنس **قد جاله التعيين من**
لام تعريفي **بما التبيين** عرفا لا نه وضعت لذلك **اول** وهو علم الجنس **مثلا** **الاسم** **فانه**
 هذا اللفظ يدل على الجنس الوضع على كون تلك الحقيقة معلومة للشيء اطب منتزعة عنه كما
 ان العلوم المشخصة تدل على جوهرها بالوضع على تلك الاشياء من موهودة معينة
 لديه **واسم** **مثلا** **الثاني** وهو اسم الجنس فانه لا يدل على التعيين بخلافه لانه موضوع
 لغير معين وهو الحقيقة من حيث هي ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من قرينة خارجية
 تدل على التوبيخ كالاولى واللام فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم
 اسم الجنس كذا قال السمرقندي وفي شرح المعصام ما يشير الى التورك عليه حيث
 قال والمراد بالوضع ليعين انه وضع لشيء باعتبار تعيينه على وجه يستفاد من تفعله
 من اللفظ تفعل التعيين واما ان التعيين داخل في مدلول اللفظ وجزء منه
 فغير معلوم فاقبل ان كلفعل جزء مفهوم علم الجنس لا بد له من دليل كما انما فيه
 انه خارج عن مدلول اسم الجنس لكنه معتبر معه لا بد له من دليل ايضا انتهى
 وقوله **كن** **علامته** **تكملة للمبني** **والثاني** **ما لفظه في اول ذات اليمين** **والثاني**
 الذي ذكره في اسم الجنس وعلم الجنس **مما مضى** في التقسيم **لا يظهر او من اليه** اي

كون

الى عدم ظهوره **الشمس قديما ماهر** شارح الاصل حيث قال ولا يخفى ان علم الجنس
غير متولد في التقسيم فلا بد من تأويل هذا الكلام فهو ان الفرق الذي ذكره مبني
على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هو كما ان علم الجنس كذلك
يحتاج الى الفرق بينهما بما ذكرنا وقال ايضا بعد كلام قديم واشترنا اليه فلما اقل التقسيم
على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الثاني الذي يعنى الحقيقة من غير اعتبار كنهين
وان معنى علم الجنس معلوم اسند موقفة الفرق الى التقسيم الدال على معنى الفرق
تأمل هو وفي شرح الكلام من حين السهرودي الشهير بالحافي زيادة مقرر للقيام
فادرج اليه ان شئت الوقوف عليه التنبيه **السابع والفرق بين الحرف والموصول**
تدبر من سابق التفصيل اي التقسيم من ان الحرف انما يدل على معنى في غيره
ويحصل بانضمام ذلك لغيره اليه وان الموصول يدل على معنى في نفسه لكن يتعين
من حيث انه يراد به معنى جملة نسب اليه وهذا هو المراد بقوله **من ان موصولا**
يكن الحرف وهذا يعلمه ذوو النكا واللفظ **لكن كلام الاصل في هذا الحرف**
وهو قوله فان الحرف يدل على معنى في غيره وحاصله بما هو معنى فيه اي بشي
معنى الحرف كانه فيه وذلك الشيء هو المتعلق فانه يقتضي ان الحرف لا معنى له
وان دلالة على معنى في غيره وهذا كما لا يكاد ان يعقل كما اشرنا اليه فقلت بقولنا
لم يخل عندنا من الحرف بوضوحه اي بوضوح ما في كلامه من الحلال **ما قد مضى في**
التنبيه الرابع من ان قول الحرف الى الحرف ما دل على معنى بغيره قد اشتمل على
تساهل وان لم يراد منه انه غير مستقل بالمفهومية **فاحرص على فهم الكلام التاسع**
ومنه ما ابلغناه بتعالى الحق كسر قديري التنبيه **الثامن ومنه** اي التقسيم
تفهم الفرق بين الفعل والحرف بان مدلول الفعل كلي ومدلول الحرف مشتق
وان كان وضع الحكم كليته لهما يشتركان في امر عضي اشارة اليه بقوله **تفهم**
الشرائط الفعل والحرف في الافهام ياذا **الفعل اي ان معنيين ما قد ثبت البعد**
وهو الفاعل نظر الى الفعل والمتعلق نظر الى الحرف فتنسب الحرف المدلول عليه
بالفعل دلالة تفهيمية لا تفصيل الا بملحوظة فاعلم انه بد من ذكره للتأنيب كما هو
حال متعلق الحرف **فاحرص بالعلوم** ياذا اي بتفصيلها واتقانها وهذا معنى قول الاصل
الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وفيه
اشارة الى علم امتناع الحكم على الفعل والحرف متعيلين في معانيهما وهي ان حكم

الآلة وضمها

هو

اليه

معنى

على

على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليتمكن اثبات غيره له
وكلا واحد من مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت لغيره فمعنى في من مثل
كما ذكره الا ابتداء الخاص الذي يكون الالة ملحوظة الفيزيائية والبصرية ومعنى
حرف هو ذلك الحرف المنسوب الى فاعل ما حيث تكون النسبة مرة ملحوظة طرحتها
والآلة لتوحي حالهما **ومن هنا** اي من جهة كون كل من مفهومي كلفه والفرق اتم
غير ثابت في نفسه على الوجه المتقدم **الاجابة** **الاسماء اليها** وهو معنى قول الاصل ومن
هذه الجهة لا يثبت له الفيزيائية كسر قديري بل لا يثبت له في اصله ما دام
مستقلا في معانيها كما لا نأمن قديرا بالا ستوال ليلو متعقضي بقوله ضرب فعل
ماضي ومن حرف جرفان الالفاظ كلهما من حيث انفسها مقطوع فيها النظر
عن ارادة معانيها الموضوعية هي لهما متساوية للاقدام في حكم الحكم عليهما وبها
ومن قال ضرب ومن مثل في تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع الالفاظ
الموضوعية ليعان لفساها ايضا في ذلك الوضع فحسب لا دليل لهما على ذلك كقول
الاذكر لفظا وادارة نفس الزم عليهما دعوى وضع المسماة في امثال قولهم حسبي
سهم او ثوبه احرف ولا يقدم عليهما لهما فلفظ في الحرف والعاقل ان يقول في لا يكون
امتنوا في قوله كما واذا قيل لهم امنوا اسماء انتفا وضم ولا فلفظ لان المراد بلفظه
فلا يصدر قول الحاة ولا يتأني الكلام الا في اسمين او فعل واسم والجواب ان
المراد من قولهم ولا يتأني في الحكم يتأني الا في اسمين حقيقة او ما يقوم مقامهما
وامتنوا من حيث ارادة نفس اللفظة كما نرى مستقلا بالمفهومية فلا بد من
اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير ليلو يشك ذلك الحرف وتقرى الكلام والابتداء
الاهم الا ان يقال ذلك الحرف وتلك التوقيفات مبنية على اعتبار ما هو شائع استعمالا
لا على اعتبار النواذر **وحقق المراد** من الفعل والحرف في جملة الاشتراك التنبيه
التاسع في بيان الفرق بين الفعل والحرف المعلوم مما ذكر في التقسيم ولو قسم
صاحب الاصل ذلك الى ما في التنبيه الاول وجعلها تنقسم باو احدا كما ان اولي
ولم يفعل ذلك للتابع وتخرج الحكم صنفه باختلاف الجهة فان الاشتراك
بين الفعل والحرف بالنظر لتمام معنى كلفه وهو الحرف والنسبة في زمان معين
الى فاعل ما او الى فاعل في خصوص الوقت المذكور ههنا انما هو بالنظر الى جز
مدلوله وهو الحرف **وقد علمت منه** اي مما مضى في التقسيم **ان الفعل**

الأول للأشياء **مدلول كلي** حيث قسم هناك ما مدلوله كلي إلى اسم جنس
ومصدر وإلى مشتق وفعل **حويته الفعلة** الأولى للأشياء أي حفظت
ما يليك واليك وهي الحكم على مدلول الفعل بأنه كلي إنما هو باعتبار جزئية
وهو الحد كذا اشترنا إليه وأما باعتبار عام معناه وهو الحد كونه
في زمان معين إلى موضوع ففي كليته نظر بل هو باعتبار عام معناه
كالحرف فلما ان لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل ابتداء خاص
تخصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعا عاما لكل نسبة للحدث إلى
فاعل ما أو إلى فاعل الجاهل خصوصها فجملة من اقسام اللفظ الموضوع
لمعنى كلي غير مستقيم على ان كليته وعدمها لا يدخل لها في صحة الأخبار
وعدمها بل العلة ان الحدث ما خوذ في مفهومه من حيث كونه منسوبا
ولما كان الحدث الذي هو جزء إلى الفير فلا يلزم حفظ الا بطريق الاستناد إلى الفير وقد وجه بعضهم كلامهم
معنى الفعل مستقلا **صاحب الاصل** بتوجيه غير سالم من الحدث **يصلح ان يتحقق ويوجد أي**
بالفهميه يصلح ان يتحقق في ذوات متعلقة صالحا لا تنسأه إلى كل منها وقوله فادردا التمهيد
تكملة للسبب وقوله **في ان يكون مستندا إلى كل من الذوات** متفرع على صحة
تحقق معناه في ذوات متعددة على جهة انتسابه إليها **فادردا العلة** أي هو في ان علة
الحكم بكونه كليا انتسابه إلى ذوات متعددة وليس معنى الكلية هنا هذا والمراد أنه
لاجل ما ذكره من الأخبار به **ولا كذلك الحرف** أي هو في اللفظ في ذلك وبين علة
الحال بقوله **ان مدلوله أي الحرف** وهي النسبة الجزئية **مستند لفيره** وهو
المتعلق **حصوله** أي يحصل معنى الحرف وتعلقه الذهني إنما هو بتبعية تقبل
مدلوله وتعلقه فلا استقلال له بالمفهومية بوجه **فلا يصلح ان يكون خبرا**
به يصلح ان يكون **عنه خبرا** وعنه متعلق بخبر أقدم عليه للوزن وحاصله ان
الفعل باعتبار استماله على معنى مستقل معتبر في مفهومه وضعا وهو الحد
امتاز عن الحرف في حكمه وباعتبار نسبة ذلك المعنى المستقل التي فيه أيضا إلى
غيره نسبة تامة هي كماله لا حظا طرفها لم يكن له والمراد من ذلك الفير فاعله
وهو الذي يذكر له في تلك النسبة وأما مجموع معناه وهو الحد مع انتسابه إلى
موضوع ما في زمان معين خارج عن مدلوله لأنه قيد فلا يصلح ان يحكم عليه
ولاه وهذا لا ينافي ما ذكره النجاة من **يجوز لغيره الذي هو المدلول** ان المسند
في قوله

معين ٨

ولما كان الحدث الذي هو جزء
معنى الفعل مستقلا
بالفهميه يصلح ان يتحقق
ويوجد أي

متعلقة ٩

أي

ينسب ٤

في قولك زيد يكرم ابوه جملة فعلية فتأمل ينسب إلى الحال والوقوع وضع لمعان
وهو ان يتبادر إلى الوجود ليس بخصوصة وتلك المعاني والنسب التي لا حظ
معان آخر متعلقاتها وتوحي احوالها وضعا عاما للموضوع له خاص كما سبق
لم يكن ان يحكم عليه ولا به ان لا يد في كل منهما من كونه ملحقا بالذات مستقلا
ولو بوجه لم يكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره وذكر المتعلق به لكونه عام
في مادة اللفظ للصورة كذهنية والاسم لما وضع لمعنى ملحوظ بالذات
والاستقلال بالمفهومية ولم يعتبر مع نسبة تامة لا على أنها إلى غيره ولا إليه
امكن الحكم عليه وبه فارتفع الفعل عن مرتبة الحرف ولم يبلغ مرتبة الاسم
وأما صحت النسبة إلى المنسوب وجعل مجموع مدلول لفعل ولم تنضم إلى المنسوب
اليه كذلك مع انها بينهما لم تنضم باحدهما لا لانتسابها بالمنسوب متعلقة بالمنسوب
اليها سبق ذلك لاصحان القعود إلى زيد دون العكس ولما تمت النسبة في الفعل
لم لا يرتبط بغيرها أصلا وكانت افادتها مقصودة أصلية من العبارة لا أحد
ظفيرا بظرفها في الصفة صارت النسبة آلة لتعريف حال للفعل وفاعله دون حال الصفة
وقالها ولذا يحكم على الصفة وبها كما تقدم التنبيه **العاشر** في تحقيق القول
في كلية خبر الغائب وجزئيته وإسما يحكم عليه وهل الحكم عليه بواحد منها أكثر
أو دأبني وقرنا إلى ذلك بقوله **وقرنا ما مضى** من ان التنظير الضمير
مطلقا موضوع للخصات وضعا عاما **التنظير في جعل قوم حققوا الضمير أي ان**
يكن لفائليا قوله في جعل قوم متعلق بالتنظير وقوله حققوا صفة قوم وقوله كصير
مفعول جعل وقوله كليا مفعول الثاني وجملة قوله ان يكون لفائيا معتبرة لبيان
الضمير الذي الكلام فيه ووجه النظر ان كون الضمير مطلقا سواء كان للفائيا أو
للمتكلم أو للغير أطب موضوعا للكل من مشيقات وضعا عاما فالوضع عام والموضوع
له خاص على ما سبق تحقيقه فيكون جزيا لا كليا **ان دعوى كليته باعتبار نفعهم**
ان وضع لكل واحد من أفراد المفهوم كل موضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظرا
والحق انه قد يكون كليا ان كان راجعا إلى قدر يكون جزيا ان كان راجعا إلى
جزئي وأنه لا يطل في القول بل قال بعضهم انه لا يكون الا جزيا لكن اعم من ان
يكون جزيا حقيقيا أو لا وكان اخذ كحقيقة السيد في حواشيه على شرح المطالع
من ان كلمة هو موضوعة للجزئيات المتدرجة تحت قولنا كذا غائب مفرد مذكر

لأنها قايضة ٥

فقد علم منه ٦

فان لو افهم جعل هذا آلة للتعلم الجزيئات وعنوانها ووضع اللفظ بالراء كل واحد من الجزيئات بطبوعه وتلك الجزيئات تكون حقيقة اذا كان المرجح جزءا حقيقيا وقد تكون غير حقيقة اذا كان المرجح اليها الخليا فان الحكم من جزيئات قولنا كل غائب مؤد مذكور لكن جزءه ليست حقيقة والعلامة العضدية له عليه انما عرفت من الجزيئات نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المصراعين مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزيئية بناء على توهمهم المعرفة بما وضع شيء بعينه مع بعد جعل اللام في شيء التوفيق لاصلة وضع وقد عرفت انه ليس المراد من قولهم شيء بعينه الشئ واللام في كثير من المعارف كالوقوف بلوم الجنس والوقوف بلوم العهد اذا كان المعهود متكررا **فقدالة** اي لما ذكرناه في التقسيم **تنظيره** اي ما حكمنا به من تنظيره في حكمته واصفا **جليا** التنبيه **الحادي عشر** لما كانت الاسماء اللازمة للوضافة مشاركة للوقوف في الزام ذكر شيء معها وهو المضاف اليها كما التزام ذكر المتعلق في الوقوف بنده على الفرق بينهما بقوله **مفهوم ذو كقوق وضاع** اي من جهة لوضع وقوله **كلي** خبر مفهوم ذو وقوله كقوق اي كما ان مفهوم فوق كذلك والمراد من ذو وفوق وامثالهما **كل** **اشتمال في الجزي** اي الاضافي **لكن** **العارض الاضاف** لانه بعد الاضافة يصير من قبيل العام الخاضع لا من قبيل الجزي الحقيقي كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة ونظير ذلك الحيوان في قولنا حيوان ناطق فانه مستعمل في معناه الحكمي والتقدير بالناطق يفهم من هيئة المركب توصيفي فيلحق معنى الوقوف فانه جزئي حقيقي متخفى دائما كما سبق **فاعمل بهذا** **الوقت** **ولا تقل خلافا** مما يقتضي الاشارة بينهما التنبيه **الثاني عشر** لبيان رفع الشك عن الطالب حيث يرى يقوم استعملوا ما هو موضوع الحكم في جزئي او فسر واما معناه غير مستقل بالمفهومية بمقتضى فان في ذلك لا يستدعي اصالته الوضع له والاعتبار بالوضع الاصيل لا بذلك الاستعمال العارض فنيه على ذلك بقوله **ولم يكن تفاولا لالفاظ** اي تناوباها ووضع بعضها مكان بعض **جدد الوضع** **للحفاظ** فله بعد ذلك الاستعمال وضعا جديا بحيث تكون موضوعه بوضوعين وكذا لا يكون رجوعا عن الوضع الاول الى هذا الوضع الثاني

الاشارة

الثاني بحيث يجر الاول كما اشار اليه بقوله **ووضعها مكان بعض قدالت** في استعمالهم **وليس اسما لما قد ثبتا من وضعها الذي قد حكموا** والخاص انه ختم الرسالة بدفع ما عساه ان يخط لبعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزيئية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني فاذا قلت مثلا جاني ذومال واربت به زيدا فربما يتوهم ان ذومال جزء من الاستعمال في جزئي وكذا اذا اخطرت في بلدة حفظ التوراة في زيد فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضرا فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام تحفية لا تارة المراد بطلانها ومن كعلم كتحفي ووجه الدفع ما اشرنا اليه من ان المعنى في الوضع هو اللفظ هو الوضع الاصيل لا الاستعمال كعارض والموضوع في ذومال كالي وان استعملها هنا في شخص فلو يكون جزءا فيلحق زيد فانه جزئي لوضع لذلك الشخص وكذا الحال في امثال ذلك ما ختم به صاحب الاصل **وانني لمجدد في اختتم** كما ابتداء به رجاء فيقول ما بينهما **مصليا** على النبي **مسما على النبي** فهو من الخلف من الاول لدلالة الثاني ومن لتنازع الاصطلاح مع اعمال الثاني على طريقة البصريين وهي **الراجحة الهاشمي** اي المشوب الى بني هاشم لكونه من اخبارهم **الابنطبي** منسوب الى ابن بطي والمراد به بطيء ملكة **البيروني** نسبة الى نيرب وهي المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام **وعلى الله وصحبه** تقدم تقريرها **وعتره** بالتأنيث فاق فوق اي اهل بيته فزورديه وقيل ازواجه وذريته وقيل اهلهم وعشيرته الاقربون وقيل نسبه ورهطه الاذنون وعلمه اقتصر الجوهري **ومن غدا متبع السنة** تعميم للدعاء اذ هو مطلوب تبيينها اي نقلها من السودة وهو مبتدأ اول وقوله **تاريخه** مبتدأ ثاني وقوله **وضع قصد** اي عدد ذلك اللفظ بالجد وهو الواو وسبعون وفيه اشارة الى ان هذه الرسالة قصدنا ليعرفها فيما يوضع الالفاظ **فدم على الدعاء** لانه ادنى مراتب المحافات بالحديث **وان تجد** قصد على طريق الاكتفاء الى قوله **وان تجد عيبا فدا بالحد** جل من لا فيه عيب وعلا بما كرم الاخلاق كمن متعلقا **لبقوع** عرف ثنايك العطر الذي وانفع صدقك ان اردت صداقة **وارفع** عدوك بالحق فاذا الذي

مستبها

بشعر

ومن الاكتفاء ايضا قوله

اي بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم والمرارة
 بالتي لا اكتفاي ان مثل هذا كما وقع فيما قصدها والحمد لله وحده وصلى الله
 على من لا نبي بعده وعلى اله الاطهار وصلى الله على ائمة الهدى وعلى جميع الصحابة
 اجمعين والحمد لله رب العالمين امينة وقد تم نسخ هذه الرسالة ليلة الخميس
 في ثمانية عشر يوما من شهر محرم الحرام الذي هو اقامتكم سنة ستين ومائتين
 والفق على كتابها لنفسه اقول لورده وخادمه فقال لفقوا كفقير اليه عز شانه
 ابراهيم ابن السيد مراد الحموي ببلد الشافعي سنة التفتت في عهد المولى
 بجامع الملكي حاله الراعي سنة الحاشية ما لا جرمة اشرف خلق الله
 صلى الله عليه وسلم وعلى اله وعليه عدد ما في علم الله صلاة دائمة بدوام ملك الله
 تمت بحمد الله وحسن توفيقه

بسمه سبحانه ونحمده ولصلواته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وعلى الوحي وجنده
 ذكر سيد في الحديث بن العربي قدس سره في كتابه المسحوق بالازل لم يلق فيه
 ان الناس قد ولعوا بلفظة الازل لقولهم وحديثا من غير موقوفة لمعناها
 ومضى حقيق اليك معهم في معانيها زالت من ايديهم فمنهم من نفى الرب
 سبحانه بها فقال هو اني وعنى بالازل ما نسبته الى كبري بقا كنسبة الزمان
 الناقض قال الله لموسى عليه السلام اخلع نعليك في ازاله وكان الله تعالى
 متكلم في ازاله ومنهم من جعل الازل امتدادا مقبولا كالخلاف فكلما ان الخلق
 امتداد مقبول في غير جسم كذلك الازل امتداد من غير توالي حركات زمان
 فكانه تقدير زمان وما ذلك الا خطأ فطبع فيقال ان هذا الازل الذي
 نسبوه الى بارئكم لا يخلو اما ان يكون وجودا او عدما فان كان عدما لزم
 المحال وهو وصفه تعالى بالنفي المحض وهو العدم وان كان وجودا لا يخلو
 اما ان يكون نفس الباري او غيره ان قلتم بالاول اخطأتم بالاسمية
 اذ لم يطلق على نفسه في كتابه او نبينه عليه انه ازل او بالثاني فلا يخلو
 اما ان يكون قائم بنفسها او بغيرها فان كان الاول لزم بطلان دليل
 الوعدانية للاستقلال والثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك الغير هو
 الباري او غيره ان كان هو لزم التساوي اذ هي صفة معني كالعلم
 والقدرة وصفاته المعن له تعالى متصفة باعندكم بالاولية فيرجع الازل
 مغوتا بالازل والكلام في الازل المنصوت به الازل كالقول في الكلام في الازل
 الاول من انه يتصور بالاولية كما يتصور العلم والقدرة وهكذا
 فيتمسك وان كان غيره لزم ثبوت اني اخر ولزم بطلان دليل الوعدانية
 ووصفكم الباري بالاولية فيودى المردد عواكم اتصاف الباري بالاولية
 وشبه الازل اليه اذا علمت ما ذكرنا فالواجب على الخلق ان لا يطلقوا
 على خالقهم من الالفاظ والنسب الا ما اطلقه على نفسه في كتابه او نبينه
 عليه هذا والذي عليه المحققون ان حكم الازل حكم القدم فهو نفى
 لهي مضاه في الاولية ليس بصفة ثبوتية اصله والله ولي التوفيق
 تمت في ١٢ ام ستمائة

الحمد لله الذي لا مانع لعطائه ولا معارضة لقتضائه ولا مناقض لاثباته
 والصلوة والسلام على سيد انبيائه وسند اصفائه وعلى آله وصحبه اهل بيته
 وبعد فقد كنت كتبت عدة من كسور مع قلة البضاعة وكثرة القصور
 في علم المناظر والآداب وقد قصرت الان شرحها بعبقور الملك الوهاب
 احمدك اللهم يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام لا تسرار الخديدي وآثر
 منها الحكاية عن نفسه ليدل مرعا على حقه وخفوه وذكر بطريق الخطاب ليكون حجة
 في مقام الاحسان المفرد بان تعبد الله كأنك تراه وعقبه بكلمة اللهم اظهر الكمال
 الضاع في ادعاء الحق الجدا والثناء في حقه تعالى لجل الاعلى الرعا وكثرة وارده
 بقوله يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام لا تسرار الخديدي وآثر
 السجدة وسلك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الى طريق المذكورة فقال
 واصل على نبيك المسعود باقوى الدلائل المراد باقوى الدلائل القرآن العظيم لانه اسر
 المعونات وذلك لان اعجاز لفظه دليل للبلقاء وبطلون في حواه دليل لارباب الحقايق
 مع انه معجزة باقية على وجه كل زمان وعلى الرضا عليه المتوسلين باعظم الوسائل
 والمراد به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لان دينه اكمل الاديان وشريعته افضل الشرائع
 الذي شرقة الله تعالى في الشريعة والتبديل وله الشفاعة الكبرى يوم القيمة وكوسيلة
 والمقام المحمدي في الجنة الى غير ذلك من كفايل فاني وسيلة اعظم من شأنه كذلك
 ما جرى البحث بين السائل وهو ما حوذه من سبلته عن الشيء وهو الجاري
 في المباحث والنجيب مع ما حوذه من جواب السؤال في يكون هذا براءة استعمال
 صريحا واما ما سبق من لفظة الاولى من لفظ السائل فهو ما حوذه من سبلته
 الشيء وهو بمعنى سائل المودع فالجواب مع ما حوذه من اجابة السؤال في يمكن ان
 يعتبر براءة الاستعمال بطريق التنويرية ولا يخفى ما في لفظ البحث والدلائل من براءة
 الاستعمال وفي لفظ السائل والسائل من كذا وبعد هذه رسالة
 لخصتها في علم الادب واللام فيها للمهدى الخارجي لتضمنها في هذا الفن لأدب البحث
 مجتبا عن طريق اقتضا الاغلا والامتنان لانه كل منهما في بالهجة كما
 بين في موضع وقد قيل كل من طرفي قصدا لما مور مذموم وغير الامور واساطرها
 والله اسئل ان ينفع بها معاشر كطلاب وتقديم المفعول للتخصيص والاهتمام
 وما



وما نقض في الا بالله عليه توكلت واليه المآب اي ارجع والمصير واعلم فيه تبينه على ان
 ما بعده مما ينبغي ان يقتضى بانه ويهتد الى صلبه ان المناظر في اللغة مأخوذة من النظر
 او من النظر عني الابصار والانتظار وفي الاصل هو النظر بالبصرة من الى بنيت
 في النسبة بين الشيئين اظهار للصواب والمراد بالنظر توجه النفس نحو المعقولات
 والبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين وانما قيد النظر بها لاجراجه النظر قبل غيره الخ لانه
 النظر هناك لا يكون مناظره والمراد من الى بنيت المعلق والسائل لا يختصا صهرها
 في هذه الصناعة فلا يكون في اللغة المتعارفين في النسبة من غير تكلم ونظر المعلم
 والمعلم في احد طرفي الحكم مناظره اذا بطلت عليها المعلق والسائل والمراد بالنسبة النسبة
 الحكيم المتأدلة للحكمة والاتصالية والاقتضائية والمراد بالشيئين الموضوع والمحل
 والمقدم والتالي ويجوز في ذلك عن النظر في نفس نسبة من حيث انها اعتبارية او
 ثابتة في نفس الامر والا لما اختص النظر بهذه الصورة وادادها لظهور الصواب الاشارة
 الى غرض المناظره ويجوز ان المراد لان الفهم منه حفظ الى وضع كان وهدم
 اي وضع كان ثم ان قصدا لظهوره من قصدا لظهور الصواب في بديه مع ارادة غلظ
 الحكم وقصدا لظهوره في يد الحكم لا يخرج شي من المقصدين المذكورين من كونه غرضا
 للمناظره الا ان السائل كانوا يقصدون ظهور الصواب على يد الحكم دفعا لحفظ
 النفس وتفق هذا التوفيق بعدم صدق على المانع منعاجزا اذ ليس له نظر في نسبة
 يجاب عنه بان المنع موقف لاثبات النسبة فيكون من قبيل كثر فيها ولكل من
 الجانبيين وظاهري اعتبرها العلماء والمناظره اذاب استجها بعض السائل وهو
 الامام الكرازي اما وظيفة السائل لثقلته وانما قدمها وان كان وظيفة المعلق اقدم
 في كونه لان المناظره لا تحقق الا بان تمام وظيفة السائل اليها اصولها المناظره
 وتسمى النقض كتحصيل وثابنها لتفحص وقد يقيد بالاجمالي وثالثها المعارضة
 وهي تنقسم الى المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير ويحجب تفصيلها
 لانه اي السائل اما ان يمنع مقدمة الدليل وانما قدم المنع في كذا لتعلقه بخبر كقول
 والجزء مقدم على الكل طبعا او يمنع الدليل نفسه او يمنع المدلول وانما قدم المنع كقول السائل
 الاصل بالنسبة الى المدلول والا صل مقدم على الفرض طبعا فان كان الاول وهو منع
 مقدمة الدليل فان منع مقدمة الدليل هو داعي الشاهد منع مقدمة الدليل هو
 بالسند اي الذي هو الشاهد للمنح بان يقول لا نسلم هذا لم لا يجوز ان يكون

كذا ويقول لا نسلم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان كذا او يقول لا نسلم كذا والحال
كذا فهو المناقضة ومنها اي من المناقضة نوع مندرج تحتها اسمي في قانون
التوجيه بالحمل وهو اي الحمل عند المناظرين تعيين موضوع الفلظ وهو
كسائر انواع المناقضة واراد على مقدمة من مقدمات كدليل وانما الفرق
بينها وهو ان الحمل انما يرد على مقدمة مبنية على الفلظ بسبب اشتباه
شيء باخر ولا يترط ذلك في كسائر انواعها بل يكفي فيها بالمنع لطلب الدليل
واما منعه اي منع السائل مقدمة كدليل بالدليل اي اقامة الدليل على
خلوها فهو عصب غير مسموع عند المحققين من اهل النظر خلافا لبعض
وهو مولانا ركن الذي كعيرى وانما لم يسمعهوا لاستلزامه الخطيئة في حيث
لا يخلو وطيفة المتخاصمين نعم قد يتوجه ذلك اي منع السائل المقدمة بالدليل
بعد اقامة الدليل اي بعد اقامة المعلق الدليل على تلك المقدمة التي منها السائل
لان دليل السائل يكون معارضا للدليل المعلق ولهذا ورد على قانون توجيه
وهذا هو الذي بهت الحارثي الغصب على توجيهه لانه غير الصحيح لان
اصلاحه ثانيا لا يصحح امكان اصلاحه اولا وان كان الثاني وهو منع
الدليل فان منع بالسائل هو النقض وبسبب اجماليا لانه راجع الى موضوع
من مقدمات الدليل على اجمال وذلك كاشد على نوعين احدهما خلقي الحكم
عنه لان المدلول لازم للدليل فخلق اللازم عن الملزوم لا يمكن فلو يكون
خلق المدلول عن الدليل لا فساد فيه وثانيهما استلزام الدليل الحال وذلك
لان الامور المحققة في الواقع لا تستلزم الحال اذا استلزم كدليل الحال
لا يكون الا لعدم صحته في الواقع واعلم ان النقض قد يكون باجراء
الدليل في صورة التالى بعينه بل تغييره وقد يكون باجراء ملخص الدليل
وزيدته في الصورة المذكورة بتغييره ولا يخرج كتنفيذ المذكور عن كونه
نقضا وقد ينقض بترك بعض الصفات ويسمى نقضا مكسورا وامامنه
بلا شاهد من الشاهد المذكور في فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا بين
ارباب النظر وذلك لان المنع على شيء غير مدلل يكون لطلب الدليل فيسمع
لان استعلم غير المعلوم جائز عرفا وامامنه نفس الدليل وهو استعلم كقائمه
في نفس الامر فيكون راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشيء عدمه
في الواقع

في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول بالدليل
فهو المعارضة وامامنه بل دليل فهو مكابرة غير مسموعة ايضا اي كمنفس
الدليل بل شاهد اتفاقا من ارباب النظر لما قرناه اتفاقا على ان المعارضة
مقابلة الدليل بدليل اخر مما منع الاول في بثوت مقتضاه وهو جري في الحكم
بان يقيم دليله على تقييد الحكم المطلوب وفي علمته بان يقيم دليله على شيء من
المقدمات بعد اثبات المعلق تلك المقدمة بالدليل والاول يسمى معارضة في الحكم
والثاني معارضة في المقدمة وتكون في النسبة الى تمام الدليل متافضة والمعارضة في الحكم
اما يكون بدليل المعلق بعينه وهو المعارضة بالقلب ومعارضة فيها معنى للنقض
اما المعارضة فمن حيث اثبات تقييد الحكم وامامنه النقض فمن حيث ابطال دليل
المعلق اذ الدليل الصحيح لا يقوم على التقييد وامامنه ان يكون بدليل اخر وهو
المعارضة الخالصة فان كان صورته كصورته يسمى معارضة بالمثل والادفعارضة
بالغير وامامنه وطيفة المعلق كل من الامور المذكورة اعني المناقضة والنقض
الاجمالي والمعارضة فاما عند المناقضة فاضيات المقدمة الممنوعة بالدليل ان كانت
كسبية او بالتبعية عليها ان كانت ضرورية وعلى الاول اما ان يسلم السائل
فينقطع البحث او يمنع في تاليه الغلظة الاقسام المذكورة في وظيفة
السائل هكذا الحال ينتهي الى بحر المعلق او قبول السائل او ابطال المعلق
سند اي سند المنع ان كان السند مساويا له اي لازما للمنع بان يلزم
من ثبوته وانتفاؤه ثبوت المنع وانتفاؤه اذ منعه اي منع السند المساوي
جذاعت الدليل المبطل غير مفيد وذلك لان السند ما يلزمه من جوازه ورود
المنع فلا يجوز ان يكون اعم اذ لا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص بل السند
اما اخص او مساو ولا يفيد منهما احدا لان غرض المنع طلب الدليل على المقدمة
الممنوعة ولا تشدفع تلك المطالبة بمنع السند الذي هو كاشد وكذا لا يشدفع
المنع بابطال السند الاخص اذ لا يلزم من انتفاء الملزوم الاخص انتفاء اللازم
الاعم فلا يتيسر الحكم في السند الا بابطال السند المساوي لانه يلزم من انتفاء
اللازم المساوي انتفاء الملزوم المساوي وبالعكس واثبات المعلق مدعا
بدليل اخر ان قدر عليه ولا يلزم الا في ام وامامنه وطيفة المعلق عند النقض
الاجمالي ففي شاهد وقد عرفت انه اما ان يكون يتخلل الحكم عن دليله اي

باعتباره الى الفيندفع بالمنع لان المناقض للكان مستدل على بطون الدليل
عليه المنع اما ان يمنع جريان كوكيل في صورة التخلع او يمنع المقدمات التي استد
برها في صورة استلزامه الى الوجود ومنع لزومها ومنع استلزامه او اثبات المعلق
مدعاه بدليل اخر اذا لم يكن ما ذكر من المنع واما وصيغة المعلق عند المعارض
فالتعويض اي تعرض المعلق لدليل المعارض بما مر من وظيفة السائل اذ يصير
المعلق اي حين المعارض كالسائل في جهة اجراء وظائفة وبالعكس اي يصير سائل
كالعقل في التزام وظائفة ثم ان من يكون بصيرا لتعليق قد لا يكون مدعيا بل
يكون ناقصا لغير يتوجه عليه اي على الناقل المنع اي منع المنقول بل يظل
منه اي من كذا قل نصيحة النقل فقط فيمن الناقل الكتاب المنقول عنه لانه لم يبدأ
صدور هذا المنقول عن الناقل فانه لا وجه المنقول وذلك لان مدار المنع هو دعوى
ثبوت الحكم فينتج بانتفاؤها الا يرى ان المنع لا يتوجه على الحدود لعدم الحكم فيه
اما اذا حكم بالحد على الحدود فيمكن توجه المنع عليه مثلا لا يصح لاسلم ان الانسان
حيوان ناطق فان ذلك يوجب ان يقال للكتاب لاسلم كتابك نعم يصح ان يقال
لا نسلم ان هذا احد الانسان والحيوان جنس له والناطق فصل له الى غير ذلك فان هن
الدعوى صادرة عنه فمنا وقابلة بالمنع هذا الذي ذكرناه من وظائف السائل
والمعلق طريق المناظره الجارية بينهما واما ما لها اي ما يؤول اليه المناظره فهو
انه اي الضمير للشان لا تخلو البحث عن امرين اما ان يوجع المعلق عن اقامة كوكيل
على مدعاه ويسكت عن المناظره فذلك الجور. ولسكوت هو الاقدام في اصطلاحهم
او يوجع السائل عن كقصص له اي للعقل بشئ مما ذكرناه في وظائفه بان ينتهي دليل
المعلق الى مقدمة ضرورية القبول بان يكون انكارها حرجا عن طور العقل او ينتهي
دليله الى مقدمة مسلمة عند السائل فتكون مضطرة الى القبول وذلك الجور هو الاقدام
على اصطلاحهم في اي حين تقدر بعدم خلو البحث عن الامرين المذكورين ينتهي المناظره
اذا الاحتمال للشان ضرور اذا لا قدرة لهما اي للعقل والسائل على اقامة وظائفها الا الى
نهاية لعدم وقا الطاقة البشرية على ذلك واما اداب المناظره فهي خمسة آداب
احدها انه ينبغي المناظر ان يجتز عن الأجزاء الاختصار في الكلام لئلا يكون في كلامهم
و ثانيها انه ينبغي ان يجتز عن استعمال اللفاظ الغريبة في البحث لئلا يؤدي الى
اللول وثالثها ينبغي ان يجتز عن عسر كلفهم لئلا يؤدي الى عدم كلفهم رابعها
انه

انه ينبغي ان يجتز عن استعمال اللفظ الجمل في البحث بل التفسير يدل على المعنى
المقصود لا يلزم التردد في فهم المعنى المراد ولا باس باستفسار الخصم
معنى اللفظ الجمل وبعض المناظرين عدوا ذلك الاستفسار سؤالا لكنه
يكون السؤال بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهذا انما يجوز اذا كان
في اللفظ غرابه او اجمال ليسين معناه اما بالنقل عن اهل اللغة او بالنقل عن
عرف اهل العام او الخاص ولا يجوز فيما عداه لكونه نقضا لمفوتا لغرض
المناظره الذي هو اظهار الصواب ولذلك قيل ما يوجد فيه الاستبهام
حسن فيه الاستفهام وخامسها انه ينبغي ان يجتز عن الدخول في كلام
الخصم قبل كلفهم اي قبل فهم مراده لئلا يلزم لطلو في البحث ولا باس
بالعادة اذا افتقر الفهم الى الاعادة مرتين اذ الكلام قبل كلفهم اقم من مطالبه
الاعادة وسادسها انه ينبغي ان يجتز عن التعوض اي عوض المناظر
لما ودخل في المقام لئلا يلتبس الكلام ويحصل البعد عن المرام وهو اظهار
الصواب في مجلس واحد وسابعها انه ينبغي ان يجتز عن كلفك ورفع
الصوت في أثناء المناظره وخوها امثالهما من اظهار البطش وتريك
اليدين وما يبدل على السفاهة لان هؤلاء من اوصاف الجهل ليسترون
بنك جملهم قال بعض الفقهاء ما لي اذا الزمته جرة قائلني بالضحك
والقهر فقهه ان كان ضحك المرء من فقره فقهه فالجواب في الصواب ما افهمه
ويروى بالتسم بدال الضحك وافهمه بدال فقره وثامنها انه ينبغي
ان يجتز في المناظره عن المناظره من اهل المهابة والاحترام لئلا
يكل ذهنه لجلال قدر الخصم فتسقط حدة فهمه ودقة فكره ويفوت
غرض المناظره وتاسعها انه ينبغي ان لا يجيب المناظر الخصم حقيرا
لان استحقاق الخصم بما يؤدي الى صدور الكلام كصيق عن المناظر فيكون
سببا لقلية الخصم الضيق عليه وهذا اسنع وجوه الالتزام وهذا الذي
ذكرناه من وظائف المتخاصمين واداب المناظره غاية ما يراعى في هذا
الباب اي باب اداب البحث اذ لا مزيد عليها في تقرير قواعد الاصول
ومن الله التوفيق لاظهار الحق والهام لصواب في كل باب والحمد لله رب
العالمين وعلى رسوله واله واصحابه افضل صلاة وتم سلام ثم الكتاب
في عام ١٢٤٤

كتاب شرح النونية
في فن التوحيد
للعلامة المصنف
قدس الله
اميره
م

الحمد لله الذي جعلنا من خلقه
 قال الفقيه الولي الصالح ابو عبد الله محمد بن يوسف السوسني الحنفي
 المالك عفا الله عنه بعبادته وكرمه امين **الحمد لله** الواسع الجود والعطاء
 الذي شهد بوجوب وجوده ووحدانيته وعظم جلالة وجوده وافتقار
 الكائنات كلها اليه في الارض والسما العزيز الذي عز ملكه عن ان
 يكون له شريك في تدبير شئ مما تقالى الله جل جلاله عن الشريك
 الرحمن الرحيم الذي عمت فعه العوالم كلها فلا ملخص لكائن عن تلك
 النعم الواسع الكريم المنفرد بالاياد فلا يستطاع شكر نعمه الا بما هو
 من فعه الحما العتي القدوس فلا وصول الى شئ من فضل الانحصر فله
 تعالى ربنا وجل عن الاغراض وعن الاعوان والوكلاء والوزراء **الحمد لله**
 سبحانه على نعم لا تحصى وحمدنا له على عز وجل من اجل **الاداء** ونشكره
 تبارك وتعالى وهو الرؤوف الرحيم الذي يسطر بفضله منقبض القلوب
 والانسنة والجوارح بما شاء من جميل الشان **ونشهد ان لا اله الا**
 الله وحده لا شريك له شهادة نشأت عن محض اليقين فلا يطرق
 ساحتها بفضله الله عز وجل الشكوك والامتنان **ونشهد ان سيدنا**
 ومولانا محمدا عبده ورسوله شهادته نذكرها بفضله الله تعالى وعونه لما قسم
 الظهور واذاب الاكباد من احوال الموت والقبور وما يتقاسم من المعقولة
 في يوم البعث والجزاء ونحو ذلك بفضله الله تعالى مع الابرار والامهات
 والذرية والاخوة والاهبة في اعالي الفردوس غاية السمو والارتقا والصلوة
 والسلام على سيدنا ومولانا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم من كوجود
 وسر الكائنات وعروس المملكة ذي المفاز التي جلت عن العدد والاحصاء
 ذي المقام المحمود والحوصل المورود والوسيلة العظمى دنيا واخرى وملى الخلق
 كلهم واليه يرجعون يوم تترافق الاله والواعتزاز مترا حتى يتبرأ من انقفاة
 ويرتسم بانفسهم اكابر الرسل والانبياء **فصل في** الله عليه وسلم من رسول
 القت اليه الحاسن والمفاز كلها مقاليد ما فتى على اعلا منصتها بحيث
 لا مطمع في لوقه على العموم في مثل تلك الرتبة العليا ورضي الله تعالى عن الوصية
 الذي طلعوا بعد غيبة شمس النبوة الخما في سماء العلم للارشاد والاهتد
 وعن

وعن التابعين وتابعيهم بالحيات الى يوم الدين والفصل والقضا
وبعد فاعلم ما يشغلهم العاقل والنبي في هذه الزمان العبد
 ان يبعث فيايقظهم من الخلود في النار وليس ذلك الا باقتناع عقايد
 التقصيد على الوجه الذي قدره الله اهل السنة العارفين الاضيار وما
 اندر من يتقصر هذا في ذلك الزمان الصواب الذي قاض فيه كبرهم بالان
 وانتشيم الباطل انتشار وورم في كل ناحية من الارض بانكادامون
 الحق ونقض اهلهم وتزييب الباطل بالرضيقي الغادر وما اسعد اليوم
 من وفق لتحقيق عقايد ما لم يتم عرف بعد ما يظفر اليه من فروع دينه
 في ظاهره وباطنه حتى استخرج سره بنور الحق واستنار ثم اعتزل الخلق طرا
 طرا وباعثهم شروا الى ان يتفكر قريبا بالموت عن فساد هذه الدار هنيئا
 لم بما يرى من اشرار الموت من ختم من الله ونعم وسرور لا يلف ولا يقل
 تحت مشان الانظار لقد صبر قليلا فعاذ كثيرا فسيان من يخص بجمته
 من يتشامع عباده ويقترب من يشاء ويبعد من يشاء بحضرة الاقتدار
 وقدرهم مولانا بفضله وعظم جوده في الاذهان الزمان الكثير الشر
 لما لا يطيق شكره من معرفة عقايد الايمان واشتغالها من وعلا في صميم
 القلب بما تحتاج اليه من قواطع البرهان وعلم كجانه محض فضله وامانه
 حذريات قل من يعرفها اليوم ومن نعيم عليها بالخصوص من لا يميز
 الاعيان وارشد سبحانه بحضرة كبره تحقيق امور قد استل بالغلط
 فيها من لا يضر ذلك كمن عرف بكثرة حفظ والاقتان اللهم كما انعمت
 يا ذا الجلال والاکرام قد نام فضلك ونعم لنا ذلك بحسن الخاتمة
 واكملوا اشرار الموت مع الاحبة في دار الايمان ولا تجعلنا يا ارحم الراحمين
 من المستدرجين بغيرتمك يا ذا الفضل والامتنان فيكم من
 جلالك وعلى ذلك من حمدك الممجدات النبيا محمد صلى الله عليه وسلم
 وسلم نفوذ من السبل بعد العطاء ومن غصبت الذي لا يطاق ومن
 ان تلتقنا باهل الجنة وان زمان ومن جعل نعم من لا نا العظمى ومنحه
 النعمة العظمى وقفنا الله سبحانه بفضله في هذه الزمان الكثير الشر
 ان

والجمل موضع عقيدة صافية الجسم كثرة العلم محقق على جميع عقائد النصارى
ثم تأييدها بالبراهين القطعية القديمة لكل من لم ينظر سديدها فتمت
شأنه لم ينشأ به احد غيرنا من المتقدمين ولا من المتأخرين
وهو اننا شرعنا كلتي الشهادة التي لا غنا لمكلف عن معرفتها ولا غنى
موادها يستند خطيش المتكلمين اذ بها تنفع العباد فضل الله
تعالى والفضل في زمرة البينين والصدقين والشهداء والصالحين
وبانفاق معرفتهم تايسر العبد من افقه الخلق في غضب الله تعالى ونوره
بفضل الله تعالى الى اعلى عليين فذكرنا معناها اولاً ثم بينا وجه دفع
جميع عقائد الايمان فيها حيث يتبين عند ذلك بذكرها قلوب أهل التفوق
وينبسط بواطنهم وظواهرهم ما انطوى من محاسنها فاصحوا بخبر
في مثل معارفها بين رياض الجنة مترددين في ذوقها ايها المتكلمين
لقد ضل في زمرة اولياء الله تعالى عقيدة لا يعلو عنها بعد الاطلاع
عليها ولا احتياج الى ما فيها الا من هو من المتكلمين اذا لا تضرب
لها في علمه وهي بفضل الله تعالى تزهو بحجاسنها على كبار الدواوين
فتقرب اليها كالحافض لها ان فرمتها بقاء الامنة واشك الله تعالى ان
من عديك بنعم عظيم طرد عنها كثير من الخلق فباوا في اصول
عقائدهم باعظم رزية واخلف في من دعائكم اذا خضعت من حب في
وهرت بها بينك ولسانك من لائى المنفعة بايجاد الكائنات كلها
والعالم بكل طوبى وهاننا امرك ثانياً بعون الله تعالى بشرح لها
مختصر لكل لها لك منها المقصود ويكشف لك ان شاء الله تعالى
القطر عما انهم منها من المعنى المسدود فتظن ان شاء الله تعالى
بكميا كمال السعادة لو اكى النجاة وتطلت بحبي بها ان وفقه الله تعالى
ثم ان الايمان الى ان ينزل بك عرض الموت وهذا اوان الشروع
في هذا الشرح المبارك بفضل الله تعالى الكريم الوهاب نعلم
سحابة ونفالى ان يعينني عليه ويوفيقني فيه لعين الصواب بحاجه
محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن اتبعهم الى يوم
الدين

وحاز بمشاهدة اعظم شرف من سادات اصحاب حق احمد
لله والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله
على الحق بجميع صفاته سواء كانت من باب الاوصاف او من باب الكمال
المختص بالمحقق لعلهم وشجاعة مثلاً وانما قلنا انشاء بالكلام عوضاً
عن قولهم انشاء باللسان ليشمل الحمد القديم والحادث والشكر
هو انشاء باللسان او بغيره من القلب وسائر الاركان على المنعم
سبب ما اسدي اليهم الى انشاء من النعم فيهم وبني الحمد عليهم
وخصوص من وجه والصلوة من الله صلى الله عليه وسلم زيادة تكملة
وانعام وسلام عليه زيادة تأمين له وطيب تحية واعظام صفة
اعلم ان الحكم العقل يخص في ثلاثة اقسام الوجوب والاستحالة
والجواز فالواجب ما لا يتصور في العقل عدمه والنجح ما
لا يتصور في العقل وجوده والنجح ما لا يتصور في العقل وجوده
وعدمه يشك الحكم هو اثبات امر او نفيه وإما لم يثبت
الشرع او العادة او العقل فلهذا انقسم الحكم الى ثلاثة
اقسام شرعي وعادي وعقلي فالشرعي هو خطاب الله تعالى
المتعلق بافعال المكلفين بالطلب والابتن والوضع لهما فضل
في قولنا بالطلب الايجاب وهو طلب الفعل طلباً جازماً كالإيمان
بالله ورسوله وكفى هذا الاسلام الخ والطلب وهو طلب
الفعل طلباً غير جازم كصلوة الفجر وكفها والتحميم وهو
طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً كالشرع والزنا وكفها
والكراهية وهو طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم كقراءة
القرآن في المكسح والسجدة مثلاً وأما الابتن في التحسين
بين الفعل والشرع كالزكاه والبيع وكفها وأما الوضع لهما
اي الطلب والابتن فعبارة عن نصب الشارع سبباً او شرطاً
او مانعاً لما ذكر من كلامهم في كلامنا في الطلب والابتن
قال سبب ما لم يمتنع من عدمه ومن وصية العاقل بالنظر في ذاته
كالزواجر فان الشرع وضع سبباً لوجوب الظرف في وجوده وجوب
الظرف ومن عدمه عدمه وجوبها وانما قلنا بالنظر في ذاته

على رسوله

الاحكام

لا بد قد لا يلزم من وجوب السبب وجوب السبب لعدم كون السبب
 مانع أو خلف شرط وذلك لا يقع في تسمية سبب لان شرطه الى
 ذاته مع قطع النظر عن موجب التحلف لكان وقوعه مقتضيا لوجوب السبب
 ولما الشرط فهو يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وقوعه وجوب
 ولا عدم لذاته فمثال المحل بالنسبة الى وجوب الزكاة في العبيد
 الماشية فانه يلزم من عدمه تمام المحل عدم وجوب الزكاة
 فيما ذكر وجوب الزكاة على ملك الذمى ملكا كاملا واما المانع
 فهو ما يلزم من وجوب العدم ولا يلزم من عدمه وجوب ولا عدم
 لذاته مثال الحيض فانه يلزم من وجوبه عدم وجوب الصلاة ولا
 لا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدمه وجوبها لنقض وجوبها
 على اسباب اخره قد تحصل عند عدم الحيض وقد لا تحصل فخرج من
 هذا ان السبب ليس بشرط فيه بل هو شرط في وجوبه وعدمه وان شرط
 ليس بعدمه فقط والمانع يقع بشرط في وجوبه فقط في العدم فقط
 ومحل السبب ما يتصل بمباحث الحكم الشرعي في الاصول واما الحكم العادي
 فحقه اثباته بالربط بين امر وامر وجودا وعدمه ما على سطح تلك القيدان
 بينهما على محس مثال ذلك الحكم على النار بانها محرقة فهذا حكم عادي
 او معناه ان الاحراق يقتضي بمس النار في كثير من الاجسام لشأه
 نكر ذلك على المحس وليس معنى هذا الحكم ان النار هي التي اشرت
 في احراق ما مسته او شئته اذ هذا المعنى لا دلالة للمعارة عليه
 اصلا وانما عاين ما دللت عليه المعادة الاقتران فقط بين الامرين
 اما يقين فاعل ذلك فليس للمعارة فيه مدخل ولا منها يتلوه
 علم ذلك وقتس على هذه سائر الاحكام العادية ككون الطعام
 مشبعا والماء مرويا والشمس منضبة والسكين قاطعة
 وكفى ذلك مما لا ينحصر واما يتلوه العلم بقا على هذه الاحكام
 الاثار العادية لهذه الاشياء من دليل العقل والنقل وقد
 اطبق العقل والشرع على انفرد المولى جل وعز باشتاع جميع الكائنات
 عموما وان لا تترك كل ما سواه تعالى في اثر ما جعلت وتفضيلا وقد
 غلط

لأنه قد لا يلزم من وجوب السبب وجوب السبب لعدم كون السبب مانع أو خلف شرط وذلك لا يقع في تسمية سبب لان شرطه الى ذاته مع قطع النظر عن موجب التحلف لكان وقوعه مقتضيا لوجوب السبب ولما الشرط فهو يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وقوعه وجوب ولا عدم لذاته فمثال المحل بالنسبة الى وجوب الزكاة في العبيد الماشية فانه يلزم من عدمه تمام المحل عدم وجوب الزكاة فيما ذكر وجوب الزكاة على ملك الذمى ملكا كاملا واما المانع فهو ما يلزم من وجوب العدم ولا يلزم من عدمه وجوب ولا عدم لذاته مثال الحيض فانه يلزم من وجوبه عدم وجوب الصلاة ولا لا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدمه وجوبها لنقض وجوبها على اسباب اخره قد تحصل عند عدم الحيض وقد لا تحصل فخرج من هذا ان السبب ليس بشرط فيه بل هو شرط في وجوبه وعدمه وان شرط ليس بعدمه فقط والمانع يقع بشرط في وجوبه فقط في العدم فقط ومحل السبب ما يتصل بمباحث الحكم الشرعي في الاصول واما الحكم العادي فحقه اثباته بالربط بين امر وامر وجودا وعدمه ما على سطح تلك القيدان بينهما على محس مثال ذلك الحكم على النار بانها محرقة فهذا حكم عادي او معناه ان الاحراق يقتضي بمس النار في كثير من الاجسام لشأه نكر ذلك على المحس وليس معنى هذا الحكم ان النار هي التي اشرت في احراق ما مسته او شئته اذ هذا المعنى لا دلالة للمعارة عليه اصلا وانما عاين ما دللت عليه المعادة الاقتران فقط بين الامرين اما يقين فاعل ذلك فليس للمعارة فيه مدخل ولا منها يتلوه علم ذلك وقتس على هذه سائر الاحكام العادية ككون الطعام مشبعا والماء مرويا والشمس منضبة والسكين قاطعة وكفى ذلك مما لا ينحصر واما يتلوه العلم بقا على هذه الاحكام الاثار العادية لهذه الاشياء من دليل العقل والنقل وقد اطبق العقل والشرع على انفرد المولى جل وعز باشتاع جميع الكائنات عموما وان لا تترك كل ما سواه تعالى في اثر ما جعلت وتفضيلا وقد غلط

فقد

تعيين

ابتداء
 معاد

غلط في تلك الاحكام العادية فعملوها عقلياً واستدوا وجود كل
 اثر منها لما جرت العادة انه يوجد مع ما يطبقه او ينفقه او دعت فيه
 فاصحوا قد باوا به من ذميم وبيعت شيعته في اصول العقائد وشرك
 عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سئل سبحانه النجاه الى الممات
 من مضلات الفتن والمروءة ظاهراً وباطناً على سبيل الهدى سئل سبحانه سئل
 محمد صلى الله عليه وسلم على له ولما الحكم العقلي فهو عبارة عما
 يدرك العقل بحد ذاته او بغيره من غير توقف على تكرر ولا موضع
 واضح وهذا الثالث هو الذي تقرضنا اليه اصل العقيدة فتقوى لنا الحكم العقلي
 اصراً من الشرع والعادي وقد عرفت معانيها قوله مختصرة ثلاث اقام
 يعني ان كلما يتصور في العقل اي يدرك من ذوات او صفات وجودية او
 سلبية او اصول قد يميز او حادثة اي يدرك لا يخلو من هذه الثلاثة اقام
 اي لا بد له ان يتصف بواحد منها اما بالوجوب او بالعدم او بالاحتمال
 قوله والعاجب ما لا يتصور في العقل عدمه يعني ان الواجب العقلي هو
 الامر الذي لا يدرك في العقل عدمه يعني اما ابتداءً بل سبق نظير محسوس
 الضروري كالخبر مثلاً المحرم فان العقل ابتداءً لا يدرك الفكاك
 المحرم عن التحريم اخذ قد زدنا من الفسخ واما بعد سبق النظر وسبق
 نظراً كالقدم لولانا جل وعز فان العقل انما يدرك وجوبه لله تعالى
 فكذلك اذا فكر العقل وعرف ما يرتب على شئ واحد لا جل وعز من
 الدور والتسلسل الواضح الاحتمال فقد عرفت بهذا القام
 الواجب الى ضروري ونظير ما لا يتصور في العقل وجوده
 يعني ايضا او بعد سبق النظر مثال الاول عدم المحرم عن المحرم والكن
 اي تحريمه عن المحرم لا يوجد فيه واحد منهما فان العقل ابتداءً لا يصدق
 ثبوت هذا المعنى المحرم ومثال الثاني كون الذات العلية حرمات الله
 عن ذلك معلوماً كبيراً فان استحالة هذا المعنى عليه جيل وعز انما
 يدركه العقل بعد ان سبق له النظر فيما يرتب على ذلك من المستحيل
 وهو جميع بين التقيدين وذلك انه قد وجب لولانا جل وعز القدم والبقا
 لئلا يلزم الدور والتسلسل اذ لو كان تعالى جبر ما لوجب له الموت فنع
 غلط

احتياج الى

قوله

مما

عن ذلك على كبر ما تقدم من وجوب المحذور لكل جرم فلزم اذا ان لو
 كان له جرم ما يتكلم واجب القدم لا لوهيته واجب المحذور بل جرمه تعالى
 عن ذلك وذلك لجمع بين التقييد لا محالة فقد عرفت بهذا ايضا انقسام
 المسجل الى ضروري وقطري وبما يتبع في العقل وجوده وعدمه
 يعني ما ضروره او بعد سبق النظر مثال الاول ايضا في الجرم بخصوص المحرم
 مثلا فان العقل يدرك ان الله حي وجوه الجرم وصحة عدمه والتمثال الثاني تغذي
 الطبع الذي لم يعنى الله قط طرفه غير فان العقل لما حكم بكل هذا التغذي بقضه عقلا
 يعني ينطبع في برهان العقلية ويعرف ان الافعال كلها مخلوقة لولانا جل وعز
 لا لغيره لا سواه فلو ان الله في ذلك المستق الايمان والحق
 والطاعة والمعصية عقلا وان كل واحد من هذه يصلح ان يجعل اماره على
 ما جعل الاضطرار عليه والظلم على مولانا جل وعز مسجل كيف ما فعل
 او حكم ان الظلم هو الضيق على خلاف الامر ومولانا جل وعز هو الامر لنا في
 البيع فلا امر ولا نهى يتقصر الله تعالى من سواه اذ كل ما سواه جل وعز
 ملك له لا يبدل شيئا ولا يعيد ولا يشاء في شئ البتة ولا يشاء له
 تعالى في ملكه ولا يسل عما يفعل فصح ان يدرك العقل لكل من المومن
 والكاف والمطيع والعاص صحة وجود الثواب والعقاب او عدمهما
 واقتضاض كل واحد بما اقتضى به من ذلك انما هو محض اختيار مولانا
 جل وعز لا لبس عقلي اقتضى ذلك لكذلك العقل لحد هذا المعنى
 موقوف على تحقيق النظائر في الدنيا فبان لك بهذا انما يتبين انما
 الى ضروري ونظري كالقسم القسمان اللذين قبله واتضح بهذا ان
 الاقسام الثلاثة قد ترجعت الى ستة اقسام من ضربين ثلاثة في اثنين
 اذ كل قسم منقسمين قسمان وانما في الصحة بالعقل في حق الجائز
 فقلنا فيه ما يصلح في العقل ليدخل فيه جزا العذاب في حق المطيع فان
 العقل هو المحامد بطبعه وجود العذاب وعدمه في حق بمعنى انه لو وقع في كل
 منهما لم يلزم من وقوعه تقضي في حق تعالى ولا محالة البتة فقد بين الشرح
 ان الله تعالى فرأى ان بعض المومن المطيع اما الامرين الجائزين في حق وهو
 الثواب والنعم المقيم بالخير تعالى بهم لكاف الجائز الا انه وهو النار والعذاب

لزم ان يكون

قوله

العقل

منها

الايام

الايام فاعلم ان المحرم والجرم يكونان يصح ان يمثل بهما الاقسام الحكم العقلي
 الثلاثة فالواجب العقلي ثبوت الله بالعبادة للمحرم والمستحيل نفيه بها معا
 عن الجرم والجائز ثبوت الله بالخصوص للمحرم واعلم ان معرفة هذه الاقسام
 الثلاثة وتكثيرها ثبوتها ليس للقلب باثباتها حتى لا يحتاج الفكر في استحصا
 معانيها الى كظم اصلا مما هو ضروري على كل عاقل يريد ان يفوز
 بمعرفة الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام بل قد قال امام
 الحرمين وجماعة ان معرفة هذه الاقسام الثلاثة في نفس العقل هي لم
 يعرف معانيها وليس بعاقل وباللغة تعالى التوفيق ويجب
 على كل مكلف شرعا ان يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز وما
 يستحيل عليه وما يجوز وكذا يجب عليه ان يعرف مثل ذلك في حق الرسل
 عليهم الصلاة والسلام يعني انه يجب شرعا على كل مكلف
 وهو البالغ العاقل ان يعرف ما ذكره الله تعالى من ذلك يكون مؤثرا
 محققا لا يمان على بصيرة في دينه وانما قال يعرف ولم يقل يحكم
 اشارة الى ان المطلق في عقايد المعرفة وفي حكم المطابق عند ذلك
 ولا يكتفي فيها بالتقليد وهو الجزم المطابق في عقايد الايمان بلا دليل
 والتمسك وهو المعتقد وعدم الالتفات بالتقليد ذهب جمهور اهل العلم
 كالشيخ الاشعري والقاضي ابي بكر الباقلاني وامام الحرمين وحكاية ابن
 القصار عن مالك ايضا ثم اختلفت في هذا القولين فوجب المعرفة
 فقال بعضهم المقلد مؤمن الا انه عام بترك المعرفة التي ينتجها النظر
 الصحيح وقال بعضهم انه مؤمن ولا يقضي الا اذا كانت فيه اهلين
 لعقوبتهم النظر الصحيح وقال بعضهم المقلد ليس بمؤمن اصله وقد
 الله بعضهم ولا يمان احد من في ان كل تقسيم المكلفين الى اربعة
 اقسام فمن عاش بعد البلوغ زمانا طويلا يسمى فيه النظر ونظر
 لم يتكلف فيه صحة الايمان وان لم يترك لم يتكلف فيه صحة الايمان ومن عاش بده
 زمانا طويلا لا يسمى النظر ويتكلف في ذلك الزمان اليسير بما يقدر عليه فيه
 من بعض النظر لم يتكلف فيه صحة الايمان وان اعرض عن استعمال
 فكره في ايسر ذلك الزمان اليسير من النظر في صحة الايمان قولان

الايمان

والاصح عدم الصحة قلت ولعل هذا التقسيم انما هو في كنهه معية عقائد
 الايمان اصولا ولو بالتقليد وذهب غير الجمهور الى النظر ليس بشرط في
 صحة الايمان بل وليس بواجب وانما هو من شروط الكمال فقط
 وقد اختلفوا في القول الشيخ العارف الوالي الصالح ابن ابي حمزة والقيس
 وابن رشد والامام ابو حامد الغزالي وحق الذي يدل عليه الكتاب وجوب
 النظر الصحيح مع الشدة في كونه شرطاً في صحة الايمان اولا والذبح انه شرط
 وقد عزا ابن العزبي القول بان تعالى يعلم بالتقليد للمبتدع ونصه في كتاب
 المقادير في الاعتقاد اعلم الله تعالى ان هذا العلم المكلف به لا يحصل
 ضرورة ولا الهاماً ولا يصح التقليد فيه ولا يجب التمسك به في المظنون
 اليه النظر ورسم ان الفكر المترتب في النفس على طبق يقضي الى العلم
 يطلب به من قام به علماء في العلييات او عليهم في المظنون فان ولو
 كان هذا العلم يحصل ضرورة لا ذلك ذلك جميع العقلا او الهاماً بالبرهان
 الله فليس في ذلك كل شيء يتحقق به التكليف وايضا فان الالهام نوع
 ضرورة وقد بطلت الضرورة ولا يصح ان يقال ان يعلم بالتقليد كما قال
 جامع المبتدع لان لو عرف بالتقليد لما كان قول اهلهم المقلدين اولا في
 بالاتباع والاعتقاد اليه من الاخذ واقوالهم متضادة وتختلف ولا يجوز ايضا
 ان يقال ان يعلم بالاجتهاد لان من لم يعلم تعالى كيف يعلم ان يحب خبره
 نشأ ان النظر في اول واجب على المكلف اذا المعرفة او الوحي
 فلا يحصل الا بغير ضرورة فقد علم عليها ثبتت صفة الوجوب فليس
 واجبا للمعرفة بالله تعالى معلوم من دين الامة ضرورة فصل
 ومع اننا نقول ان المعرفة واجبة وان النظر الموصل اليها واجب فان بعض
 اصحابنا يقول ان من اعتقد في رب تعالى الحق وتعلق به اعتقاده
 على العلم الصحيح في صفة فانه مؤمن موحدة ولكن هذا لا يصح
 في الاصل الاكتفاء ولو حصل لغيره لم يأن ان يتحمل اعتقاده
 ولا يعتدنا من ان يعلم كل مسألة من مسائل الاعتقاد بدليل واحد ولا
 ينظم اعتقاده الا ان يصدر عن دليل علمي بذلك فلو اختتم وقد تعلق
 اعتقاده بالبادي تعالى كايضا او عن النظر قال جماعة منهم

الآدم
 ٢٢٤

الحق
 والستد

ان يكون

كل واحد

البرهان

الصحيح

ان

ان يكون مؤمنا وانما يمكن من النظر ولم ينظر قال الاستاذ ابو اسحاق يكون
 مؤمنا عاصيا بترك النظر وبناء على اهل الشيخ ابي الحسن فاما كون مؤمنا
 مع القدرة على النظر فنقول فيه نظر عذري لا علم معتم الايمان فيسئل
 فقد اوجبه النظر قبل الايمان اه على ما استقدمت كلامكم فاذا ادعى
 المكلف الى المعرفة فقال حتى نلف فاننا الان في مهلة النظر ونحوه ما
 ذاققون لنزولنا لا قد ربا لايمان فتتضمن اصلكم في ان النظر
 قبلها ام تهملون بظن الى حد يتناول به المدافع وتقدرون بمقدار
 فتتحكمين في غير نفس الحق اننا نقول اما القول بوجوب الايمان
 قبل المعرفة فتضعف لان الالهام المقصود به لا يعلم صحة يؤدي
 الى التسوية بين النبي والشيخ عظم وانه يؤمن من اولاً فينظر فيبين الحق
 مما طر في جميع وقد اعتقد الكفر فاما اذا ادعى المطلوب بالايمان الى النظر
 فيقال ان كنه تعلم النظر فامره فان كنه لا تقاسم وسر في ساعه علم
 فان امن تحقق استشاره وابا تبنى غداه فلهذا استخلف منه بالسيف
 يضرب حتى يموت وان كان ممن نشأ في اهل الاسلام وعلم طريق الايمان ثم همل
 ساعه الانسان المتداسج في العلماء الامم الى العلم ان لا يجمع اقتداء
 باليقين ولجمل بالعلم ولا يجب ذلك لحصول العلم بالنظر الصحيح اولا
 وكيف يصح لنا ان يقول ان الايمان يجب اولا قبل النظر ولا يصح في
 المعقول ايمان بغير معلوم وذلك الذي كنه في نفسه حيث
 نحن بخبره والا فان تطرق اليه او المكلف بالحق والكتاب فتعرف
 وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم وعي الخلق الى النظر اولا فلما
 قامت الحجة به وبلغ غاية الاعتقاد فيه حملهم على الايمان بالسيف
 اولا ترك ان كل من دعا الى الايمان قال له اعرض على اميتك
 فيعرضها عليه فظهر لم يقو من قيامه او يعاند فيهلك انما قلنا
 هذا كلام ابن العزبي وهو صواب وقد استشكل القول بان
 المقلد ليس بمؤمن لانه يلزم عليه تكفير اكثر عوام المؤمنين وهم
 معظم هذه الامة وذلك مما يقدح فيما علم ان سيدنا ومولانا
 محمد صلى الله عليه وسلم كثر الانبياء اتباعا وورد ان امته المشرك ثلثنا اهل

فقط
 مع العبد
 ان يكون مؤمنا

دقت
 فتتقنون

الحق او يتبين
 في عينه

العلم انما ارتد بسبب
 فيترتب به مرة

رب

اجتهاد واجب بان الماد بالدليل الذي يجب معرفته على جميع المكلفين هو الدليل
 الجاهلي الذي يحصل في الجهل المكلف العلم والطمانينة فعند الان
 حيث لا يقول قلبه فيها الا ادرى سمعت الناس يقولون شيئا فقلت
 ولا اشتغل بمعرفة النظر على طريق المتكلمين من غير ان يكونوا قد
 ودفع الشك الواردة عليها والقدره على التعبير عما حصل في القلب
 من الدليل الجاهلي الذي حصل به الطمانينة ولا شك ان النظر على
 هذا الوجه غير متعذر حصوله لمعظم هذه الامم ولجميعها فيما قيل احسن
 النماذج الذي يرفع في العلم النافع ويثبت فيه الجهل ولا يفي في التقليد
 المطابق فضلا عن المعرفة عند كثير من هؤلاء ينظر به العلم فضلا
 عن كثير من العامة ولعلنا اذكرنا هذا الزمان بلاديب والله المتعالي
 عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تكون فتنة في هذا الزمان
 يصح الرجل فيها مؤمنا وميسر كافرا الامن اجاره بالعلم وبالجهل
 قالوا ضابط بالامور احسن ما تسلكه العاقل فلهذا العلم في امور
 لا سيما في هذه الامم الذي هو راس المال وعلم مني كل جنس فكيف
 يرضى ذوقهم ان يرتكب منه ما يكدر مشرب من التقليد المتخلف
 فيه ويترك المعرفة والفهم للنظر الصحيح الذي يامن مقام من
 كل خوف ثم يلحق بدرجة العلماء الاطهار في سلك قبيح
 سلك الله ان لا اله الا الله هو والملائكة والاعمال العلم قائما بالعباد
 لا اله الا هو فلا يتقاص عن هذه الرتبة المأمونة الذميمة الاذون
 ساوقة وهم خبيثة لكن على تعامل ان ينظر اولاهم
 يحقق له هذا العلم ويختاره للصحة من الامة التي يدين من الله
 بنور البصيرة والزهدي بقلوبهم في هذا العرض الحاضر المشفق
 على المساكين الرضا على ضعف المؤمنين في وجهه على هذه
 الصفه في هذا الزمان القليل الخبير في شدة عليم ويعلم
 انه لا يجد له ثانيا والله تعالى اعلم في عصره اذ قل من كيف على
 هذه

ويثبت

شهد

الرداء

هذه الصفة او قريبا منها لا يكون منهم في اخر الزمان الا الواحد وما يقرب منه
 على ما نص عليه كعلما ثم الغالب عليه في هذا الزمان الخفاء بحيث لا يدرى
 الا القليل من الناس ولست كراي سحا شحيا طلوع على هذه الغيبة كعظم
 انما الليل واطراف النهار اذا ظفوه مولاه الكريم جل وعز وحسن فضله يكنز
 عظيم من كنوز الجنة ينفق منها ما شاؤ وكيف شاؤ قل ان يتفق اليوم مثله
 الا ناد من السعدا واما من يتوعد هذا العلم على كل من يتعاطا التوصل له
 وليس على الصفة التي ذكرناه ففاسد صحة هذا دنيا واخرى الزمان
 مصالحها وما اكثر وجود امثال هؤلاء في زماننا في كل موضع شيلا الله
 في سلامة من شر انفسنا ومن شر كل ذي شر يا به بنبيه صلى الله عليه
 وسلم ولجوزا مبتدئ جهن ان ياخذ اصل دينه من الكتب كتي حشيت
 بكلام الفلاسفة داويع مؤلفها بنقل هو سهر وما هو الا كفر صريح من
 عقايدهم التي ستروا بها سترها بما ينسبهم على كثير من اصطلحوا بها عباراتهم
 التي اكثرها سبأ بلو مسميات وذلك ككلمة كثر في علم الكلام وطول
 البيضاء ومن هذا احذوها في ذلك وقل ان يعلم من اوله محبة كلام
 الفلاسفة او يكون له نور ايمان في قلبه اولسائه وكيف يعلم من والي من
 حاد الله ورسوله وخرق حجاب الرتبة ونبت الشريعة وراى ظهري وقال في حق
 مولانا جل وعز وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام ما سولت له نفس
 الجمعا ودعاه اليه وهم الخنيل ولقد حاول بعض الناس فقيره بشرف كلام
 الفلاسفة الملعونين ويشرف الكتب التي تروى لنقل كثير من حماقاتهم لما تمكن
 في نفس الامارة من حب الرياسة وحب الامجاد على الناس بما ينسبهم على كثير
 منهم من عبارات واصطلاحات يوهمون ان تحتها علوم ما دقيقة نفيسة وهي
 ليس بها الا التلبيط والهوى والكفر الذي لا يرضى ان يقول عاقل ورعا
 يؤثر بعض الحق هو سهر على الاشتغال بما يعين من كنفه في اصل الدين
 وفروعه على طريق السلق الصالح وكمل بذلك وبما هذا الخبيث لا اله الا
 بصيرة وطرده عن باب فضل الله تعالى الى باب غيبة المتفكرين بالتفكير
 في دين الله عظيم الفوائد دنيا واخرى بلدا الطبع ناقضا لذكافا اجهد هذا
 الخبيث وايق سريرة وعي قلبه حتى راي كظلمة نورا وكنور ظلمة ومن

بحسب

يرد اليه فتنه فلن تملك له من الله شيئا اولئك الذين لم يرد الله ان يطلع قلوبهم
لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم سمعون والكذب الكاذبون السمت
نسيه الله ان يعاملنا ويعامل جميع اجبت الى الملمات في فضل وان يطلع
جميع المؤمنين وان يقيمهم في هذا الزمان كصعب موارد الفتن يجوده وكرمه
وبجاه اشرف الخلق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم **ص** فمما يجب
لمولانا جل وعز عشرون صفة **لقد** انشأ ربنا التبعيض الى
ان صفة مولانا جل وعز الواجبة له لا تنصرف في هذه العشرين اذ كماله
تعالى لا نهاية لها لكن العجز عن معرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي ولا تقلي
لاننا اخذنا بفضل الله تعالى **ص** وهي الوجودات **ص** مفاه
ظاهرة وفي عدل الوجود صفة على مذهب الشيخ الاشعري يتسامح لانه عنده
عين الذات ليس يزايد عليها والذات ليست بصفة لكن لما كان الوجود
توصفا به الذات في اللفظ فيقال ذات مولانا جل وعز موجودة **ص**
ان يعد صفة على الجملة واما على من جعل الوجود زائدا على الذات
كالامام الرازي فعده من الصفات **ص** لا يتسامح فيه ومنهم من
جعل زائدا على الذات في الحادث دون القديم وهو مذهب الفلاسفة
ص والقوم **لقد** الاصح ان القدم صفة سلبية اي
ليست بمعنى موجود في نفسها كالعلم مثلا وانما هي عبارة عن سلب
العدم السابق على الوجود وان شئت قلت هو عبارة عن عدم
الاولية للوجود وان شئت قلت هو عبارة عن عدم افتتاح كوجوه
والعبارات الثلاث بمعنى واحد هذا معنى القدم في حقه تعالى باعتبار
ذاته العلية وصفاته الجليلة السنية واما معناه اذا اطلق في حق
الحادث كما اذا قلت مثلا هذا بنا قديم وعرجون قديم فهو عبارة
عن طول مدة وجوده وان كان حادثا مسبوقا بالعدم كما في قوله
تعالى انك لفي ضلوك القديم وقوله عز وجل كالعرجون القديم والقدم
بهذا المعنى على ما قال لان وجوده جل وعز لا يتقيد بزمان
ولا مكان لحادث كل منهما فلا يتقيد بواحد منهما الا ما هو حادث
وهل يجوز ان يتلفظ بلفظ القديم في حقه تعالى فيقال هو جل وعز
قديم

مذهب

قديم لان معناه جل وجله جل وعز عقله ونقله او لا يتلفظ بذلك
وانما يقال يجب له تعالى القدم او يؤخذ لك من لعبارة ولا يطلق عليه
في اللفظ اسم قديم لان اسماء جل وعز توقيفية هذا مما ترد فيه بعض
المكالم لكن قال القرطبي في مشر اصول لسبكي عنه الخليلي في الاسماء وقال
لم يرد في الكتاب نضال لكن ورد في السنة قال القرطبي وانشأ بذلك الى ما رواه
ابن ماجه في سننه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وفيه عدلقديم
في التسعة والتسعين **ص** والبقا **لقد** هو
عبارة عن سلب لعدم اللاحق للوجود وبعضه لا نعمة يقول البقا
في حق الله تعالى استمرار الوجود في المستقبل الى غير نهاية كما ان معنى
القدم في حقه تعالى استمرار الوجود في الماضي الى غير غاية وكما ان هذه
العبارة كجانب قائلها الى ان القدم والبقا صفتان نفسيتان لا هما
عنده عين الوجود المستمر في الماضي والمستقبل والوجود نفسي لعدم
تحقق الذات بدونها وهذا المذهب ضيق لانها لو كانتا نفسيتين لزم
ان لا تغفل الذات بدونها وذلك باطل بدليل ان الذات يعقل وجودها
ثم يطلب البرهان على وجوب قدمها وبقاها وهذا قوم فقالوا ان القدم
والبقا صفتان موجودتان تقومان بالذات كما لعلم ولقدرة وكما
يجب ضعفه لانه يلزم عليه ان يكون القدم والبقا قديمين ايضا بقدم
احرز موجودا قديما ببقا احرز موجودا تنقل الكلام الى هذا القدم
الاخر وهذا البقا فيلزم فيهما ما يلزم في الاولين ويلزم التسلسل
واضعى من هذا القول قول من فرق وقال القدم سلبية والبقا وجودية
والحق الذي عليه المحققون انهما صفتان سلبيتان اي كل منهما عبارة
عن نفي معنى لا يليق به تعالى وليس لهما معنى موجود في الخارج عن كونهن
ص وفي الفقه تعالى الحادث **لقد** اي لا يماثله
تعالى شيئا منها مطلقا لا في الذات ولا في الصفات ولا في الافعال قال
تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير قال هذه الآية تنزيه واخرها
اثبات فصدرها يرد على الجسم واضرارهم وعجزها يرد على المعطلة
النافين لجميع الصفات وحكمة تقديم التنزيه في الآية وان كان من باب تقديم

السلب على الاثبات وان كان الاولى في كثير من المواضع العكس انه لو بدا
 بالسمع والبصر لا وهم التشبيه ان الذكاء لغوي في السمع انه باذن وفي
 البصر انه بخفة وان كل منهما انما يتعلق في الشاهد ببعض الموجودات
 دون بعض وعلى صفة في خصوصية من عدم البصر جدا وتكون ذلك فندا
 في الآية بالتفريق ليستفاد منه نفي التشبيه له تعالى مطلقا حتى في السمع
 والبصر الذي ذكرنا بعد فان سمعنا بصره ليس كسمع الخلق وبصرهم
 لأن سمعنا وبصره صفتان قائمتان بذاته تعالى التي يستعمل عليهما
 الجرمية والجارية ولو اذنهما وجبتا القدم والبقاء متعلقتان
 بكل موجود قد يما كان او حادثا ذاتا كان او صفة ظاهرا كان او باطنا
ص فبقا منه تعالى بنفسه اي لا يفتقر الى محل ولا يخصر بغيره
 يعني انه مما يجب اعتقاده له تعالى ان يقوم بنفسه اي بذاته ومعنى قيام
 تعالى بنفسه سلب افتقاره تعالى الى شئ من الاشياء فلا يفتقر تعالى الى محل
 اي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد للصفة في الموصوف لان ذلك
 لا يكون الا للصفات وهو تعالى ذات موصوف بالصفات وليس له محل وعز
 بصفة كما تدعيه كفاري ومن في معناه من الباطنية اهلا الله
 تعالى جميعهم ومباني برهان ذلك ان مثلكم قد عرفت بقرضا للبراهين
 وكذلك لا يفتقر الى تخصيص اي فاعل يخصر بالوجود لا في ذاته ولا في صفة
 من صفاته لوجوب القدم والبقاء لذاته تعالى وجميع صفاته وانما يحتاج
 الى تخصيص اي الفاعل من يقبل العدم ومولا ناجل وعز لا يقبل قاذ
 يستحيل على مولا ناجل وعز الافتقار عموما وبهذا يتوفا ان مرادنا
 بالحل في العقيدة الذاتية ومرادنا بالخصص الفاعل في عدم افتقاره تعالى
 المحدد اي ذات اخرى لزم ان جعل وعز ذات لا صفة وبهذا افتقار
 الى تخصيص اي فاعل لزم ان ذاته جل وعز ليست كسائر الزوات التي
 لا تقتصر هي ايضا الى محل كالأجرام مثلا لان هذه وان كانت مستغنية
 عن الحال اي عن فوات تقوم بها قيام الصفة بالموصوف فهي مفتقرة
 ابتداء ودواما افتقاراضتها لزمنا الى تخصيص اي الفاعل وهو مولا نا
 جل وعز قاذ القيام بالنفس هو عبارة عن الغنا المطلق وذلك
 لا يمكن

العلية

لا يمكن ان يكون الا مولا نا مبارك وتعالى قال جل من قائل يا ايها الناس انتم
 الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد وقال تعالى الله الصمد ولم يولد ولم
 يكن له كفوا احد ثابت تعالى بقوله الله تعالى لا يفتقر الى احد ولا يفتقر الى احد
 ان الصمد هو الذي يحد اليه في الخواص اي يتصرف فيها ومنه تسيل ولا شك
 ان كل ما سواه تعالى صامد له اي مفتقر اليه ابتداء ودواما بل ان حاله
 وبلان مقال او بهما معا ثابت تعالى بقوله لم يلد ولم يولد ولم يولد وجود
 الغنا المطلق له جل وعز عن المؤثر فلا حاجة له تعالى الى المؤثر ولا علة
 لوجوده جل وعز واليه الاشارة بقوله تعالى ولم يولد اي لم يتولد ووجوده
 تعالى عن شئ اي لا سب لوجوده لوجوب قومه وبقائه وكذلك لا حاجة
 له تعالى الى الاثر وهو ما وجد تعالى من الحوادث ولا عز من له جل وعز في شئ
 منها تعالى عن الاغراض والاغراض ولا معين له تعالى في شئ منها بل هو جل
 وعز فاعل المحض الاختيار بل هو واسطة ولا معالجة ولا علة واليه
 الاشارة بقوله تعالى لم يلد اي لم يتولد ووجود شئ عن ذاته العلية
 بان يكون بعضا منها او ناشئا عنها من غير قصد او ناشئا عنه تعالى
 باستعانة ممن يزوجه على ذلك او ثم غرض من جعل على ذلك كما هو شأن
 الزوجين ونحوها بالنسبة الى كونه في جميع ما ذكرنا لو كان تعالى
 كذلك لزم ان يماثل الحوادث كقبي وهو تبارك وتعالى ليس كقوا احد
 فلا والد اذا ولا مناهة ولا ولد ولا مماثلة به بينه وبين الحوادث
 بوجه من كونه تبارك وتعالى رب العالمين **ص** والوحانية
 اي لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله **ص** يعني ان
 الوحدة في حقيقة تعالى تشمل على ثلاثة اوجه احدها نفي الكثرة في ذاته تعالى
 وتسمى الكم المتصل الثاني نفي التغير له جل وعز في ذاته او صفة من
 صفاته وبسبب الكم المنفصل الثالث انوارته تعالى بالابداد وكذا بركام
 بل هو واسطة ولا معالجة ولا مؤثر سواه تعالى في انوار عموما قال جل من
 قائل انما كل شئ خلقناه بقدر قال تعالى ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق
 كل شئ فاعبده وقال جل وعز له ملك السموات والارض وقال تبارك
 وتعالى والله خلقكم وما تقولون **ص** فهذه ست صفات الاولى

نفسية وهي الوجود والخبر بعدها سلبية **ثمة حقيقة كصفة**
 النفسية هي الخالو اجبة للذات مادامت الذات **ثمة** غير معللة بعلية كالحيز
 مثله للجزم في ذواته واجب للجزم مادام الجزم وليس ثبوتة لمعللة بعلية **ثمة**
 بقوله غير معللة بعلية من الخالو المعنوية ككون الذات عالمة او قادرة
 او مريدة مثله فانها معللة بقيام العلم والقدرة والارادة بالذات اما
 العلم والقدرة فليسا من الصفات النفسية ولا المعنوية لان هاتين
 احوال الخالو ليست بوجود في نفسها ولا معدومة والعلم والقدرة
 صفتان موجودتان في انفسهما قائمتان بوجود في ذاتهما عرفنا هذا
 فاعلم ان الوجود انما يصبح ان يكون صفة نفسية عند من يجعله زائدا
 على الذات وما عند من يجعله نفس الذات فليس **ثمة** بصفة اصلا وقد
 سبق الا عتذر عن عدم من الصفات وبمثل ذلك يعتذر هنا عن عدم
 من الصفات النفسية اي معنى لوجود راجع للذات سواء قلنا انه عين
 الذات او زائده على حقيقتها لان الذات لا تثبت في الخارج عن كنهها الا
 ان تكون موجودة قوله والخبر بعدها سلبية يعني ان مدلول كل واحد
 منها عدم امر لا يلبق بمولانا جل وعز وليس مدلولها صفة موجودة
 في نفسها كما في العلم والقدرة ونحوهما كما في صفات المعاني الاية في القيم
 معناه سلب وهو نفي سبق العدم على كونه وجودا ان شئت قلت هو نفي
 الأولية فالمعنى واحد البقاء هو نفي حوق العدم للوجود وان شئت
 قلت نفي الاخرية للوجود والحق لغة الذات نفي المماثلة للذات والصفات
 والافعال والقيام بالنفس نفي افتقار الذات العلية الى الخالو ذات
 اخرى تقوم بها قيام كصفة بالتوصوف ونفي افتقارها نفي الى خصوص اي فعل
 والوحداية عدم الاثنينية في الذات لعلية والصفات والافعال وان شئت
 قلت هي نفي الكمية المتصلة والمنفصلة ونفي الترتيب في الافعال عموما
 المعنى واحد وبالله تعالى التوفيق **ص** ثم يجب له تعالى سبع صفات
 تسمى صفات المعاني **ثمة** مرادهم بصفاة المعاني الصفات التي هي
 موجودة في نفسها سواء كانت حادثة كنبأ من الجرم مثله وسوادة او
 قديمة كعلمه تعالى وقدرته فكل صفة موجودة في نفسها قائما تسمى **ثمة**
 صفة

من ساير

صفة معنى وان كانت الصفة غير موجودة في نفسها فان كانت واجبة
 للذات مادامت الذات غير معللة بعلية سميت صفة نفسية او حالا
 نفسية ومثالها التحيز للجزم وكونه تعالى بلو لا عرض مثله وان كانت
 الصفة غير موجودة في نفسها الا انها معللة انما يجب للذات
 مادامت علمها قائما بالذات سميت صفة معنوية او حال معنوية
 ومثالها كون الذات عالمة او قادرة **ثمة** **ص** وهي
 القدرة والارادة المتعلقان لجميع الممكنات **ثمة**
 يعني ان القدرة الازلية والارادة متعلقهما واحد وهو
 الممكنات دون الواجبات والتميزات الا ان جهة تعلقهما
 بالممكنات مختلفة فالقدرة صفة تشر في الجاد الممكن واعدا
 والارادة صفة تشر في اختصاصا صا حاد طرفي الممكن من وجود
 او عدم او طول او قصر ونحوهما بالوقوع بدلا عن مقابله فصار
 تأثير القدرة فرع تأثير الارادة اذ لا يوجد مولانا جل وعز من
 الممكنات او بعدم بقدرته الا ما اراد تعالى وجوده او اعدامه
 وتأثير الارادة عند اهل الحق على وفق العلم فكل ما علم الله تعالى
 وتعالى انه يكون من الممكنات او لا يكون فذلك مراده جل وعز
 والمعتزلة في حيلهم تعالى جعلوا تعلق الارادة تابعا للامر فلا
 يريد عندهم مولانا جل وعز الا ما امر به من الايمان والطاعة
 بهواء وقع ذلك املا فغندنا ايمان ابي جهل ما مودبه غير مراد له
 تعالى لانه جل وعز علم عدم وقوعه وكفر ابي جهل منه عنده وهو
 واقع با ارادته تعالى وقدرته وعند المعتزلة في الدراية انما
 هو المراد له تعالى لا كفره فلزم منه انه وقع نقص في ملك مولانا جل وعز
 اذ وقع فيه على قولهم ما لا يريد به تعالى من ملك السموات والارض وما
 بينهما عن ذلك علو الكبير وبالحيلة فالمتعلقات عند اهل الحق
 تلتزم مرتبة تعلق القدرة وتعلق الارادة وتعلق كمال الممكنات
 فالاول مرتبة على الثاني والثاني مرتبة على الثالث وانما تعلق القدرة
 والارادة بالواجب والتحليل لان القدرة والارادة لما كانت

صفتين مؤثرتين ومن لازم الاثر ان يكون موجودا بعد عدم لازم ان
ما لا يقبل العدم اصله كالواجب لا يمكن ان يكون اثر لها ولا لازم
تحصيلها اصله وما لا يقبل الوجود اصله كالمتحيل لا يقبل ايضا ان يكون
اثر لها ولا لازم طلب الحقيقة برجوع المتحيل عين الجاز فلا تصور
اصله عدم تعلق كقوة والآرادة كقدرتين بالواجب والمتحيل بل لو
تعلقا بهما لزم كقصور لانه يلزم على هذا التقدير الفساد
بحوز تعلقها باعدام انفسها بل وباء عدم كذا العلية وباء ثبات
الالوهية لا لا يقبلها من الحوادث وسلبها عن تجلي وهو مولانا اجل
وعوادي نقص وفساد اعظم منها وبالجمله فذلك التقدير الفاسد
يؤدي الى الخلط عظيم لا يبقى معه شيء من الايمان ولا شيء من المعقولات
اصلها فلهذا هذا المعنى على بعض الأغبياء المستدعة صرح بنقص
ذلك فنقل عن ابن حزم انه قال في الملل والنحل انه قد اذعن قارا لا يخذل ولا
اذل ولا يقدر عليه كان عاجزا فانظر اخلل عقل هذا المستدع كى عقل
عما يلزم على هذه المقالة كشيعة من الكوازم كنى لا تدخل تحت وهم وكى
فاته ان الحق انما يكون لو كان كقصودها من ناحية القدرة اما اذا كان لوق
تعلق القدرة فلو يتوهم عاقل ان هذا عجز وذكر الأستاذ ابو اسحاق
الاسفندياري ان اول من اخذ عنه هذا المبتدع واشيا عنه ذلك حسب
فهمهم كركيك من قصة ادرسي عليه السلام حيث جاءه ابليس في صورة
الإنسان وهو يخط بقوله في كل دخلة الابرة وخرجتها سبحانه الله
والمحمد في ه بقية فقال الله تعالى قادر ان يجعل الدنيا في هذه القشرة
فقال في جوابه الله قادر ان يجعل الدنيا في سم هذه الابرة وخس احد
عيسى فصار عور قال وهذا وان لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد ظهر وانتشر ظهورا لا يرد قال وقد اخذ الاشعري من جواب ادرسي
عليه السلام اجوبة في مسائل كثيرة من هذا الجنس ووضح هذا الجواب
فقال ان اراد السائل ان كونها على ما هي عليه والقشرة على ما هي عليه
فلم يقل ما لم يقبل فان الاجسام الكبيرة يستحيل ان تتداخل وتكون في جنس
واحد وان اراد ان يصف الدنيا قدر القشرة ويجعلها فيها ويكبر
القشرة

٢١
القشرة قدر الدنيا ويجعل الدنيا فيها فلم يرد الله قادر على ذلك وعلى اكثر منه
قال بعض المشايخ وانما لم يفصل ادرسي عليه السلام الجواب لأن السائل
معاند متعنت ولهذا عاقبه على هذا السؤال بنحو العين وذلك عقوبة
كل سائل مثله **ص** والعلم المتعلق بجميع الوجودات والجايزات
والمتحيلات **ص** العلم هو صفة ينشئ بها ما يتعلق به انكشافا
لا يحتمل التقيص بوجه من الوجوده فمعنى قولنا المتعلق بجميع الوجودات
الحق ان جميع هذه الامور منكشفة لعلمنا ومتضمنة له فكأن لا وابدال
تأمل ولا استدلالا تضاحا لا يمكن ان يكون في نفس الا مر على خلق
ما علمه جل وعز **ص** والحياة وهي لا تتعلق بشيء **ص**
الحياة صفة تصير لمن قامت به ان يتصور بالادراك ومعنى كونها
انها لا تتعلق بشيء **ص** انما لا يقتضي امرزا يدا على القيام بحملها والصفة
هي التي تقتضي امرزا يدا على ذلك الا ترى ان العلم بعد قيامه بحمل
يطلب امر يعلم به وكذا القدرة والآرادة وخوضها وبالجمله في صفة
المعالي متعلقة اي طابته لزايد على القيام بحملها سوى الحياة وهذا
التعلق نقى لتلك الصفات كما ان قيامها بالذات نقى لها ايضا **ص**
والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات **ص** السمع والبصر صفتان
ينشئ بهما الشيء ويتضح كالتعلم الا ان الاكشاف بهما يزيد على الاكشاف
بالعلم بمعنى انه ليس عينه وذلك معلوم في الاكشاف بالضرورة وتعلقهما
اخضر من متعلق العلم فكل ما يتعلق به السمع والبصر تعلق به العلم
ولا ينشئ الاجزيا ونبه بقوله بجميع الموجودات على ان سمعه تعالى وبصره
في الفان سمعا وبصرنا في التعلق لأن سمعنا انما يتعلق عادة
ببعض الموجودات وهي الأصوات وعلى وجه مخصوص من عدم كبعد
والقرب جدا وبصرنا انما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي
الاجسام والوانها واكوانها في جهة مخصوصة وعلى صفة مخصوصة
اما سمع مولانا اجل وعز وبصره فتعلقان بكل موجود قدما كان او حادئا
فيسمع جل وعز ويرى في ازلية ذات العلية وجميع صفاته الوجودية فيسمع
ويرى تبارك وتعالى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع

صفاتها كوجودية سواء كانت من قبيل الاصوات او من غيرها اجاما
كانت او الوانا او اكوانا والاكوان يعنون بها الاعراض المنصوصة وهي
الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وغيرها **ص**
والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ويتعلق بما يتعلق به العلم من
المتعلقات **تتد** كلام كونه تعالى القاري بانه هو صفة ازلية ليس
بحرف ولا صوت ولا يقبل الكدم ولا ما في معناه من السكون ولا التبويض
ولا التقديم ولا التأخير ثم هو مع وحدته متعلق اي زال لا زلا وابد
على جميع معلوماته كونه لا نهائية لها وهو الذي عبر عنه بالنظم
المعجز المسمى ايضا بكلام كونه حقيقة لغوية لوجود كل كلمة جل
وعز فيجب الدلالة لا بالحلول ويسميان بالقوان ايضا وكنت
هذه الصفة وسائر صفاته تعالى في ب عن العقل كذاته جل وعز
فليس لأحد ان يخوض في الكنه بعد معرفة ما يجب لذاته ولفاته
وما وجد في كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسي في الشاهد
عندهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام في الحروف والاصوات
لا يفهم منه تشبيه كلامه جل وعز بكلامنا النفسي في الكنه تعالى عز وجل
عن ان يكون له شريك في ذاته او صفاته او افعاله وكيفية تنوع
ان كلامه تعالى مماثل لكلامنا النفسي وكلامنا النفسي اعراض حادثة
يوجد فيها التقديم والتأخير وظر والبعض بعد عدم لبعض
الذي يتقدمه ويترتب وينعدم حسب وجود جميع ذلك في
الكلام اللفظي فمن توهم هذا في كلامه تعالى فليس بينه وبين الحثوية
والتوهم من المسترعة القائلين بان كلامه تعالى حروف واصوات فوقي
وانما مقصد علماء ابي بكر الكلام النفسي في ان هذا النقص على المعتزلة
في حصرهم الكلام في الحروف والاصوات ففعل لهم ينقض عليهم
حصرهم ذلك في كلامنا النفسي فانه كلام حقيقة وليس بحرف ولا
صوت واذا صح ذلك فكل مولانا جل وعز ايضا كلام وليس
بحرف ولا صوت فلم يقع الاشتراك بينهما الا في هذه الصفة
السلبية وهي ان كلام مولانا جل وعز ليس بحرف ولا صوت اما
الحقيقة

٢٢
الحقيقة فمباين للحقيقة كالمباينة فاعرف هذا فقد زلت هنا
اقدام لم تؤيد بنور من الملك العلم وهنا انتهى في العقيدة
ما عدم من الصفات المعاني وحاصلها انها تنقسم الى اربعة اقسام
قسم لا يتعلق بشيء وهو الحياة وقسم يتعلق بالممكنات فقط
وهو اثبات القدرة والارادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات
وهو اثبات ايضا السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع اقسام
الحكمة العقلية وهو العلم والكلام واعلم الصفات المتعلقة في لفظ
العلم والكلام وبين متعلق القدرة والارادة وبين متعلق
السمع والبصر عموم وخصوص من وجه فتزيد القدرت
والارادة بتعلقها بالمعروف الممكن ويزيد السمع والبصر
بتعلقها بالموجود الواجب كذات مولانا عز وجل وصفاته
ويترك القسمان في تعلقها بالموجود الممكن وانما اقتصرنا
في العقيدة على هذه السبع ولم نغدمها بالصفة الثامنة
وهي ادراكه تعالى للطهور والروائح وخواص الكيفيات التي
تستدعي في حقنا حسب العادة اتصالات لأجل الخلاق الذي
في هذه الصفة هل هي في حقه تعالى ترجع الى العلم ام هي زائدة على
العلم ويكون ادراكه تعالى لتلك الامور با ادراك زائد على العلم
من غير اتصال بها ولا تكييف للذات لعاليته بما جرت العادات
ان تكييف به ذواتنا عند هذا الادراك من اللذات والا لم
دخوها ويتعلق هذا الادراك على هذا القول في حقه تعالى
بكل موجود كسمعه جل وعز وبصره والذي اختاره بعض
المحققين في هذا الادراك الوقوف لعدم ورود السمع فلاجل

ما وقع فيهن هذا الخلق تركنا عدة في صفة المعاني واقتصرنا
على الجمع عليهم وبالصدق التوفيق **ص** ثم سبع تسع
صفات معنوية وهي ملزمة للسبع الأولى **لقد**
انما سميت هذه الصفات معنوية لأن الاتصاف بها فرع الاتصاف
بالسبع الأولى فان اتصاف مخلوق بالحال يكون عالما او قادرا
مثلا لا يصح الا اذا قام به العلم او القدرة وقس على هذا
فصارت السبع الأولى وهي صفات المعاني عللا لهذه الـ
ملزمة لها فلم يدر نسبت هذه الى تلك فقبل فيها صفات
معنوية ولهذا كانت هذه سبعا مثل الأولى فاليا في لفظ
المعنوية ياء النسب الى المعنى والواو فيها بدل من الألف
التي في المعنى **ص** وهي كونه تعالى قادرا ومريدا عالما
وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما **لقد** لما كانت هذه
الصفات المعنوية لازمة لصفات المعاني رتبها على حسب
ترتيب تلك فكونه تعالى قادرا لازم للصفة الأولى من صفات
المعاني وهي القدرة القائمة بذاته وكونه جل وعز مريدا لازم
للأرادة القائمة بذاته تبارك وتعالى وهكذا الى آخرها
واعلم ان عدم لهذه السبع في الصفات هو على مسيل
الحقيقة ان قلنا بثبوت الأحوال وهي صفة ثبوتية
ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بوجود فتكون هذه
الصفة المعنوية على هذا صفات ثابتة قائمة بذاته
تعالى واما ان قلنا بنفي الحال وانه لا واسطة بين
الوجود والعدم كما هو مذهب الشيخ الأشعري
فالثابت

٢٢
فالثابت من الصفات التي تقوم بالذات انها السبع الأولى التي هي صفات المعاني
اما هذه فعبارة عن قيام تلك بالذات لأن هذه ثبوت في الخارج عن الذهن
وما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة وهي الضداد الأولى **هنا** مراده بالهند
الهند للغوي وهو كل مناف سوام كان وجوديا او عدمي فحانه يقول يستحيل في حقه
كل ما يناه في صفته من الصفات الأولى لأن الصفات الأولى لما تنقرر وجوبها تعالى
عقلا وشرا وقد عرفت ان حقيقة الواجب لا يتصور في العقل **لقد** لازم
ان لا يقبل جلا من الاتصاف بما يناه في شياؤها وانواع المنافي ما تنقرر في المنطق
اربعة تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكية وتنافي الفدين وتنافي النقص
وفي كل نوع من هذه الانواع الاربعة لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين اما
اتحاد النقيضين فمما ثبتت امر ونفيه كثبتت الحركة ونفيها واما العدم
 والملكية فمما ثبتت امر ونفيه عما من شأنه ان يتصور به كالبحر والعمى مثلا
فالبحر وجودي وهو الملكية والعمى نفي عما من شأنه ان يتصور به **لقد**
لا يقال للحايط اعني لانه ليس من شأنه ان يتصور بالبحر عادة وهذا
فارق عن النوع النقيضين فان كلا من النوعين وان كان هو شوا من نفيه
لكن النفي في تقابل العدم والملكية مفيد بنفي الملكية عما من شأنه ان يتصور بها

وفي النقيضين لا يتقيد بذلك واما الفدان فهما المعنيتان الوجوديات اللتان
بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف عقلية أحدهما على عقلية الاخر ^{مثلا} لهما
البياض والسواد ومرادنا بغاية الخلاف التناقض بينهما بحيث لا يجمع
بعضهما واحترازنا بذلك من البياض مع الحركة مثلا فانها امران وجوديان مختلفان
في الحقيقة لانه ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التناقض لصفة اجتماعهما
اذ يمكن ان يكون المحل الواحد متحرك ابيض واما المتضايفان فهما الامران
الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ويتوقف عقلية أحدهما على عقلية الاخر
كالابوة والبنوة مثلا والمراد بالوجودي في المتضايفين ان كلامهما ليس بمعناه
عدم كذا لانهما امران موجودان في الخارج عن ذهن اذن المعلوم عند التحقيقين
ان الابوة والبنوة امران اعتباريان لا وجود لهما في الخارج عن ذهن واهل الاصول
يجعلون اقسام المناقضاتين فقط تناقضا في النقيضين وتناقضا في الفذين
ويجعلون العدم والملكة داخلين في النقيضين والمتضايفين داخلين
في الفذين ولهذا يقولون المعلوم ما منحصر في اقسام اربعة المثلين والفذين
والخلافتين والنقيضين لان المعلومين انما ملكة اجتماعهما الخلافا والافان
لم يمكن يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان وان امكن مع ذلك ارتفاعهما

فاما ان يختلفا في

فاما ان يختلفا في الحقيقة واما الاول من هذه الاقسام الخلافا وهما اجتماعان
ويرتفعان كالكلام والقيود لزيد والثاني النقيضان الاجتماعان لا يرتفعان
كوجود زيد وعدمه والثالث ^{الفدان} المتضايفان الاجتماعان لا يرتفعان كحركة
والكون فانهما الاجتماعان ويرتفعان بعدم محالهما الذي هو الحزم
والرابع المثلان الاجتماعان ويرتفعان كالبياض والسواد والافان
اصحابنا علمي ان المثلين لا يجتمعان فان المحل لو قبل المثلين للزم ان يقبل
الضدين فان القابل للشي لا يخلو عنه وعن مثله او عن ضده فلو قبل
المثلين لجاز وجود أحدهما في المحل مع انتفا الآخر فيخالفه ضده فيجتمع
الفدان وهو محال وهي **العدم والحدوث وطروا العدم** اعلم انه ترتيب
هذه العشرين المستحيلة على حسب ترتيبه العشرين الوجبة فذكر
ما ينافي في الصفة الاولى ثم ما ينافي في الثانية وهكذا على ذلك الترتيب
الي اخرها فالعدم نقيض الصفة الاولى وهي الوجود والحدوث نقيض الصفة
الثانية وهي القدم وطروا العدم ويسمى الفدان نقيض الصفة الثالثة
وهي البقا واستحالة العدم عليه تعالى يستلزم استحالة الفقين
الاخرين عليه جل وعز وهما الحدوث وطروا العدم لان العدم اذا كان مستحيلا

في حقه تعالى لم يتصور لاسابقا ولا لاحقا وبهذا يعرف ان وجوب الوجود
له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقا له تبارك وتعالى فعطف القدم
والبقا هناك علي الوجود من عطف الخاص علي العام او اللزوم علي الملزوم
لعطف الحدوث وطروا لعدم وانما لم يكتب في الموضوعين لان المقصود ذكر
الافتقار الواجب والمستحيل علي التفصيل لانه لو استغني فيهما بالعام عن الخاص
او بالملزوم عن اللزوم كان ذلك ذريعة الي الجهل بكثير منها لاختفاء اللزوم
معدن عشر ادخال الجزئيات تحت كلياتها وخطر الجهل في هذا العلم عظيم فينبغي
الاعتناء فيه بمزيد الابصار علي قدر الامكان والاحتياط بالبلغ
لتحلية القلوب بيوقيت الايمان بالله التوفيق وهو الهادي والمآلة
للحوادث بان يكون جرمنا خد ذاته العلية قدر من الفراغ او يكون عرضا
يقوم بالجرم او يكون جهة للجرم اوله هو جهة او يتقيد بمكان او زمان
او يتصرف ذاته العلية بالحوادث او يتصرف بالفراغ والكبر او يتصرف بالاعراض
في الافعال والاحكام حقيقة المثلين هما الامان المتساويان في جميع صفاته
النفسية وهي التي لا تعقل حقيقة الذات بدونها والمستويان في بعض صفات
النفس او في العرضيات هي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات ليسا بمثلين فنزله
مثلا انهما

٢٥
مثلا انهما مثلان من ساواه في جميع صفاته النفسية وهي كونه حيوانا ذاتا
ناطقا اي مفكرة بالقوة اما ساواه في بعضها كالنفس الذي ساواه في الحيوانية
فقط فليس مثلاله وكيف لك ماواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي ساواه
في اللون وشوكة الروية ذلك فليس ايضا مثلاله فاذا عرفت حقيقة المثلين فاعلم
ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض وهي المعاني التي تقوم بالاجرام ولا
ان من صفات نفس الجرم التي يميز اي اخوة قدر ذاته من الفراغ بحيث يجوز
ان يسكن في ذلك القدر او يتحرك عنه ومن صفات نفسه قبوله للاعراض اي الصفات
الحادثة من حركة وكون واجتماع وافتراق واللون واعراض ونحو ذلك ومن
صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وبعض الامكنة وهذه الصفات كلها مستقلة
علي مولانا جل وعز فيلزم ان لا يكون تعالى جرم او اما العرض فمن صفات نفسه قيامه
بالجرم ومن صفات نفسه وجوب العدم له في الزمان الثاني بحيث لا يبقى اصلا هذا
كله مستحيل علي مولانا جل وعز فليس اذ اعرض لانه تعالى بحج قيامه بنفسه
ما عرفت تفسيره فيما سبق ونحو ذلك **القدم والبقا** فلا يقبل العدم
اصلا وبالحجولة فكل ما سواه يلزمه جل وعز الافتقار الي محصور ومولانا جل وعز
بحجبه الوجود والبقا والغنا المطلق فيلزم اذ ان يكون تبارك وتعالى المحذور من كل

مباينا لكل ما سواه **ايما** كان ذلك الغير جرم او عرضا او غيرهما ان قدر ان
 في العالم ما ليس بجرم ولا عرضا او ذاتي تقدير وجود هذا القسم في العالم فهو حادث
 بدليل الاجماع كما ان القسمين الاولين حادثان بدليل العقل وبما يتوصل اليها ^{معقولة}
 الله تعالى ومعرفة رسله عليهم السلام حتى يصح لنا ان نستدل بالنقل عنهم ^{الطائفة} على حدوث
 ذلك القسم المقدرا ذللا ليهام لا لوهية قطعا بدليل برهان الوحدة والجماع
 على حدوث كل ما هو الله تبارك وتعالى فقد استنبأنا ان لا مثل له جلا وعزا اصلا
 لان التباين في اللوازم دليل على التباين في الملتزم ^{تعالى} وبالله التوفيق **وكذا يستحيل**
عليه تعالى الا يكون تعالى قابلا بنفسه بان يكون صفة يقوم لمحل او يحتاج الى
مخصص وقد عرفت فيما سبق معنى قيامه تعالى بنفسه وانه عبارة عن استغنائه
 تعالى عن المحل والمخصص اي ليس تعالى معنى من المعاني اي الاشياء التي ليست
 بذوات فيحتاج الى محل اي ذات ^{مستحيلة} يقوم بها وليس ايضا جلا وعزا بخلاف عدم
 فيحتاج الى مخصص كل جايز ببعض ما جاز عليه بل هو جلا وعزا واجب **القدم** ^{والبقا}
 ولا نقبل ذاته العلية ولا صفة الرفيعة لعدم اصلا فهو المنفرد بالغنا المطلق
 وحده تبارك وتعالى **وكذا يستحيل عليه تبارك وتعالى ان لا يكون واحدا**
بان يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته او صفاته او يكون معه في الوجود
مؤثر في فعل من الافعال وقد عرفت ان اوجه الوحدة اربعة ثلاثة وحدانية ^{الان}
 وحدانية الصفات

اي كفاعل الذي
 مخصص

ووحداية الصفات ووحداية الافعال وكلها واجبة لمولانا جلا وعزا
 وحده فوحداية الذات تنفي **التكريب** في ذاته تعالى ووجود ذات
 لمزج تماثل الذات العلية وبالجملة فوحداية الذات تنفي **التعدد**
 في حقيقتها متصلا كان او منفصلا ووحداية الصفات تنفي **التعدد**
 في حقيقتها كل واحدة منها متصلا كان او منفصلا فعلم مولانا جلا وعزا
 له ثاني بماثله لا متصلا اي قائما بالذات العلية ولا متصلا اي
 اي قائما بذات لمزج بل هو تعالى يعلم المعلوم التي لانهاية لها
 بعلم واحد لا عدد له ولا ثاني له اصلا وقس على هذا سائر الصفات ^{لانا}
 جلا وعزا ووحداية الافعال تنفي ان يكون الاختراع لكل ما سواه مولانا جلا وعزا
 في فعل من الافعال بل جميع الكاينات احدثه قدرته العجيبة الفروية الدائم
 ايجاد اثره جلا وعزا هو المنفرد باختراعه وحده بلا واسطة وما ^{ينسب}
 منها الى غيره علي وجه يظهر منه التأثير فهو مؤول وبالله التوفيق
وكذا يستحيل عليه ايضا العجز عن ممكن ما قد عرفت ان
 قدرته تعالى واحدة عامة لجميع ^{التعليق} الممكنات اذ لو اختلفت ببعضها
 دون بعضها لا تقدرت على مخصص فتكون حادثة وهو محال

فلو انصف تعالى بالعجز عن ممكن مالا نتقي العموم الواجب للقدرة
بل يلزم عليه نفي القدرة أصلا لا استحالة اجتماع الضدين **والجواب**
شئ من العالم مع كراهته لوجوده أي عدم إرادته له أو مع
الذهول والغفلة أو بالطبع أو بالتعليل قد عرفت الحقيقة الأولى
وهي القصد أي تخصيص الجائز ببعض ما يجوز عليه وقد تقرر
أن إرادته تعالى عامة التعلق بجميع الممكنات فيلزم أن يستحيل
وقوع شئ منها بغير إرادة منه تعالى لوقوع ذلك بغير إرادته تعالى
لهذا ذلك الواقع والا لا اجتماع الضدين وينبغي أيضا انتفاءه
تعالى بالذهول والغفلة لأنها منافيان للقصد الذي هو معنى
الإرادة وينبغي أيضا أن يكون ذاته العلية علة لوجود شئ من الممكنات
أو مؤثرة فيه بالطبع لأنه يلزم عليه قدم ذلك الممكن لوجوب اقتران
العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها وذلك ينا في إرادة وجود
ذلك الممكن القديم لأن القصد أي إيجاد الموجود محال أذهو من
باب تخصيص الحاصل وهذا لما اعتقده الملحدة من الفلاسفة اهلكهم
الله تعالى أن اسناد العالم إليه تعالى إنما هو على طريقة اسناد
المعلول إلى

المعلول إلى العلة فالو بقدر العالم ونقول لعنهم الله تعالى جميع الفناء
الواجبة لمولانا جل وعز من **القدرة والإرادة** وغير ما وذلك كفر صريح
والفرق بين الإيجاد على طريق العلة والإيجاد على طريق الطبع وإن كانا
مشتركين في عدم الاختيار أن الإيجاد بطريق العلة لا يتوقف على شرط
ولا انتفاء مانع والإيجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك ولهذا يلزم
على ذلك اقتران العلة بمعلولها كتحريك الأصبع مع الخاتم
التي هي فيه مثلا ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها كاحتراق
النار مع الخشب لأنه قد لا يحترق لوجود مانع وهو البطل فيه مثلا
أو تخلو شرط لعدم مما سببه النار له وهذا في حق الحادث وأما
الباري جل وعز فلو كان فعله بالتعليل أو بالطبع لزم قدم الفعل
فيهما معا واقتران الفعل حينئذ بوجوده تعالى أما على التعليل
فظاهر وأما على الطبع فلا يلزم أن يكون شئ مانع والا لزم أن لا يوجد
الفعل أبدا لأن ذلك المانع لا يكون إلا قديما والقديم لا ينعدم أبدا
ولا يصح تأخر الشرط لما يلزم عليه من الدور والتسلسل فلماذا قلنا
فيما سبق أنه يلزم على تقدير التعليل أو الطبع في حقه تعالى قدم المعلول

اوالمطبوع وقد قام البرهان علي وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى
فتعين انه سبحانه وتعالى فاعل بمحض الاختيار وبطلان مذهب
الفلاسفة والطبايعيين اذ الله يجمعهم واخلاء منهم الا بضرر
والحاصل ان اقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة فاعل
بالاختيار وهو الفاعل الذي يتناهي منه الفعل والترك ولا يتوقف
فعله علي وجود شرط ولا انتفاء مانع وفاعل بالتعليل وهو الفاعل
الذي يتناهي منه الفعل دون الترك ولا يتوقف فعله علي وجود شرط
ولا انتفاء مانع وفاعل بالطبع وهو الفاعل الذي يتناهي منه الفعل دون
الترك ويتوقف فعله علي وجود الشرط وانتفاء المانع وهذه الاقسام
الثلاثة كلها موجودة عند الفلاسفة والطبايعيين اهلك
الله جمعهم ولم يوجد عند المؤمنين الا واحد وهو الموجود بالاختيار
ثم هو خاص بواحد وهو مولانا جل وعز لا يوجد سواه تبارك وتعالى
ومهما جري لفظ التعليل في عبارات اهل السنة فليس مرادهم به الا ثبوت
التلازم بين امر وامر اما عقلا او شرعا من غير تأثير العلة في معلولها
البنية فاعرف ذلك ولا تغتر بظواهر العبارات فتعلك مع الهالكين
وانما فسرنا

وانما فسرنا الكراهة بعدم الارادة لئلا نحترز بذلك عن الكراهة التي
هي من اقسام الحكم الشرعي وهو طلب الكفر عن الفعل طلبا غير جائز
فتلك يلح ان تجتمع مع الابداد فيوجد الله تعالى الفعل مع كراهته
له اي نهيته عنه كما اضل الله كثير من الخلق مع نهيه عن ذاك الضلال
اما الكراهة بمعنى عدم الارادة للفعل فيستحيل اجتماعها مع الابداد
اذ يستحيل ان يقع في ملك مولانا جل وعز ما لا يريد وقوعه فتبينه
لهذه التثنية العجيبة في ذلك التقييد الذي قيدنا به الكراهة
في اصل العقيدة والله تعالى اعلم وبالله التوفيق وهو المستعان علي
المهدي والخلاص من موارد الفتن **وكذا استحيل ايضا عليه تعالى**
الجهل وما في معناه بمعلومها والموت والهم والعجز واليأس
مراده بما في معناه الجهل الظن والشك والوهم والنسيان والنوم
وكون العلم نظريا ونحو ذلك وبالجملة فالمراد به كل ما يشترك
الجهل في مفادته للعلم وانما كانت في معناه الجهل لمنافاته للعلم
بحسب منافاة الجهل له والمراد بالهم والعجز في هذا الموضع عدم السمع
والبصر بوجود ما ينافي بهما او غير موجودات من الموجودات عن صفة

السبع والبهر لما سبق من وجوب تعلقيهما بكل موجود والمراد بالكلم
عدم الكلام اصلا بوجوده فانه متنع من وجوده وفي معناه السكون وفي
معناه كونه بالحرف والهوت اذ الكلام الذي يكون بالحروف والاصوات
ولو بلغ غاية البلاغة والفصاحة وكان كلما لا بالنسبة الى الحوادث
الناقصة فهو بالنسبة الى مقام الالهوية الاعلى تقيصة عظيمة تافيه
برذيلتان احدهما رذيلة العدم الذي يجب للحروف والاصوات سابقا
والحقا ويستلزم حدوث من انتص به واي تقيصة اعظم من تقيصة
الحدوث الملازمة ربقة الافتقار على دوام الثانية رذيلة اليك
التي هو لازم للحروف والاصوات لانه لما استحال اجتماع حرفين في ان
واحد فضلا عن الكلمتين فضلا عن الكلامين بكلمة المتكلم بالحرف والهوت
ومعنى عن ان يدل على معلومات له في ان واحد بلفظ الكلام المركب
من الحروف والاهوت فلو كان كلام مولانا العظيم جلا عن الحروف والاهوت
لزم زيادة على رذيلة الحدوث اتصافه تعالى عن ذلك بالجسمة التي
هي اصل اليك عن الدلالة على معلوماته التي لانهاية لها بلفظ الكلام على
ويلزم الجسمة عن الدلالة به في ان واحد على معلوماته فاكثرت فقد

ظهر لك

ظهر لك هذان الكلم الذي يكون بالحروف والاصوات وما في معناه
من الكلام النفسي ملازمان لمعنى اليك فيتحيل انصاف مولانا
جل وعز عليهما وان الواصف لمولانا جل وعز بذلك مستندا
الى ان مثل ذلك الكلام في حقنا كمال ينفي عننا رذيلة اليك قد وصفه
تعالى بنقصة عظيمة فقال عنها علوا كبيرا ونظيره في ذلك
نظيرون عرف ان نهيى الحجير واصواتها كمال في حقها
وكذا انبأ الكلوب كمال في حقها فاني عن صفة كلام ملك من
الملوك لم يسمع قط كلامه فقال هو مثل نهيى الحجير ونبأ
الكلوب معتقدا ان ذلك كصوت منهما لما كان كمالا يمنع من
اتصافها برذيلة اليك لزم ان اتصاف الملك بمثل ذلك كمال
ينفي عنه رذيلة اليك ومن المعلوم ضرورة ان الواصف
للك بمثل هذا قد استقصى غاية الاستقصاء
وصفه بائق انواع اليك بالنسبة الى نوع
الانسان وان لم يكن بكما بالنسبة الى نوع الحجير
ونوع الكلوب ولا شك ان كل منا وان بلغ الفاية

في البلوغه والحس بالنسبة الى كلام الله تعالى مما لا حصر له
من نهيق الجير ونباح الكلب بالنسبة الى افصح كلام واعزبه
اذ الحوادث كلها لا تقاضل بينها لذواتها بل ما يقوم ببعضها
من صفة نقص او كمال يصح ان يقوم بغيرها من سائر
ذوات الحوادث وانما مولانا اجل وعز الفاعل بمحض اختياره
وهو الذي فاوت فيما بينهما وخسر ما شاء منها بما شاء
من صفة نقص او كمال فاذا كان كمال بعضها نقصا عظميا
بالنسبة لغيره مما يقبل صفة وبشاركة في الحدود فكيف
يكون الى الال فيمن يصق المولى العظيم الذي لا مثله
ولم يشارك شيئا سواه في جنس ولا نوع بمثل اوصاف
الحوادث الموحدة الناقصة التي هي كمالا بقى بنقصا منها وهي
انقص شيء وارذله بالنسبة الى جلال المولى الكبير المتعال
وقد ورد عن موسى عليه السلام انه كان يسرادنيه
بعد رجوعه من المناجاة وسماع كلام الله تعالى مدة
ليلا يسمع الناس فيموت من شدة قبحه ووحشته
حقيقته بالنسبة الى كلام الله تعالى
القديم

القديم المثلث ولا يستطيع ان يسمع كلام الخلق حتى تطول به
المدة وينسبه الله ما ذاق من لذة ذلك الاسماع لكلام الله وقد نقل
ابن عطاء الله عن ابن مكيين الدين الاشمي وكان من الابدال انه
راي مرة في نومه حورا كلمته فبقا نحو شهرين او ثلاثة اشهر
لا يستطيع ان يسمع كلام الناس الا تقايا فانظر هذا الامر كين صار
كلام الناس بالنسبة الى كلام الجبر الذي هو من جنس كلامهم ادني واقبح
من صوت الجبر الكلاب ولو سمع ان شراعه اقطع كلام واعزبه فكيف
يكون نسبة كلام الخلق الى كلام الخالق الذي جعل عن المثل في ذاته
وصفاته وافعاله تبارك وتعالى وباقي الكلام واضح **واصداد الفناء**
المعنوية واضحة من هذه يعني اذ عرفت كون ضد القدرة العلة
العجز عن ممكن ما لزم ان يكون ضد الصفة المعنوية اللازمة للقدرة وهي كونه
تعالى قادرا على جميع الممكنات ان يكون عاجزا عن ممكن ما وهكذا الصفة
معني فان ضدها ضد الصفة المعنوية اللازمة لها والله تعالى التوفيق
واما الجائز في حقه تعالى فعل كل ممكن او تركه لما فرغ من ذكر
ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل ذكر هذا القسم الثالث وهو الجبر

في حقه تعالى فذكر ان الجائز في حقه تعالى هو فعل كل ممكن او تركه
 فيدخل في ذلك الثواب والعقاب وبعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 والصلاح والاصلاح للخلق لا يجبت ذلك شي على الله تعالى ولا
 يستحيل اذ لو وجب عليه تعالى فعل الصلاح والاصلاح للخلق كما تقول
 المعتزلة لما وقعت محنة دنيا ولا اخرى ولما وقع تكليف بامر
 ونهي **وهذا** لك باطل بالمشاهدة وما يغدر من المصالح مع تلك
 المحنة والتكليف فالله قادر على ايهال تلك المصالح بدون مشقة
 وتكليف وايضا فليست تلك المصالح عامة في جميع المتكلمين
 والمكلفين للقطع بان المحنة والتكليف في حق من ختم عليه بالقدر
 والعياذ بالله نعمة وتعرض للهلاك الابدني نعوذ بالله **اما**
برهان وجوب وجوده تعالى في حدوث العالم **لانه لو لم يكن**
محدث بل حدث لنفسه لزم ان يكون احد الامرين المساويين مساو
لما حبه من حجة عليه بلا سبب وهو محال **فدليل حدوث العالم**
ملازمته للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما **ولملازم الحوادث**
حادثة وليحدث الاثر من مشاهدته **تغيرها من العدم الى وجوده** **وهو**
 الاخفان

قوله مساويا لما حبه
 اي في وجوده كعدمه كما
 صيغ في الشرح

٤١
 الاخفان العالم من السما والارضين وما فيهما وما بينهما اجرام لائمة
 للاعراض تقوم بها من حركة وسكون وغيرهما ولتقتصر على الحركة والسكون فان
 معرفة لزوم الاجرام لها ضرورة لكل عاقل فيقول لا شك في وجوب حدوث
 لكل واحد من السكون والحركة اذ لو كان واحد قديما لما قبل ان يعدم ابد
 لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه ولا خفان كل واحد من السكون والحركة
 قابل للعدم لانه قد تنزه عدم كل واحد منهما بوجوده في كثير من الاجرام
 فلزم استوي الاجرام كلها في ذلك واذا ثبت حدوثها واستحال
 وجودها في الازل لزم حدوث الاجرام واستحالة وجودها في الازل
 قطعاً لاستحالة انفكاكها عن الحركة والسكون وبالجملة فيكون
 احد المتلازمين يستلزم حدوث الاخر ضرورة واذا استبان بهذا
 حدوث العالم لزم اقتضاه الي محض اذ لو حدث لنفسه لزم اجتماع
 امرين متنافيين وهما الاستوي والرجحان بلا مرجح لان وجود
 كل فرد من افراد العالم مساو لغيره لعدمه وزمان وجوده مساو لغيره
 من الازمنة ومقداره المخصوص مساو لساير المقادير ومكانه الذي
 اختص به مساو لساير الامكنة وجهته المخصوصة مساوية لساير

الجهات وصفته المنهضة مساوية لسائر الصفات
فهذه انواع كل واحد منهما فيه امران متساويان فلو حدث
احدهما لنفسه بلا محدث لتزجج علي مقابله مع انه مساو له
اذ قبول كل جرم لهما علي حد سوي فقد لازم انه لو وجد شي
من العالم لنفسه بلا وجود لا اجتماع الاستوي والرحمان
المتناهيان وذلك محال فاذا الولا مولانا الذي حصل كل
فرد من افراد العالم بما اختص به لما وجد شي من العالم
من افصح بوجوب وجوده وجوب افتقار الكائنات كلها
اليه تبارك فقولنا لازم ان يكون احد الامرين المتساويين
اعني بهما الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره ونحو
ذلك مما ذكرناه انفا وباقي الكلام واضح وبالله التوقيف
واما برهان وجوب القدم له تبارك وتعالى فلا بد ان
يكن قديما كان حادثا فيقتضي ان يكون قديما
يعني انه اذا ثبت وجوده مولانا جل وعز بما سبق من البرهان
وهو افتقار الكائنات كلها اليه جل وعلا فانه يجب له القدم
وبرهانه انه

وتفهم



وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا لوجوب الخفاء كل
موجود في القدم او الحادث فمهما انتفي احدهما تعين الاخر والحادث
علي مولانا جل وعز مستحيل لانه يستلزم ان يكون له محدث لما عرفت
في حدوث العالم ثم محدثه لا بد ان يكون مثله فيكون حادثا فله ايضا
محدث ويلزم ايضا في هذا المحدث ما يلزم في الذي قبله من الافتقار الي
محدث اخر وهكذا فان الحصر العدد لازم الدور لان محدث الاول يلزم
ان يكون بعرض من بعده ممن حدثه لهذا الاول واحدا ممن اسند
وجوده اليه مباشرة او بواسطة واسطة الدور ظاهرة لانه يلزم
عليه ايضا تقديم كل واحد من المحدثين علي الاخر وتلخيص عنه وذلك
جمع بين متناقضين بل ويلزم عليه ايضا تقدم كل واحد من المحدثين
محدثين وذلك تهافت لا يعقل وان لم ينحصر العدد وكان قبل
كل محدث محدث اخر قبله فيلزم التسلسل وهو ايضا محال لانه يؤول
الي فراغ لا نهاية له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث
علي مولانا جل وعز وجب له القدم وهو المطلوب **واما برهان وجوب**
القبالة تعالى فلا بد ان يكون قديما انما يحقده العدم لان مقتضى القدم

فتبين

لكون وجوده حينئذ يهبط جازا لا واجبا ^{لا يكون}
 وجوده لا حادثا كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه ^{لا يشك ان}
 وجوب القدم مستلزم لوجوب البقاء فاما البرهان على وجوب قدمه جل
 وعن وجوب بقاؤه تبارك وتعالى اذ لو جاز ان يلحقه العدم تعالى عن
 ذلك لكان وجوده جازا لا واجبا لهدق حقيقة الجائز حينئذ على
 ذاته تعالى جل وعز لان الجائز ما يلحق وجوده وعدمه وهذا ^{في العقل} التقدير
 الفاسد يستلزم صحة الوجود والعدم للذات العلية تبارك
 فيكون جازا لوجوده وذلك يستلزم حدوثه تعالى عن ذلك لما
 عرفت من استحالة ترجيح الوجود الجائز على العدم مقابلة على الساد
 مقابلته لما اوجب له في القول من غير فاعل مرجح كيف وقد سبق قريبا بالبرهان
 القاطع وجوب قدمه جل وعلا فاذا انجب بقاؤه تبارك وتعالى
 كما وجب قدمه جل وعلا واما برهان وجوب محققته تعالى ^{للحوادث}
 فلانه لو ماثل شيئا منها لكان حادثا تماثلها وهو محال لما
 سبق من وجوب قدمه وبقائه ^{لا يشك ان} كل مثليين لا بد ان
 لا يحداهما ما وجب للاخر ويستحيل عليه ما استحال عليه ^{لا يجوز}
 له ما جاز عليه

له ما جاز عليه وقد عرفت بالبرهان القاطع ان كل ما سواه مولانا
 جل وعز يجب له الحدوث فلو ماثل تعالى شيئا منها سواه لوجب له جل وعز
 من الحدوث تعالى عن ذلك ما وجب لذلك الشيء وذلك باطل لما
 عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه وبقائه **وبالجملة**
 لو ماثل تعالى شيئا من الحوادث لوجب له القدم لا لوهيئته والحدوث
 لغرض مماثلته للحوادث وذلك لجمع بين متنافيين ضرورة واما
 برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه لو احتاج الى محل
 لكان صفة والصفة لا تتحقق بصفة المعاني ولا المعنوية
 ومولانا جل وعز يجب ان يقاوه بها فليس بصفة ولو احتاج
 الى محقق لكان حادثا وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى
 وبقائه تقدم ان قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغنايه تعالى
 جل وعلا عن المحل والمحل هو اما برهان وجوب استغنايه تعالى عن
 المحل اي عن ذات يقوم بها فهو انه لو احتاج الى ذات لزم
 يقوم بها لزم ان يكون صفة لتلك الذات اذ لا يقوم **بالذات**
 الا صفاتها ومولانا جل وعز يستحيل ان يكون صفة حتى يحتاج الى محل

يقوم به اذ لو كان صفة لزوم ان لا يتصف بصفات المعنوية وهي كونه
 تعالى قادرا ومريدا **وعا** لما الى اخرها لان الصفة لا تتفق بصفة
 ثبوتية اذ لو قبلت الصفة صفة لزم ان لا تعرب عنها او عن
 صحتها ويكفر مثلاً كذا في الصفة الاخر التي قامت بها **وهي** ان
 القبول نفس فلا بد ان يتحد بين المتماثلين وهو محال لما يلزم
 عليه من التسلسل ودخول ما لا نهاية له من الصفات في الوجود
 وهو محال **فاذا** الصفة لا تقبل ان تتفق بصفة ثبوتية تقوم بها **اعني** صفات
 ومعاني **و** لا اجل وعين تمام البرهان القاطع على وجوب اتفاقه تعالى
 بصفات المعاني والصفات المعنوية فيلزم ان يكون ذاتا عليه **فوقها**
 بالصفات المرتفعة وليس في نفسه صفة لغيره تعالى عن ذلك علوا
 كبيرا ومبرهان وجوب استغنايه جل وعز عن المخصوص اي الفاعل
 فهو انه لو احتاج الى الفاعل لكان حادثا وذاك محال لما عرفت بالبرهان
 القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه فتبين بهذين البرهانين وجوب
 الغنا المطلق لمولانا جل وعز عن كل ما سواه وهو معني قيامه جل وعز بنفسه
 ومبرهانه **و** **الوحدانية** له جل وعز قلانه لو لم يكن واحدا لزم ان لا يكون شيئا **العالم** **الجزئ**
 يعني انه للزوم محض

غير نفسي

يعني انه لو كان له تعالى مماثل في الوهية لزم ان لا يوجد شئ من الحوادث
 والثاني معلوم البطلان بالضرورة وببيان لزوم ذلك انه قد تقرر بالبرهان
 القاطع وجوب محوم قدرته وادائه لجميع الممكنات فلو كان شئ من وجوده من القدر
 على الجاد ممكن ما مثل ما لا اجل وعز لزم عنده تعلق تلك القدرة بتأين الجاد
 ذلك الممكن ان لا يوجد بهما مع الاستحالة اثر واحد بين مؤثرين لما يلزم
 عليه من رجوع الاثر الواحد اثرين وذلك لا يعقل فاذا لا بد من محض المؤثرين **احد**
 وذلك مستلزم لعجز الاخر مماثل له في القدرة على الجاد واذا لزم عجزهما معا
 في هذا الممكن لزم عجزهما لذلك في سائر الممكنات لعدم الفرق بينهما وذلك
 مستلزم استحالة وجود الحوادث كلها والمشاهدة تقتضي بطلان
 ذلك ضرورة واذا استبان وجوب عجزهما مع الاتفاق على ممكن واحد
 كان مع الاختلاف فيه على سبيل التضاد اظهر فتبين وجوب وحدانية
 مولانا جل وعز في ذاته وفي صفاته وفي افعاله وبهذا تعرف ان لا اثر
 لقدرتنا في شئ من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا
 وقعودنا ومشيئنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة
 وقدرتنا ايضا مثلك ذلك عزم مخلوق لمولانا جل وعز يقارن تلك الافعال

ويتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من ذلك أصلا وإنما يجري الله
 العادة أن يخلق عند تلك القدرة لا بها ما شاء من الأفعال وجعل
 سبحانه محض اختياره وجود تلك القدرة فيها بمقتضى تلك الأفعال شرطا
 في التكليف وهذا الاقتتران والتعلق لهذه القدرة بالحادث بتلك
 الأفعال من غير تأثير لها أصلا هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالسبب
 والكنسب ونحسبه تضاف الأفعال للعبيد كقوله تعالى بها ما نسبت
 وعليها ما اكتسبت أما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولاهما
 ولا يشترك فيه شيء كونه تبارك وتعالى ويسمى العبد بخلق الله
 تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل مختارا وعند ما يخلق الله تعالى
 فيه الفعل مجردا عن مقارنة تلك القدرة بالحادثه مجبوراً ومقطراً
 كما لم تكن مثلاً وعلامة مقارنة القدرة بالحادثه لما يوجد في محالها
 بتيسره فعلا وتركه وعلامة الجبر لعدم تلك القدرة عدم التيسير وإدراك
 الفرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما أن الشرع جاء بأشياء
 الحالتين وتفضل باسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر
 دون الأولى قال الله تعالى لا يكفل الله نفساً الا وسمها الي ما في سعة
 العادة

أي

نحسب العادة وأما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في سعة
 أي طاقاتها اختراع شيء ما وهذا يعرف بطلان مذهب الجبرية
 القائلين باستواء الأفعال كلها وأنه لا قدرت تقارن شيئاً منها ما
 ولا شك أنهم في هذه المقالة مبتدعة بل يكذبهم الشرع والعقل وبطلان
 مذهب القدرة مجوس هذه الأمة القائلين بتأثير تلك القدرة
 الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد ولا شك أنهم مبتدعة
 أشركوا مع الله تعالى غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين هذين
 المذهبين الفاسدين فهو قد خرج بين فرش ودم لبنا خالصاً سائغاً
 للمشركين وكما أن هذه القدرة الحادثة لا أثر لها أصلاً في شيء من الأفعال
 كذلك لا أثر للنار في شيء من الأحرار أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك
 لا يطلعها ولا بقوة وضعه فيها بل الله تعالى يجري العادة اختياراً
 منه جل وعز بالإيجاد تلك الأمور عندها لا في محالها وبها وقس على
 هذا ما يوجد من القطع عند السكين واللام عند الجرح والشع
 عند الطعام والري عند الشرب والنبأ عند الماء والوقوع عند الشمس
 والسراج ونحوهما والظل عند الجدار والشجرة ونحوهما والماء بمجرده

فهم أن طواهم
 الجبرية وقوم من طواهم
 وهم القدرية

عند صب البار فيه وبالعكس ونحو ذلك من ما لا ينحصر ما قطع
 ياذلك كله بانه مخلوق لله تعالى بلا واسطة اليقنة وانه لا اشر فيه
 اصلا لتلك الاشياء التي جرت العادة بوجودها معها وبالجملة فليعلم
 ان الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لا اثر ما يلزمها مخلوق
 طولان اجل ومفتقرة اليه باشد الافتقار ابتداء ودواما بلا واسطة
 وبهذا شهد البرهان العقلي ودل عليه الكتاب والسنة وجماع
 الامة السلف السالح قبل ظهور البدع ولا تصح باذنيك لما نقله
 بعض من اولع بنقل الغث السمين عن مذهب بعض اهل السنة
 مما ذكرناه لك فتشديدك علي ما ذكرناه فهو الحق الذي
 لا شك فيه ولا يبع غير واقطع تشوفاك من كمال الباطل تعش
 عيدا تمت شهيدا لذك ان شاء الله تعالى وبه المستعان **واما**
برهان وجوب انصافه تعالى بالقدر والارادة والعلم والحياة فلا يلزم
انتفي شي منها لما وجد شي من الحوادث فقد تقدم لك ان تاثير القدرة
 الانزلية موقوف علي ارادته تعالى لذلك الاثر و ارادته تعالى لذلك الاثر
 موقوف علي العلم به والانصاف بالقدرة والارادة والعلم موقوف علي الانصاف
 بالحياة اذ هي

الحياة اذ هي شرط فيها وجود المشروط بدون شرطه مستحيل فاذا
 وجود وجوب حادثا اي حادث كان موقوف علي انصاف محدثه بهذه
 الصفات الاربعة فلو انتفي شي منها لما وجد شي من الحوادث للزوم
 محض جنيئذ وبهذا يتبين وجوب انصافه تعالى بهذه الصفات في الازل
 اذ لو كانت حادثه لزم توقف احدتها علي انصافه بامثالها قبلها
 ثم ينقل الكلام الي امثالها وبهذا يتبين لك وجوب القدم والبقا لها
 اذ لو كانت حادثه لاقتضت الي محدث قبلها ثم ينتقل الكلام الي محدث
 ويلزم التسلسل وهو محال فيكون وجود تلك الصفات علي تقدير هذا
 محال وذك مودة الي المحذور المذكور وهو ان لا يوجد شي من الحوادث
 وبهذا يعرف ايضا وجوب عموم التعلق للمتعلق منها كالعلم والقدرة
 والارادة اذ لو اختصت ببعض المتعلقات دون بعض للزم الافتقار
 الي محض فتكون حادثه ولا يمكن ان يكون المحدث لها غير موصوف
 بها لما عرفت من وجوب الوجدانية له تعالى وانفاده بالاختراع وحوادثه
 كما عرفت انصافه بامثالها قبلها ثم ينقل الكلام الي تلك الامثال ونحو ذلك
 من التسلسل فقد بان بهذا ان البرهان الذي ذكرناه في اهل الغفلة يؤخذ

منه ثلاثة امور وجود هذه الصفات ووجوب القدم والبقا لها ووجوب
 عموم التعلق بالمنعاق منها وقد اشار في اصل العقيدة الى ان البرهان الذي
 ذكره هو هذه المطالب الثلاثة اما الوجود والوجوب فقد اشار اليها بقوله
 وجوب انتصافه تعالى بالقدر اذ الوجود لهذه الصفات يستلزم وجودها
 و اشار الى المطالب الثالث وهو عموم التعلق بالمنعاق منها بالالف واللام
 التي ادخلها على صفة القدرة وما بعدها من الصفات فانها للعهد المعهود
 هو الصفات الذي فسر تعلقها فيما سبق وبالله تعالى التوفيق **واما برهان**
وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام في الكتاب والسنة والجماع
وايضا لو لم يتصور بها لزوم ان يتصور باضدادها وهي نقايرها والنقص عليه
تعالى محال هذه الثلاثة لما لم يتوقف على مع فتها دالة المعجزة على صدق
 الرسل عليهم السلام ^{والسلام} ان يستند في معرفة وجوب انتصافها بها الى قول الرسل
 عليهم الصلاة والسلام قاله ليل الشري فيها اقوي من العقلي ولهذا ابدانا
 به في اصل العقيدة وقوله في الدليل الثاني العقلي والنقص على الله
 تعالى محال يعني لانه يستلزم ان يحتاج حينئذ الى من يكلمه بان
 يدفع عنه النقص ويخلق له ^{ذلك} الحال وذلك يستلزم حدوده ^{منه}
 واقتضاه الى

واقتضاه الى الله الخ كيف وقد تقدم بالدليل وجوب الوحدةانية
 له تعالى وايضا لو انتفى تعالى بتلك النقاير لزم ان يكون
 بعض مخلوقاته ^{عن ذلك} اكمل منه تعالى لسلامة كثير من المخلوقين
 من تلك النقاير والمخلوق مستحيل ان يكون اشرف من خالقه
 وهذا الدليل العقلي وان كان لا يسلط الاستدلال فذكره على سبيل
 التبعية والتقوية لما هو مستقيل ولا يرد عليه شيء وهذا الدليل الثقل
 حسن وقد لوحنا الى ذلك بتأخيرها في اصل العقيدة وبالله تعالى التوفيق
واما برهان كون فعل الممكن او تركها جازيا في حقه تعالى
فلانه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا او استحالة عقلا لا
الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل لا شك ان الممكن في اصطلاح
 المتكلمين مرادف للجازي فيكون معناه هو الذي يمح في العقل
 وجوده وعدمه فاذا الوجوب وجوده عقلا او استحالة عقلا لزم قلب
 الحقايق وذلك لا يعقل وايضا فالمعتزلة انما يوجبون على الله تعالى
 من الممكنات فعل الملاح والاصح للمخلق والمشاودة والشرع
 يقضيان بفساد قولهم في ذلك كما اشارنا اليه فيما سبق عند شرح

قولنا في العقيدة واما الجايز في حقه تعالى ولو وجب فعل الصلاة
علي الله تعالى كما تقوله المعتزلة لهما هم الله تعالى للحواب ^{في عقابهم}
ولما تركهم في عماهم يترددون وهو في هذا الفصل ظاهر لكل عاقل
فلا تطيل به واما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم الصدق
والامانة وتبليغ ما امر به اي بتبليغه للخلق وتحميل في حقهم
اخذ هذه وهي الكذب والخيانة بفعل شيء ما انتهى به في
تخريم او تراشه وكتمان شيء ما امر به بتبليغه للخلق وتجاوز
في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الاعراض البشرية التي
لا تؤدي الي نقص في مراتبهم العلية كالمريض ونحوه اعلم
ان الرسل عليهم ^{سوره} الصلاة والسلام ^{هو انما} بتبليغهم ما اوحى اليه
وقد نخصر من له كتاب او شريعة او نسخ لبعض احكام الشريعة
السابقة وهذا البعث من الجايز ان عند اهل السنة واجمته
المعتزلة علي اهلهم الفاسد في وجوب مراعاة الصلاح والامع
واحوالته البراهين لذلك ايضا ولا يخفى في صرحهم وكفرهم
والدليل لاهل السنة علي ان بعث الله تعالى الرسل الجايز اذ البعث
فعل من

فعل من افعال الله تعالى وقد علمت انه لا يجب عليه جل وعز فعل
ولا يمتنع عليه تركه وان كان صلاحا او امرا وكلامنا في اصل
العقيدة واضح لا يحتاج الي شرح ^{هو اما برهان وجوب صدقهم عليهم}
الصلاة والسلام فلا نهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى
لتصديقه تعالى لهم بالمعجزات النازلة من منزلة قوله تعالى صدق
عبي في كل ما يبلغه عني هذا برهان صدق الرسل عليهم الصلاة
والسلام في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه بعد ذلك للخلق
وحاصل هذا البرهان ان المعجزة التي خلقها الله تعالى علي ايدي
الرسل وهي امر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة
تتشكل من مولانا جل وعز منزلة قوله صدق عبي في كل ما يبلغ عني
فلو جاز الكذب علي الرسل لجاز الكذب عليه تعالى اذ تصديق الكاذب
كذب والكذب علي الله تعالى محال اذ خبره تعالى علي وقف علمه والخبر
علي وقف العلم لا يكون الا صدقا فخير به تعالى لا يكون الا صدقا
وقولنا في تعريف المعجزة امر احسن من قول بعضهم فعل لان الامر
يتناول الفعل كما نفجار الماء مثلا من بين الاصابع وعدم الفعل لعدم

أحراق النار مثلاً لا إبراهيم عليه السلام واحتشُر بغيره المقارنة
للتخدي عن كرامات الأولياء والعلامات الإرشادية التي تنقذ
على بعثة الأنبياء تأسيساً لها وعن أن يتخذ الكاذب معجزة من معجزة
حجة لنفسه واحتشُر بغيره عدم المعارضة عن السحر والتعبد
ومعني التخدي دعوي الخارق دليل على الهدى أما بلسان الحال
أو بلسان المقال وقد ضرب العلماء دعوي الرسول الرسالة وطلبه
المعجزة من الله دليل على صدقه مثلاً لا التفتيح دلالة على صدق الرسول
ويعلم ذلك على الضرورة فقالوا مثلاً ذلك ما إذا أقام الرجل في مجلس
ملكاً بامر منه وسمع يحفوز جماعة وادعي أنه رسول هذا
الملك اليهم فطالبوه بالحجة فقال هي أن يخالف الملك عادة
ويقوم عن كبره ويقعد ثلاث مرات مثلاً ففعل فلا شك أن هذا
الفعل من الملك على سبيل الإجابة للرسول تصديق له ومفيد للعلم
الضروري بهدقه بلا إرباب ونازل منزلة قوله صدق هذا
الإنسان في كل ما يبلغه عني ولا فرق في حصول العلم الضروري ^{بصدق}
ذلك الرسول بين من شاهد هذا الفعل من الملك ولم يشاهد إلا أنه ^{بصدق}
بالتواضع

باتوا خبر ذلك الفعل ولا شك في مطابقة هذا المثال لحال الرسل
عليهم الصلاة والسلام فلا يرتاب في هدقهم الأمن طبع على قلبه
والعياذ بالله تعالى نسأله سبحانه ثبات الأيمان والوفاء على
أكمل حالة بلا محنة دنيا وأخرى **وأما برهان وجوب الأمانة لهم**
عليهم الصلاة والسلام فلا يخفى ^{أو} **حانوا بفعل محرم أو مكروه لا ينقل المحرم**
أو المكروه طاعة في حقهم ^{عليهم الصلاة والسلام} **لأن الله تعالى أمرنا**
بالقضاء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر تعالى بمحرم ولا مكروه
وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث لا شك في أن الرسل عليهم
الصلاة والسلام أمرنا بالاعتقاد بهم في أقوالهم وأفعالهم ^{وهم} **لأنما ثبت**
اختصاصهم به عن أممهم ^{قال الله تعالى} **في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم**
قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وقال تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون
وقال تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون
الزكوات والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي
الأمي الذي يجدر به الآية إلى غير ذلك مما يطول شرحه وتشبعه وقد علم من
دين الحجة رضي الله عنهم أجمعين ضرورة اتباعه ضرورة عليه الصلاة

والسلام من غير توقف ولا نظر أصلا في جميع أقواله وأفعاله وسكوته إلا
ما قام به دليل على اختصاصه به فقد خلصوا عن عالمهم لما خلص عليه الصلاة
والسلام نعله ونزعوا خواتمهم لما نزع صلى الله عليه وسلم خاتمه وحسن أبو بكر
وكبره صلى الله تعالى عنهما عن ركبته في قضية جلودهم على البير كما فعل
عليه الصلاة والسلام وكاد أن يقتل بعضهم بعضا من شدة الاندفاع
على الحلاق عند ما راوه صلى الله عليه وسلم يحلق رأسه وحل من عمرته
في قضية الحديبية وكانوا يכתون البحث العظيم من هيئة جلوده
ونومه وكيفيته أكله وغير ذلك لينتدوا به وقال لهم عليه الصلاة
والسلام لما أرادوا التبتل والانتفاء للعبادة ليلا ونهارا ما أنا
فاكل واشرب وانام وانتوح النساء أو كلاما يقترن من هذا فن
رغب عن سنتي فليس مني أنظر كيف ردتم بفعله الذي لا معدل عن
الاقتداء به عما قصدوه مع أنه يظهر قبل التأمل أنه من أكبر ^{الطاعات}
وجهاد النفس وقد ثبت أن ابن عمر رضي الله عنهما لما سالا ^{السائل}
عن صبغة بالفقر ولبسه النعال لبشية وكونه لا يحرم ادخال
ذي الحجة وانها حرم في يوم التروية وكونه انما يستلم الركبتين
اليهانيين فاجابه

اليهانيين فاجابه بأنه استند في ذلك كله إلى فعله صلى الله عليه وسلم
وقد ادعى رضي الله عنه رحلته في موافق فاعتل بذلك بأنه كذا كذا رأى
النبي صلى الله عليه وسلم فعل فانظر قولهم رضي الله عنه للحج الأسود لقد
علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبلك ما قبلتك وقد ثبت عن بعض السلف وأظنه أحمد بن حنبل رضي
الله عنه أنه كان لا يأكل البطيخ فقبل له في ذلك ^{فقال} فمنعني من
أكله أنه لم يثبت عندي كيف أكله رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة
فلا تنبأ له صلى الله عليه وسلم في جميع أقواله وأفعاله إلا ما اختص به
وروية الكمال فيها جملة وتفصيل بلا تردد ولا توقف أصلا ما علم
من دين السلف ضرورة فلا شك أن هذا دليل قطعي ^{صلى الله} على عظمته
عليه وسلم وفي معناه سائر الرسل عليهم الصلاة والسلام من جميع المعالي
والمكروهات وإن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام دأبوا بين
الواجب والمندوب ^{والمباح} بحسب النظر إلى الفعل من حيث
ذاته وأما النظر إليه بحسب عوارضه فالحق أن أفعالهم دأبوا بين
الواجب والمندوب لا غير لأن المباح لا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام

بمقتضى الشهوة ونحوها كما يقع من غيرهم بل لا يقع منهم الا
 ما حبا لنية فيصير بها قربة واقل ذلك ان يقصدوا به التشريع
 للغير وذلك من باب التعليم وناهيك بمنزلة قربة التعليم وعظيم ثمة
 فظها واذا كان ادنى الاوليا الله تعالى يصير الى رتبة تهيئتها معها
 كلها طاعات لحسن النية في تناولها فبالكثرة خير الله تعالى من
 خلقه **والانبياء** والرسول عليهم الصلاة والسلام لاسيما اشر الخلق
 وافضل العالمين جملة وتفصيلا باجماع من يعتد باجماع عباده واولادنا
 محمد صلى الله عليه وسلم ولاجل انحصار افعالهم في الواجب والمنذور
 على هذا الذي ذكرناه واقترنا في اصل العقيدة على ما يقتضى
 الاختصاص بهم وهو الطاعة وزدنا التقيد بقولنا في حقهم اشتق
 الى ان بعض افعالهم ان كان يطلق عليها الا باحد بالنظر الى الفعل
 في نفسه وبالنظر الى وجوده من عامة المؤمنين فهو في حقهم عليهم
 الصلاة والسلام لكان معرفتهم بالله تعالى وسلامتهم من خواص
 النفس والهوى وامنتهم من طوارق الفتريات والملاوطة
 ونوما وتأييدهم بعظمة الله في كل حال لا يقع منهم الا الطاعة
 يتأبثون عليها

يتأبثون عليها صلى الله عليه وسلم بنينا محمد وعلي اخوانه من
 النبيين والمرسلين ولتكن ايها المؤمن علي حذر عظيم وجل
 شديد على ايمانك ان يسلب بان ^{تصفا} ~~تصفا~~ باذنيك وعقلك الى
 خرافيق ينقلها كذبة المؤرخين وتبعهم في بعضها بعض جهلة
 المفسرين فقد كسبت الحق الذي لا عيب عليه في حقهم عليهم الصلاة
 والسلام فشد يدك عليه وانبتك ما سواه وبالله المستعان
 قوله وهذا بعينه برهان وجوب الثالث مراده بالثالث تبليغهم
 عليهم الصلاة والسلام ما امره بتبليغه ولاشك انهم اذا وقع
 منهم خلاف ذلك لكانا مأمورين ان نفتدي بهم في ذلك ^{تبارك وتعالى} فتكتم
 نحن ايضا بعض ما اوجب الله علينا بتبليغه من العلم النافع لمن
 افطر اليه كيف وهو محرم ملعون فاعله قال الله تبارك وتعالى ان الذين
 يكتنون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس
 في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون وكيف يتصور
 وقوع ذلك منهم عليهم الصلاة والسلام ومولانا جل وعز يقول
 لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم يا ايها الرسول بلغ ما انزل

٧
 يشير الشارح الى انهم
 الايات بان ادم اولاد
 اديون من انهم عصوا
 واذنبوا ولذا يعقوبوا
 وتغيب بانهم عموما ولذا
 ايوب بان اصابه ما يشينه
 في بطنه اذ نوح اذ اعرض
 ومثلهم الملايكة كهاروت
 وما روت فقد تنزهت
 ساحة كنيسة عن حقيقة
 الذنب والمعصية ولكنها
 ذنوب صورية للتشريع
 وغيره ومثلها الملايكة
 كقارون والفتاد
 وعليهم الصلاة والسلام

اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته اي انهم يبلغ ما امر
به من الرسالة فكما حكاه من لم يبلغ شيئا منها فانظر هذا التحويل
العظيم لاشرف خلقه واكملهم معرفة به فكانه خوفه علي قدر معرفته
ولهذا كان يسوع لهدى الله عليه ولم ان يراي غليبا كان يراي المجل
من خوف الله تعالى وقد شهد مولانا اجل وعلا سيدنا محمد صلي الله عليه ولم
يكمل التبليغ فقال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وانتهت عليكم نعمتي
وقال تعالى لا اكره في الدين قد تبين الرشد من الغي وقال تعالى فتول
عنهم فما انت بمعصوم والايات في ذلك كثيرة وبالله تعالى التوفيق **واما**
دليل جواز الاعراض البشرية عليهم الصلاة والسلام فمشاهدة
وقوعها بهم اما التعظيم اجرهم او التشريع او التثني عن الدنيا
والتنبيه تحفة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاه تعالى
بهدار جزاء لا وليا به باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام
يعني ان الاعراض البشرية لا يقع منها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام
الاما لا تخل بشي من مقاماتهم ولا يقدح في شي من مراتبهم فامر من
مثلا وان كان يقع بهم فحده منهم البدن الظاهر واما قلوبهم
باعتبار ما فيها

باعتبار ما فيها من المعارف والانوار التي لا يعلم قدرها الا
مولانا الذي من عليهم بها فلا يخل امرض بقلامه فظفر منها ولا
يكدر شيئا من صفوها ولا يوجب ضجرا ولا تحرافا ولا ضعفا لقوام
الباطنة الصلا كما هو موجود في حق غيرهم عليهم الصلاة والسلام وكذا
الجوع والنوم لا يستولي علي شي من قلوبهم ولهذا اتنام اعينهم ولا
تنام قلوبهم وحال قلوبهم في توجعها بانوار المعارف والحفوف
والترقي في منازل القرب التي لم تحم احد من سواهم حول ادبي شي
منها وفيما هم بالوظائف التي كلفوها في الحزن والسفر والصحة
والمرض الكمل قيام هو علي حد السوا في جميع الاحوال وفائدة اصاب
ظواهرهم عليهم الصلاة والسلام بتلك الاعراض ما اشرنا اليه في اهل
العقيدة من تعظيم اجرهم عليهم الصلاة والسلام وذلك كما في ائمتهم
الاولاء وجميعهم واذا به الخلق لهم ولهذا قال صلي الله عليه وسلم اشددكم بلاء
نبيائكم الا مثل قالا مثل ولا خفان مولانا اجل وعز قادر ان يوصلهم
الثواب بلك مشقة تلحقهم عليهم الصلاة والسلام لاكن بعد له جل
دعز وعظيم حكمته التي لا تخصرها العقول اختار ان يوصل ذلك

الشواب مع تلك الاعراض يفعل ما يشاء لا يسل عما يفعل تبارك وتعالى
 ومن فوايد نزول تلك الاعراض بهم تشريع الاحكام المتعلقة بها
 للمخلف كما عرفنا احكام السهو في الصلاة من سهو يدنا محمد علي الله عليه
 وسلم وكيف تؤدي الصلاة في حال المرض والخوف من فعله عليه الصلاة والسلام
 لها عند ذلك وعرفنا هيئة اكل الطعام وشرب الماء من اكله وشربه
 والا فهو كان عليه الصلاة والسلام غنيا عن الطعام والشرب وهو عليه
 الصلاة والسلام يبيت عند ربه يطعمه ويسقيه الى غير ذلك ومن فوايد
 ايضا التسلي عن الدنيا اي التفرغ ووجود الراحة عند فقد ها والتنبه
 علي خسة قدرها عند الله تعالى لما يرام العاقل من مقاساة هاولاء السادة
 الكرام خيرة الله من خلقه لشدايد ها وعسر ضيقها وعن زخرفها الذي
 عن كثير من الحقاق اعراض العقل عن الجحيف والنجاسات وهذا حال
 عليه الصلاة والسلام الدنيا جيفة فذروها ما يخذوا عليهم الصلاة والسلام
 منها الا شبه زاد الماسر المستعجل وهذا قال عليه الصلاة والسلام كن
 في الدنيا كما نكر عن رب او عا برميل وقال لو كانت الدنيا ترز عند الله
 جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء فاذا نظر العاقل في احوال
 الانبياء عليهم

العلا

الانبياء عليهم الصلاة والسلام باعتبار رتبة الدنيا وزخرفها علم اليقين
 انها لا قدر لها عند الله تعالى فاعرض عنها بقلبه بالحكمة ان كان
 ذاهمة لحوال في الفرديس العلا وعظيم التلذذ الذي لا يليق بنزول
 الحجاب عنهم سرورية المولا بكفة وعشيا وشذا زاره لعبادة مولانا جل
 شدة الكلام وصير هذه اللحظة من العبر طاعة ربه وما ارجع صفقة هذا
 الموفق اذ بذل ثيابه سيرا لا قيمة له ليسارته وخساسته فاخذ ثيابه
 كثيرا لا قيمة له لكثرة وعظيم رفعة وتزايد نعمه كل لحظة ابد الابد
 فبينما هذا الموفق في ذل اطماره وخفقان قلبه وسيلان دمه وعذابه
 في الاسحار وتوحشه من الخلق طرا يندب علي نفسه بنفسه قد حرق
 كبده خوف فوات رضي مولانا جل وعز الذي لا يمكن منه خلق تطير روحه
 احيانا وترفرق لقصد الخروج من شدة الحب وان عاج حارة الشوق
 فيردها محيط قفص البدن ثم يهب عليها نسيم الوصلة فتسكن
 روحه لذلك بعض سكون فيسما هو في مكابدة هذه الاحوال التنعيم
 بالمحبوب من وراء الحجب اذ هو قد اصبح قريبا العين قريبا بنفسه
 متغلا بمحبوبه دون حجاب يتنعم برؤية من ليس كمشة شي وهو السبع
 البصير

جل رب الارباب فالقي عليه من خلج الكرامه ما يليق بكرمه ومنحه
مالا يحيط به عقل ولا يحويه ديوان من ظرافه هباته وجلال نعمه فاصبح
بعد ان كان حقير امسكين لا يعباؤه ملكا من ملوك الجنة يسرح فيها
ابن شاء ويتنعم فيها كين شاء تطوف عليه الحور والولدان ويرى
اشرا لموت ملاعين رات ولا اذن سمعت فهذا ايها العاقل هو
الملك الذي يحق ان تبذل فيه النفوس والمهج شهر الله ليست
بقيمة لشي منه لولا فضل الله العظيم فحدث عن بحى فضله العظيم
بما شئت ولا حرج وانشد بعضهم في هذا المعنى يقول
وبت السجد والساعون قد بلغوا حد النفوس والقود ونها الارباب
وكابدوا المجد حتى مل الكثر هم وعانقوا المجد من وفاقا ومن صبرا
لا تحب المجد ثم انت اكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا
فصباحان من اكرم قوما واكمل عقولهم وعلاهم دنيا واخر الى اعلا
المنازل وحط قوما ومع مساواتهم لهم في الهرة البشرية الى
ارذل شي من الخفيض السافل وملكهم لا خشي وهو النفس
والهوى والشیطان فاتبعهم في غير شي وعرضهم دنيا واخرى
لها كد عظيمة

لها كد عظيمة وهول اشرا لموت شديد مستطيل نازل وحسبوا
العمى بها يبرهم وتناسوا حماقتهم وشدة بلايهم وكثرة محنتهم انهم
ظفروا بشي من اللذائذ وهم والله قد خرجوا من الدنيا ولم يظفروا بشي
من لذيد العاجل والاجل يقف على المر في ايام محنته حتى يرا حسنا
ما ليس بالحسن الى المول الكريم تشكروا ما اصابنا من التخلخف عن
رثاق ذوي الهمم السادة الكلام وببقاينا عاجزين مطروحين في ساقية
الاخساليام نتجاذب معهم بقلوبنا وجوارحنا شهوات وهمة
لا جدوي لها ولا طائل نختصها عند سيرها بمحك التحقيق التام
بلاهي في الحقيقة محرم قاتلة وعوالت بادية وعذرات منتنة
حجب تنتها عن النيام ذوي الافهام ثم تشاغلنا بها بلهول حسرتنا
ولمفتنا وعظيم حرقنا في مفارقة مهلكة نخشي فيها الانقطاع
والهلاك بمجد التفاتة واحدة عن القصد والمراد فيكون بما نحن
فيه من التلفت عن طريق الاستقامة حتى عد لنا عن سنن الهدى
وقهنا بجحلتنا عين مواضع الهلاك بقوة العزم والاهتمام اللهم
يا منقذ الغرقاء بعد ان يسكنوا من الخالص انقدنا من هذا الوجع العظيم

الذي نحن فيه بلا محنة دنيا واخرى يا ارحم الراحمين يا ذا
الجلال والاکرام اللهم لك الحمد واليك المنة والثناء
وانت بالحال اعلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
لا حول ولا قوة الا بك فاحرسنا بعينك التي لا تنام وامن
واستغنى بك نفسك الذي لا يرام وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
ومن تابعهم باحسان علي الدوام **ويجمع معاني هذه**
العقائد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما فرغ من ذكر ما يجب على المكون معرفته من عقائد الايمان
في حق مولانا جل وعز في حق رساله عليهم الصلاة والسلام كمال الفائدة
هنا يسيرا نذكر ارجح جميع ما سبق تحت كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحيط لك العلم بعقائد الالهة تفصيلا
واجمالا وتعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوي تحتها من
المعاني حتى تنور القلب عند ذكرها بانوار اليقين وتنموج
فيه افواء الالهة حتى تنبسط على الظاهر وتنتشر الى
عليين ويتفتق لك كنز هذه الكلمة عن بواقيت فرائد الجنة
وتعرف قدر

وتعرف قدر ما منحت من النعمة العظمى التي من بها محمد وفضل
المولا الكريم الرحمن الرحيم بعد ان كان قد احتوي بيت بذكره علي
كنز عظيم من كنوز مولانا جل وعز الموصلة الى كشف المحجوب والتمتع
بشرف الرضوان ولم ندر يا مسكين ما هناك وعسر عليك الوصول
الي ما في باطنه من المحاسن الفاخرة التي لا تنال والله لولا فضله
من الاشمان ولا تشك ان هذه الكلمة مما يجب على كل مؤمن ان يعشتي
بشأنها اذ هي شجرة الجنة والمنقذة من المهالك دنيا واخرى وقد نص
العلماء على انه لا بد من فهم معناها والالم ينتفع بها صاحبها في الا
من الخلود في النار ولهذا ينبغي ان يكون كلامنا فيها على سبيل
الاختصار في سبعة فصول **الاول** في ضبط هذه الكلمة **الثاني** في اعراضها
الثالث في معانيها **الرابع** في بيان حكمها **الخامس** في بيان فضلها
السادس في كيفية ذكرها على الوجه الاكمل الذي يذوق به
ذكرها لذات محاسنها او بعضها على حسب ما يفتح له عند
ذكرها من التخلية والتخليقة **السابع** في بيان الفوائد التي
تخلل لذكرها على الوجه الاكمل ان شاء الله ولنؤخر بيان الفصول

الاربعة وهي الرابع وما بعده الي ما يناسبها في اصل العقيدة وهو
قولنا فيها فعلي العاقل ان يكسر من ذكرها الي اخرها **اما** ضبط هذه
الكلمة فينبغي ان لا يطيل مد الف لاجد وان يقطع الكلمة من
اله اذ كثير ما يلحن فيها بعض الناس فيرد الكلمة بياء وكذا يحذف
بالكلمة من الاو ويشند اللام بعد اذ كثيرا ما يلحن فيه فيرد الكلمة
ايضا بياء ونخفف اللام واما كلمة الجلالة والتعظيم الذي بعد
الايجلوا ما ان يقف عليها لذكر اولادنا وقوت عين السكون وان
وصلها بشي اخر كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له فله فيها
وجهان الرفع وهو الازجج والنصب وهو من جوج وسياخ
وجهها في فعل الاعراب ان شاء الله تعالى وينبغي ان ينون الذكر
اسم سيدنا ومولانا محمد علي الله عليه وسلم ويدغم تنوينه في الراء
واما اعراب هذه الكلمة فقد علمت انها قد احتوت علي صدرين
فعجزها ظاهر الاعراب اذ هو جملة من مبتدأ وخبر ومضاف اليه
واما صدرها فلا فيه نافية واله مبني معها لتفهمه معني من اذ التقدير
لا اله الا الله ولقد كانت نهبا في العموم كانه نفي كل غير الله عز وجل
من مبدأ ما يقدر

من مبدأ ما يقدر ^{يقدر} منها الي ما لا نهاية له مما يقدر وقيل بني الاسم
معها للتركيب وذهب الزجاجي الي ان اسمها معرب منسوب بها
واذا فرغنا علي المشهور من البناء فهو صحيح الاسم منسوب بلا العاملة
عملان والمجموع من لا اله في موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر
هو بهذا المبتدأ ولم تعمل فيه لا عند بسوييه وقال الاخفش لا هي
العاملة فيه وقال الدماميني في تعليقه علي المغني قد تكلم
محب الدين ناطر الجيشت في شرح التسهيل علي اعراب هذه الكلمة
الشريفة اورده بجملة وان كان فيه تطويل لاشتماله علي
فوايد قال قال اهل العلم ان الاسم الاعظم المعظم علي هذا التركيب
يرفع وهو كثير ولم يات في القرآن العزيز غيره وقد ينصب
اما اذ رفع فالقول فيه للناس علي اختلاف اعرابهم خمسة
منها قولان معتبران وثلاثة لا معول علي شي منها اما القولان
المعتبران بان يكون رفعه علي البدلية وان يكون علي المخبرية
اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري علي السنة المعبرين
وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم علي حذف خبر العاملة حمل ان

وأكثر ما يجد فيه المحجازيون مع الأخوة لا اله الا الله وهذا الكلام
منه يدل على ان رفع الاسم العظيم ليس على الخبرية ^{تعيين} وحينئذ
ان يكون على البدلية ثم الاقرب ان يكون البديل من الظهير
المستتر في الخبر المقدر وقد قيل انه بدل من اسم لا باعتبار
عمل الابتداء محل الاسم ^{بعد} قبل دخول لا وانما كان القول بالبديل
من الظهير المستتر اولى لان لا بد من الاقرب اولى من الابد
ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع
باعتبار اللفظ ثم البديل ان كان من الظهير المستكن في الخبر كان
البديل في نظير البديل في نحو ما قام ^{احد} الازيد لان البديل في ^{المسائلتين}
باعتبار اللفظ وان كان البديل من الاسم كان البديل فيه نظير البديل
في نحو لا احد فيها الا زيد لان البديل في المثلين باعتبار المحل
وقد استشكل للناس البديل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام ^{احد}
الازيد فمن جهتين احدهما انه بدل بعض وليس ^{شتم} ظهير
يعود على البديل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البديل
موجب والمبدل منه منفي وقد يجيب عن الاول بان لا
وما بعدها

وما بعدها من تمام الكلام الاول والاقرنية مفهومة ان الثاني
قد كان يتناول الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج فيه الى ربط
لمخلاف نحو قبضت المال بعينه لو قيل قبضت المال بعظام
يعلم منه انه بعض المال المقبوض وعن الثاني بانه بدل من الاول
في عمل العامل ونحو الفها في النفي والابحاج لا يمنع البديل لان
مذهب البديل نجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه
وقد قال ابن الصايغ اذا قلت ما قام احد الازيد فالازيد هو
البديل وهو الذي يقع في موضع احد فليس زيدا وحده بدلا من
احد قال ^{انما} الازيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فلا
زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البديل
في الاستثنا اشبه ببديل الشيء من ^{الشيء} بدل البعض من الكل قال
في موضع اخر لو قيل ان البديل في الاستثنا قسم على حدته ليس من
تلك الاقسام التي بنيت في غير الاستثنا كان وجهها وهو الحق
انتهى واما نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه ان زيدا
بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحلف محله وقد اجاب ^{الشلوبين}

عن ذلك بان هذا الكلام انها هو علي توهم ما فيها احد الا يزيد المعنى
 واحد وهذا يمكن فيه الحل بان تقول ما فيها الا يزيد انتهى وهو
 كلام حسن قال الدماميني وعلي قول الشارحين فتكون كلمة الحق
 علي معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن لجلال البدل
 محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله انتهى قال
 ناظر الجيش **فاما** القول بالخبرية في الاسم المعظم فقد قال
 به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف
 القول بالخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول بذلك ان يكون
 خبر لا معرفة ولا لا يعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى
 لا يمح ان يكون عين المشي منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما فقد
 مح بالمشي منه وان اسم الاعام والاسم المعظم خاص والخاص
 لا يكون خبر الاعام لا يقال لجميع الحيوان انسان والحوار عن هذه
 الامور **اما** الاول فهو ان قد عرفت ان مذهب سيبويه ان حال
 تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر وانه مرفوع بما كان مرفوعا به
 قبل دخوله لا وعلى ذلك بان شبهتها بان ضعف حين تركيبها ومارت
 سبج كلمة

٥٦
 كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم ايضا
 ولا كن ابقي عملها في اقرب المعنولين وجعلت هي مع معنويها
 بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها علي ما كان عليه من التجرد واذا
 كان كذلك لا يثبت عمل في المعرفة **واما الثاني** فلا نسلم ان الاسم
 لا هو المستثنى منه وهذا لان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان لا
 مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا نعم الاستثنى
 فيه انها هو من شي مقدر له **المعنى** ولا اعتداد بذلك المقدر
 لفظا ولا خلافا يعلم في نحو ما زيد الا قايما ان قايما خبر عن زيد
 ولا شك ان زيد فاعل في قوله ما قام الا زيد مع انه مستثنى من
 مقدر في المعنى والتقدير ما قام احد الا زيد فعلي هذا الاتفاق
 بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى من مقدر
 فنيها اجانب **المعنى** **واما الثالث** فهو ان يقال قولك ان الخاص فيه الى جانب
 لا يكون خبر عن الاعام مسلم لكن في لا اله الا الله لم يخبر بخاص مستثنى
 عن عام لان العموم منفي والكلام انما يثبت لنفي العموم وتخصيص
 الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام **واما**

من مقدر
 جعله خبرا منظورا
 اللفظ وجعله

الاخيرة

واما الاقوال الثلاثة التي لا عمل عليها فاحدها ان الالهية اداة
استثنا وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لا اسم لا
باعتبار المحل ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجبائي عن بعضهم ^{والتقدير}
لا اله غير الله في الوجود ولا شك ان القول بان الاله في هذا التركيب
بمعنى غير ليس له مانع يمنع من جهة القناعة النحوية وانما
يتمنع من جهة المعنى وهذا كما ان المقصود من هذا الكلام امر ان نفي
الالهية عن غير الله تعالى واشياء الالهية لله تعالى ولا
يفيده هذا التركيب حينئذ فان قيل استفاد ذلك من المفهوم
قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم
ان كان مفهوما لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق قلت
وقال به بعض الحنابلة ايضا قال وان كان مفهوما صفة فقد
عرف في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين لك
ضعف هذا القول لامحالة القول الثاني وينسب الى الزمخشري
ان لا اله الا الله في موضع البتداء وقد قرر ذلك بتقرير للنقل
فيه مجال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر
يسني مع لا

يسني مع لا وهي لا يسنى معها الا المبتدأ ثم لو كان الامر كذلك لم ينزه
الاسم في هذا التركيب وقد جوزه كما سيأتي والقول الثالث
ان الاسم المعظم مرفوع باله كما يرفع الاسم بالصفة في قولنا انا لله
الزبدان فيكون المرفوع قد اغني عن الخبر وقد قرر ذلك بان الله
بمعنى ماله من اله اي عبد فيكون الاسم المعظم مرفوعا على انه
مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في قولنا
ما ضروب الا العمارة وضعف هذا القول غير خفي لان الاله ليس
بوصف ولا يستحق عملا ثم لو كان اله عاملا الرفع فيما يليه
اعرابه وتنوينه لانه مفعول اذ ذاك وقد اجاب بعض الفلا
عن هذا بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين من مثل ذلك
عليه تحمل قوله تعالى لا غالب لكم اليوم ولا تشرب عليكم
اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي يجيز حذف التنوين
في مثل ذلك لا يجيز اثباته ايضا ولا يعلم ان احدا اجاز
التنوين في لا اله الا الله هذا اخر الكلام علي توجيه الرفع
واما النصب فقد ذكرناه وجهين احدهما ان يكون علي

الاستثنا من الفهيم في الخبر المقدس **الثاني** ان يكون الا الله
 صفة لاسم لا اما كونه حقيقة فهو لا يكون الا ان كانت الابعدي غير
 وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك لا يكون الكلام ذا الابعديته
 علي ثبوت الالهية **الله** تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالهية
 لله تعالى بعد نفيها عن غيره وعلي هذا يستتبع هذا التوجيه اعني
 كون **الله** الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فقال فيه خروج
 وكان حقه ان يكون راجح لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم
 ارجحية البديل هذا ان الترجيح في نحو ما قام القوم الازيد انما
 يكون لمحاول المشاركة حتي في تركيب استويا نحو ما مضى
 الازيد اعم من مالا اذا لم يحصل مشكلة في الاتباع كان النصب علي
 الاستثنا اولى قلوا وفي هذا التركيب ترجيح النصب في القياس
 لكن السماع والاكثر الرفع ونقل عن الامدي انك اذا قلت لا رجل
 في الدار الامر كان النصب علي الاستثنا احسن من رفعه علي البديل
 هذا ما ذكره والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يجوز بل ولا البديل
 وشعر بذلك ان يقال ان في الكلام التام موجب نحو قام القوم
 الازيد

لو جعلت المشاركة

الازيد متحضة للاستثنا فهي تخرج ما بعدها من افادة الكلام
 الذي قبلها وذا كان هذا الكلام انما يقصد به الاخبار عن القوم
 بالقيام ثم ان زيد منهم لم يكن مشاركهم فيما اسند اليهم فوجب
 اخراجه وكذا حكم الا في الكلام التام غير الموجب ايضا نحو قام القوم الازيد
 ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثنا ايضا
 المذكور بعد الا لا بد ان يكون مخرجا من شئ قبلها فان كان قبلها تاما لم يخرج
 الي تقدير والا فيتعين تقدير شئ قبل الاحتياطي لخرج منه لكن انما يخرج
 الي هذا التقدير بترجيح المعني فينبين من هذا المعني الذي قلناه ان المقصود
 في الكلام الذي ليس بتام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الالما بعدها فان
 الاستثنا ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة علي ان المذكور بعد لا نحو قام
 الازيد معمول العام الذي قبلها ولا شك ان المقصود من هذا التركيب
 الشريف امران وهما نفي الالهية عن كل شئ وكذا الله تعالى واثباتها لله تعالى
 كما تقدم واذا كانت الامسوقة لمحض الاستثنا لا يتم هذا المطلوب
 سواء نصبتا او ابدلنا وذا كان لا ينصب ولا يبدل الا اذا كان الكلام الذي
 قبل الا تاما بتقدير خبر محذوف وحينئذ ليس الحكم المنفي علي ما بعد الا

في الكلام الموجب والا ثبات عليه في غير الموجب مخرج عليه اذ لا يقول
بذلك الامن مذهبه ان الاستثنا من الاثبات نفى ومن النفي اثبات ومن
ليس مذهبه ذلك يقول ان ما بعد الامسكوت عنه فكيف يكون قول
لا اله الا الله توحيدا قلت وفيه نظر لانه يكون توحيدا بحسب دلالة العرف
وبانه لا نزاع في ثبوت الالهية لولا ناجل وعن جميع العقلا وانما كفر
كفر بزيادة اله اخر فنفي ما بعده تعالى من الالهية علي هذا هو المحتاج
اليه وبه يحصل التوحيد فتأمل ثم قال ناظر الجيش بناء منه علي
ما ظهر له من البحث الذي اعترضناه فتعين ان تكون الا في هذا
التركيب مسوقة الي قصد اثبات ما نفى قبلها لما بعدها ولا
يتهم ذلك الا بان يكون ما قبلها غير تام بان لا يقدر قبل الاخبار
محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر
وهذا هو الذي تركت اليه النفس وقد تقدم تقدير صحة كونه الاسم
العظيم في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان
يكون الخلاف في كون الاستثنا من النفي اثبات ام لا لا يدخل الا
الاستثنا المفرغ وظاهر كلام الامام الواسع وكثير من الالهيين
دخول ذلك

دخول ذلك الخلاف فيه وهذا ورد علي القايل بان الاستثنا من النفي
ليس باثبات انه يلزم علي ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشاهد الشراة
واجيب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث ناظر الجيش هذا اخر اما يتعلق
بقول اعراب تركيب هذه الكلمة المشرفة علي اختصار وبالله التوفيق
واما معنى هذه الكلمة فلا شك انها محتوية علي نفي واثبات فاما نفي كل
فرد من افراد حقيقة الاله غير مولانا جل وعزوا المشيت من تلك الحقيقة
فرد واحد وهو مولانا جل وعزوا وحي بالالف حقيقة الاله عليه تعالى
معني انه لا يمكن ان توجد تلك الحقيقة لغيره تعالى عقلا ولا شرعا حقيقة
الاله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك ان هذا المعني علي
اي يفيد بحسب مجرد ادراك معناه ان يصدق علي كثيرين لكن
البرهان القطعي علي استحالة التعدد فيه وان معناه خاص بمولانا جل وعزوا
فقط فالاسم المعظم المذكور بعد حرف الاستثنا ليس هو معني الاله فيكون كليا
بل هو جزئي علم علي ذات مولانا جل وعزوا لا يقبل معناه التعدد وهذا لا
اذ لو كان معني الله معني الاله لزم استثنا الشئ من نفسه ولزم ان لا يحصل توحيد
من هذه الكلمة المشرفة وكذلك لو كان معني الاله شئيا مثل الاسم المعظم لزم ايضا

استثنا الشيء من نفسه لزم التناقض في الكلام بانثاء الشيء ثم نفيه ^{والله} والاصل
 ان المعاني المقدرة عقلا في هذه الكلمة باعتبار معني ^{استثنا} الاول والمستثني منه ^{باعتبار} العقل
 منها باطله والرابع ينقسم الى قسمين احدهما القسمين باطل والاخر هو الذي ^{باعتبار} من الانقسام
 كلها والثلاثة الباطلة ان تكون اجزائين او كليتين او الاول جزئي والثاني كلي والرابع
 عكس الثالث وهو ان يكون الاول كلياً والثاني جزئياً وان كان المراد بالكلي الذي هو الله
 مطلق المعبر لم يمح لما يلزم عليه من الكذب بكثرة المعبودات الباطلة وان كان المراد
 بالاله المعبود بحق فماذا لا يمح من هذه الاقسام كلها الا ان يكون الاله كلياً ^{باعتبار}
 المعبود بحق والام المعظم علم ^{للعبد} للموجود منه فالمعني على هذا ^{لا يستحق} المعبود
 موجود وفي الوجود الا المفرد الذي هو خالق العالم جل وعلا وان ^{قلته} ^{باعتبار}
 الاله المستغني عن كل ماواه والمفتقر اليه كل ما عده وهو اظهر من المعني ^{الاول}
 واقرب منه وهو اصل الاله لانه لا حق ان يذل له كل شيء الا من كان مستغنيا
 عن كل ماواه ومفتقر اليه كل ما عده فظهر ان العبادة الثانية احسن من ^{الدولة}
 وبها ينجلي اراج جميع العقائد تحت هذه الكلمة ويتسع بها صدر المؤمنين ليقضوا
 انوار المعرفة ويكون علي ساحل النجاة والامن من كل خبط وقع في معني
 هذه الكلمة المشرفة ويدخل الطعيف والقوي في روضة هذه الكلمة الشريفة ^{بتشريح}
 في انهارها و

في انهارها ويتنزه في سلبيل انهارها ويحتني من غمار معارفها
 ويسع من تغريد اطيافها يتها ما كتب له ولهذا اخترنا
 في اصل العقيدة التفسير بها لهذه الكلمة الشريفة وقال
 المقترح في الاسرار العقلية في معني هذه الكلمة المشرفة
 مانصه ولفظ الاستثنا في الحقيقة لا يجري على ظاهر ما يفهمه
 كل قاصر من انه نفي وانثاء اذ يلزم منه هاهنا كفر
 وانثاء وقد قال الفقهاء ان المقرب بعشرة الاثلاثة مقرر
 بسبعة لا بعشرة وينبغي منها ثلثة اذ يلزم ان لا يقل منه
 ذلك نعم للسبعة عبارتان سبعة وعشرة الاثلاثة لكن صيغة
 النفي ابلغ في افادة معنى الوحدة اذ يلزم منه نفي الكمية
 المتصلة والمنفصلة اه قلته ^{باعتبار} بالكمية المتصلة
 التركيب في ذات الاله جل وعز وبالكمية المنفصلة وجود
 الاله ثبات منفصل مماثل وما ذكره من المعني لرفع التناقض
 في الاستثنا لا يتعين اذ قد اختلف علماء الأصول في تعبير
 المعني في نحو عشرة الاثلاثة فقالوا اكثر من المراد بعشرة
 انما هو سبعة والاثلاثة قريبة لارادة السبعة فلا استثنا
 بوضح ان المراد من المتكلم السبعة فنطقه بالثلاثة ارادة
 الجزو باسم الكل وقال القاضي ابو بكر الجوع وهو عشرة

الاثنية باثني سبعة كانه وضع لها اسمان مفرد وهو سبعة
 ومركب وهو عشرة الاثنية وهذا هو القول الذي اختاره
 المقترح في كلمة الوحدانية وقيل المراد بعشرة في هذا التركيب
 هو معنى عشرة باعتبار افرادها كلها اعني السبعة وكثلاثة معا
 ثم اخرجت الاثنية بالافقيت سبعة ثم استدل بها الحكم بعد
 الاخراج فلم يلزم تناقض في الحكم اذ ثبوتها هو للباقى بغير الاخراج
 قيل وهذا القول هو الصحيح وادلة ذلك كلها مستوفاة في فن الاصول
 ولا يخفى عليك تقرير هذه الاقوال كلها في كلمة الوحدانية وبالله التوفيق
ص اذ معنى الألوهية استغناء الآله عن كل ما سواه
 واقتدار كل ما عداه اليه فمع لا اله الا الله لا مستغنيا عن كل ما سواه
 مفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالى **فتن** تقدم وجه اختيارنا
 لتفسير الكلمة المشرفة بهذا المعنى ففسرنا معنى الألوهية
 على سبيل الافراد ثم رتبنا عليه معنى التركيب في الكلمة المشرفة
 وذلك ظاهر **ص** اما استغناؤه جل وعلا عن كل
 ما سواه فهو موجب له تعالى الوجود والقدر والبقاء والمخالفة
 للحوادث والقيام بالنفس والتنزه عن النقايس ويدخل
 في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام اذ لو لم يجب
 له تعالى هذه الصفات لكان محتاجا الى الحدث او الخلو او من
 يدفع عنه النقايس **فتن** لما ذكرنا معنى الألوهية
 الية

التي انفرد بها مولانا جل وعلا تشتمل على معنيين احدهما استغناؤه
 عن كل ملواه والثاني افتقار كل ما عداه اليه جل وعلا فخذ يدرك ما ينبغي
 من عقائد الايمان تحت المعنى الاول واذا فرغ من ذلك يدرك ما ينبغي
 منها تحت المعنى الثاني وقوله ويدخل في ذلك وجوب السمع له
 تعالى والبصر والكلام يعني يدخل في وجوب تنزهه عن النقايس
 وجوب هذه الصفات الثلاثة له تعالى لما عرفت فيما سبق ان الدليل
 العقلي على اثباتها كون اعدادها نقايس ومولانا متنزه عن النقايس
 باجماع العقلاء وقوله اذ لو لم يجب له هذه الصفات اي اخره بين بهذا
 الكلام وجه استلزام استغناؤه به لهذه الصفات وذلك بان
 منه ثبوت الحاجة لو انتفا واحد من تلك الصفات اما الوجود والقدر
 والبقاء والمخالفة للحوادث وواحد جزئي معنى القيام بالنفس
 وهو الاستغناء عن المحض فلا يخفى عليك بعد ان وصلت الي
 هذا الموضع ان نفى كل واحد من هذه الصفات الخمس يستلزم الحدوث
 وقد عرفت بما سبق ان كل حادث مفتقر الى محدث سواء كان تعالى عن
 ذلك من وجوب الغنا المطلق عن كل ملواه فقولنا في اصل العقيدة

كان محتاج الى المحدث استند لال علي وجوب هذه القفا الخمس له تعالى
وقولنا والمحل استند لال علي وجوب الجزء الثاني بمعنى القيام بالنفس
وهو الاستغناء عن المحل وقولنا او من يدفع عنه النقاب
استند لال علي وجوب التنزه عن النقاب الذي يدخل فيه وجوب
السمع له تعالى والبصر والكلام **ويؤخذ منه تنزهه عن الاغراض**
في افعاله واحكامه والالتزم افتقاره تعالى الى ما يحصل به غرضه
كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ملواه وكذا يؤخذ منه ايضا انه
لا يجب عليه فعل شئ من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه
شئ منها عقلا كالنواب مثلا كان جل وعز مفتقرا الى ذلك
الشئ لينكمله به اذ لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كمال له كيف
وهو الغني عن كل ملواه الغرض المنفي عنه تعالى عبارة عن وجود
باعث يبعثه علي ان يباد فعل من الافعال او علي حكم من الاحكام الشرعية
من مراعات مصلحة تعود عليه تعالى او الي خلقه ولاخفا ان كمال
من الوجهين مستحيل علي الله جل وعز اما عودها علي الله فلما يلزم
عليه من احتياجه تعالى الي ان يتكامل بمخلوقه واما الي خلقه

ايضا لما

76
ايضا لما يلزم عليه من دفع النقص عنه بخلق المصلحة لخلقته تعالى
عن ذلك ودفع النقص كمال فلزم في هذا القسم الثاني احتياجه جل وعلا
عن ذلك الي مخلوق وهي المصلحة التي توجد لخلقته كالنواب ونحوه
ولينكمله بها ويتعالي عن ذلك كماله من وجب له الغنى المطلق تبارك
وتعالى فقه استبان كمال افعاله تعالى واحكامه لا ائله لها
باعثه وانما هي محض الاختيار واما ما راجي الله تعالى من مصالح
الخلق فمحض فله ولاحق لاحد عليه تعالى فاشترنا في اصل
العقيدة الي القسم الاول بقولنا ويؤخذ منه تنزهه تعالى
عن الاغراض الي قوله عن كل ملواه واشترنا الي القسم الثاني بقولنا
وكذا يؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه فعل شئ من الممكنات ولا
تركه الي اخره واما افتقار كل ملواه اليه جل وعز فهو بوجوبه للحياة
ومكون القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شئ من هذه لما
ان يوجد تعالى شئ من الحوادث فلا يقتصر اليه جل وعز شئ
كيف وهو تعالى الذي افتقر اليه كل ملواه هذا شروع منه
بذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني الذي يتفهمه معنى الالهية

ولا خفاء ان وجوب الاقتدار اليه يستلزم قدرته تعالى على إيجاد
الشيء مقتضيا اليه وذلك يستلزم وجوب انصافه بالقدرة والا
رادة والعلم العامة لجميع متعلقاتها لما عرفت فيما سبق من وجوب
توقف تأثير القدرة على الارادة والعلم ويستلزم ايضا وجوب انصافه
تعالى بالحياة لوجوب توقف تلك الصفا على صفه الحياة **وبوجوب**
له تعالى اوجدانية اذ لو كان معه تعالى ثان في الوهنية
لما اقتضى اليه شيء للزوم عجزهما جنيدي كيق وهو الذي
يقتضى اليه كل ملواه فقد تقدم لك في برهان الوجودانية
ان وجودها له ثات يستلزم عجزهما مع اتقاف واختلاف العجز
لا يوجد شيئا فلا يقتضى اليه شيء **بدا ويؤخذ منه حدوث**
العالم باسره اذ لو كان شيئا منه فربما كان ذلك
الشيء مستغنيا عنه تعالى كيق وهو الذي يجب ان يقتض
اليه كل ما عداه قد عرفت بالبرهان القاطع فيما سبق ان
ما ثبت قدمه الخال عدمه فلو كان شيئا من العالم قد بدا كان
ذلك الشيء واجب الوجود لا يقبل العدم اهلا لاسابقا **ولا لاحقا**
واذا كان

75
وان كان لا يقبل العدم لم يقتض الى محض كيق وكل ملواه تعالى
مقتضيا اليه غاية الافتقار ابتدا ودواما فوجب اذا حدوث
لكل ملواه جل وعلا **ويؤخذ منه ايضا انه لا تأثير لشيء من**
الكائنات في ثمرتها والالزم ان يستغني ذلك الملك الاثر
عن مولانا جل وعز كيق وهو الذي يقتضى اليه كل ملواه
عموما وعلي كل حال هذان قدرتان ان شيئا من الكائنات
يؤثر بطبعه واما ان قدرته مؤثرا بقوة جعلها الله
تعالى كما يزعجه كثير من الجهلة **فقد** **الملك حال ايضا**
لانه يصير جنيدي مولانا جل وعز مقتضيا في إيجاد بعض
الافعال اي واسطة واذا الملك باطل لما عرفت قبل
من وجوب استغنا بيه جل وعز عن كل ملواه **هـ**
لاشك انه لو خرج عن قدرته تعالى ممكن ما لم يكن ذا اثر يمكن
مقتضيا اليه تعالى بل انما يقتض من اوجده كيق وكل ملواه
مقتضيا اليه تعالى غاية الافتقار وبهذا يبطل مذهب القدرية
القائلين بتأثير القدرة الحادثة في الافعال بمباشرة او تولد

ويبطل مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير الافلاك والعلل
 ويبطل مذهب الطبائعيين القائلين بتأثير الطبايع والاشياء
 ونحوها ككون الطعام يشبع والماء يروي وينبت ويظهر وينطفئ
 من يعتقد ان تلك الامور والنار الخرق والشوب يستر العورة ويبقي الحر والبرد ويحرق ذاك
 تؤتى في تلك الاشياء التي لا ينحصر في اعتقادهم التأثير لتلك الامور مختلفون فمنهم
 قائل بانها بطبعها وحقيقتها
 قائل بانها خلقها الله
 من يعتقد ان تلك الامور لا تؤثر بطبعها بل بقوة او دعاء الله
 تعالى فيها ولو نزعها منها لم تؤثر قال ابن دهاق وقد تبع
 الفيلسوف في الفيلسوف في هذا الاعتقاد كثير من عامة المؤمنين ولا خلاف
 في بدعة من اعتقد هذا وقد اختلفوا في كفره والمؤمن الملتحق
 من لم يسند لها تأثيرا البتة لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها
 وانما يعتقد ان مولا ناجل ولا قدر العادة هي من اختياره
 ان يخلق هي من اختياره تلك الاشياء عندها لا بها ولا فيها فهذا
 بفضل الله ينجل من جميعها تلك الاخرى واكثرها اختراجه المبتدعة
 العوايد التي اختارها الله جل وعلا فظواهر من الكتاب السنة لم يطلوا
 بعلمها والحاصل ان عمدتهم العقلي التقليد لما لا يصلح تقليده

ولا الاقتدا

ولا الاقتدا به من عوايد وغيرها وتركوا لانظار الزكية العقلية
 المستقيمة المتصفية بانوار الكتاب والسنة ولهذا قيل ان اصول الكفر
 الانجاب الذاتي والتخمين العقلي والتقليد الردي والربط العادي
 والجهل المركب والتمسك في اصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة
 من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية من غير
 للجهل بادلة العقول وعدم الارتيان باساليب العرب وما تقر
 في علم العربية والبيان من ضوابط واصول فالانجاء الذاتي هو اصل
 كفر الفلاسفة حيث جعلوا الذات العلية فاعلة مقتضي الالجاب
 الذاتي اذهبي علة للممكن المسند اليها من غير احتياج فقالوا
 لاجل ذلك ينبغي القدرة والارادة وسائر الصفات تعالى الله عن قولهم علوا
 كبير او قالوا لاجل ذلك يقدم العالم والغوا البرهان القطعي
 الدال على حدوثه ولا يخفى انك اذا حققت بماتيق وجوب الحدوث
 للعالم وجوب القدم والبقاء لمولانا جل وعز عرفت قطعا ان صدور
 العالم عنه تعالى انما هو بمحض الاختيار لا بالانجاء والتغليل والا كان
 العالم قديما او كان فاعله حادثا لوجوب مقارنة المعلول لعلته

هو كلا الامرين مستحيل قطعاً والتحسين العقلي هو اصل كفر البراهمة
من الفلاسفة حتى نفوا المبنيات وهو اصل ضلالة المعتزلة حتى اوجبوا
علي الله مراعات الطلح والاصح لخلقهم وعملوا فعاله واحكامه
بالاغراض وجعلوا العقل يتوصل وحده دون الشريعة الى احكام الله الشرعية
اي غير ذلك من الضلالات والتقليد الردي هو اصل كفر عبدة الاوثان
وعبرهم حتى قالوا انا وجدنا ابا ناعلي امة وانا علي اثارهم مقتدون ولهذا
قال المحققون لا يفي التقليد في عقايد الايمان قال بعض المشايخ لافرق بين
مقلد ينقاد وبهيمة تنقاد والربط العادي هو اصل كفر الطبايعين ومن تبعهم
من جهلة المؤمنين فانهم لما راوا ارتباط الشيع بالكل والري بالماء وستر
العورة بلبس الثوب والنفوذ بالشمس ونحو ذلك مما لا ينحصر ففهموا من
جهلهم ان تلك الامور هي المؤثرة فيما ارتباط وجوده معها اما بطبيعتها
واما بقوة وضعها الله تعالى فيها واهل السنة رضي الله عنهم لما نور الله
بهايرهم لم يقتنعوا بشيء من الاكوان وكوشفوا بالحقايق علي ما هي عليه
في نفس الامر وهذه هي المكاشفة التي تخفى الله تعالى بها اولياءه حتى ينجم
بها من افات الكفر والبدع في اصول العقائد واما المكاشفة بغير هذا فهي

داما
مما لا يلتفت

مما لا يلتفت اليه الموفقون واما الجمل المكرب فهو مما ابتلي به كثير فتجدون
الشيء علي خلاف ما هو عليه وذلك جهل ثم يجهلون انهم جاهلون وذلك جهل اخر
يسمى جهلا مركبا كاعتقاد الفلكية التأثير للافلاك واعتقادهم قدمها وهذا
جهالة عظيمة ثم هم جاهلون بهذا الجهل منهم وبحسبون انهم علي شيء الا انهم
هم الكاذبون والتمسك في اصول العقائد بمنح دواهل الكتاب والسنة من غير
بصيرة في العقل هو اصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجملة
علاما بظاهر قوله تعالى علي العرش استوا امنتم من في السما لما خلقته بيدي
ونحو ذلك وقال الله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن
الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيمتبعون ما تشابه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تاوليه اللهم اكثبنا في زمره اربابك الناجين

من كل فتنة دنيا واخرى يا ارحم الراحمين فقد بان لك نطق قول لا اله
الا الله الاقسام الثلاثة التي يحب علي الملك معرفة اخصها لان
جل وز وهي بالحب في حقه تعالى وما يجوز من اجل الاخفاق في صدق ما كثر وتبع
كلامه بالاستقرار يشهد له وليس الخبر كالعيان واما قولنا محمد رسول الله
علي الله عليه ولم فيدخل فيه الايمان بساير الانبياء والملائكة

عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر لانه
صلي الله عليه وسلم جاء بتصديق ذلك جميعه لا شك ان تصديق مبتد

سيدنا ومولانا محمد صلي الله عليه وسلم في رسالته بحسب ما دللت عليه معجراته
التي لاحصر لها والاقدار بذكر يستلزم التصديق بكل ما جاء به عليه السلام
ومن جملة ما اتي به ما ذكرهنا كما لا يخفى ذلك مما لا يخفى كما ليعتد بعين هوى
الابدان لا لثبات وفتنة القبر وعذابه والفرط والميزان والحوض والشفاعة
ونحو ذلك مما يطول تتبعه وهو مفصل في الكتاب والسنة وثاليف علماء الشريعة

ويؤخذ منه ايضا وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام
واستحالة الكذب عليهم والالام يكون نور رسالا منا لاننا
نقاي واستحالة فعل المنهيات كلها لانهم ارسلوا يعلموا
الخلق باقوالهم وافعالهم وكوتهم فيلزم الا يكون في جميعها
مخالفة لامر ولا ناجل عن الذي اختارهم على جميع الخلق وامرهم على
لا شك ان اضافة الرسول الى الله تعالى تقتضي انه جل عن اختاره للرسالة كما

اختار اخوانه المرسلين وقد علمت ان علمه بذلك محيط بما لا نهاية له وان
الجهل وما في معناه مستحيل عليه تعالى فياخر ان تصديقه تعالى لهم مطابق

لما علمه

لما علمه تعالى منهم من الصدق والامانة فيستحيل ان يكونوا في نفس الامر علي
خلاف ما علم الله تعالى عنهم وقد امر تعالى باقتدائهم عليهم الصلاة والسلام
في اقوالهم وافعالهم فيلزم ان يكونوا في جميعها علي وفق ما يرضاه
مولانا جل وعز وهو المطلوب ويؤخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم
اذ ذلك لا يقدر في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك
مما يزيد فيها وقد اتفق كذا تضمن كلامي الشهادة مع قلته من وفها
لجميع ما يحكي علي الملك من معرفته شرعا من عقايد الايمان في حقه
تعالى وهو في حق رسله عليهم الصلاة والسلام
لا شك ان محج هذه الكلمة الشريفة انما ثبت له صلي الله عليه وسلم الرسالة لا الهية
وفي معناه اثبات الرسالة لاهوانه المرسلين عليهم الصلاة والسلام
فلا يمنع في حقهم عليهم الصلاة والسلام الا ما يقدر في رتبة الرسالة
ولا خفا ان تلك الاعراض البشرية من الامراض ونحوها لا تخل بشيء
من مراتب الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام بل هي مما يزيد فيها
باعتبار تعظيم اجورهم من جهة ما يقرنها من طاعة وصبر وغيره
وفيها ايضا اعظم دليل علي صدقهم وانهم مبعوثون من عند الله تعالى

وان تلك الخوارق التي ظهرت علي ايديهم هي بمحض خلق الله تعالى
لها تفديا لهم اذ لو كانت لهم قوة علي اختراعها لدفعوا عن انفسهم
ما هو ايسر منها كالامراض والجوع والالام من الحر والبرد ونحو ذلك
مما يسلم منه كثير من لم يتصف بالنبوة وفيها ايضا فرق بضعف
العقول لئلا يعتقدوا فيهم الا لوهية بما يرون لهم صلاة الله وسلامه
عليهم يوعين من الخوارق والخواص التي خصهم الله بها وحفظها
استدل بقوله تعالى في الرد علي النصارى في قولهم بالوهية عيسى
وامه عليهما الصلاة والسلام وعلي نبينا وعلي سائر الانبياء وامرسلين
باقتنارهما الي الاعراض البشرية من اكل الطعام ونحوه فقال تعالى لقد
كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم الي قوله ما المسيح
ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الابرار وامه صديقة كانا ياكلان
الطعام فسبحانه ما اعظم لطفه بخلقه جعلنا الله تعالى ممن علم
فعمل وعمل فاخلص واخلص فلانهم علي ذلك الي انها ونجا من كل هول
ونخلص وقوله قد اتفح البرهان لك الي اخره كلام حق شاهدة معه
وعلمها الاختصارها مع اثنتيها لها علي ما ذكرناه جعلها الشرع

ترجمه علي

ترجمه علي ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من احد الايمانا الا
بها لا تشك ان عليه الصلاة والسلام قد دخل بجوامع الكلم ففتح
كل كلمة من كلماتها من الفوائد ما لا ينحصر فاختار الامته في ترجمة
الايمان وما يمحون به في الجنان حيث شئت هذه الكلمة الشريفة
المسجلة حفظا وذكرها الكثيرة الفوائد علما وحسنا فما تعبق
من تعلم عقائد الايمان الكثيرة المفصلة تجمع علي المعاني ولم ذلك
كله في حيز هذه الكلمة المنيع وتكنوا من ذكر عقائد الايمان كلها بذكر
واحد خفيف علي اللسان مشقيل في الميزان ذي قدر لا يحاط به
عند الملوك الكريم العليم الاحسان ثم ان كل عقيدة من عقائد الايمان
لمن عرفها سيف صارم يقطع به ظهر البليس للعين واعوانه ويقدر
في القلب نور اساطعها يكشع به عنه ظلمة الاوهام ويغسل منه
ادرانه فجعل الشرع ذكر هذه الكلمة الخفية المشرفة الجامعة ليسوف
العقائد كلها محصلة لانوار المعارف باجمعها فهو ذكر واحد في اللفظ
وفي الحقيقة هو اذكاهر كثيرة يقضي العارف بذكره مرة واحدة
مالا يقضيه غيره الا في ازمة متطاولة تنبه ايها المؤمن لعظيم

رحمة الله تعالى وانعامه علينا بهذه الكلمة المشرفة التي لا يعلم عامة
الناس عظيم قدرها الا بعد الموت وفي الآخرة وهو ان المكلف انما ينجا
من الخلود في النار اذا اتصف في اخر حياته بعقائد الايمان التي تتعلق
بالله وبرسله عليهم الصلاة والسلام والغالب عليه في هذا الوقت
الهايل الضعف من استخفاف جميع عقائد الايمان مفصلة فعلمه
الشامخ فمقتضى الفضل العظيم هذه الكلمة السهلة العظيمة القدر
حق يذكربها في لحظة من غير مشقة تناله في ذلك الوقت الضيق
الهايل جميع عقائد الايمان بلسانه او بقلبه واكتفي منه في هذا
الوقت الضيق بمجرد ذكر جملة اذ طال ما اذرها قبل ذلك على لسانه
وقلبه مفصلة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله
الا الله دخل الجنة وقال صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم ان لا اله
الا الله دخل الجنة فالاول والعلم عند الله تعالى فيمتد بسط طبع النطق
والثاني فيمن لا يستطيع الله تعالى اعلم وكذا ايضا له ان يكتفي
في جواب المالكين الكرميين في القبر بمجرد هذه الكلمة المشرفة
حيث يمنع مانع الهيبة والخوف من ذكر عقائد الايمان كلها
وقد ورد

٧٠
وقد ورد انهما يجتريان منه بذاكركم فيكون لا يجتريان منه بهذا الجواب
العظيم وقد ذكر لهما المؤمن في هذه الكلمة مع اختصارها جميع عقائد
الايمان على التمام فاعلم كرم مولانا جل عز علي المؤمن واغزر نعمه
والطوف حكمه جعلنا الله سبحانه وتعالى ممن عرف قدر نعمه فشكرها
فقبل منه ذلك الشكر وجد عظيم ببركته ديننا واخر الجاه سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها مستحضرا
لما احتوت عليه من عقائد الايمان حتى تمنع من معناها
بلحمه ودمه فانه يبري بها من الاسرار والعجايب ان شاء
الله تعالى ما لا يدخل تحت خسر وبالله تعالى التوفيق لامة
غيره نساله ان يجعلنا واحبتنا عند الموت نطقين
بكلمة الشهادة عاملين بها وصلي الله سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم عدد ما ذكره الذاكرون وعدد ما غفل
عن ذكره لا فاقلون وصلى الله على اصحاب رسول الله جميعين
وعن التابعين وتابع التابعين والاربعة الامة المختفدين
ومقلد بهم وعن مشايخنا ووالدينا جميعين قد ان بدأ ان تذكر

في شرح هذه الكلمة الفصل الرابع الذي كنا وعدنا بذكرها هنا
وهي بقية الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة المشرفة اما
الفصل الاول من الفصول الاربعة ففي بيان حاكم هذه الكلمة
فاعلم ان الناس على ضربين مؤمن وكافر اما المؤمن بالا اله فوجب
عليه ان يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة الوجوب وان ترك
ذلك فهو عاص واما انه صحيح والله اعلم ثم ينبغي له بعد اداء الواجب
ان يذكرها اكثر من ذلك كما انشرنا الي ذلك في اصل العقيدة فعلى العاقل
ان يذكرها اكثر من ذلك مستحفا لما احتوت عليه ويعرف معناها
اولا لينتفع بذكرها دنيا واخر واما الكافر فذكره لهذه الكلمة
واجب بشرط في صحة ايمانه القلبي مع القدرة وان عجز عن ذكرها
بعد حصول ايمانه القلبي لمفاجأة الموت له ونحو ذلك سقط عنه الوجوب
وكان مؤمنا هذا هو المشهور من مذهب علماء اهل السنة وقيل
لا يلحق الايمان الا بها مطلقا ولا فرق في ذلك بين المختار والعا
جز وقيل يلحق الايمان بدونها مطلقا وان كان التارك لها
اختيارا عاصيا كما في حق المؤمن بالا اله من شأن هذه الاقوال
الثلاثة الخلاف

٧١
الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرفة هل هي شرط في الايمان
او جزء منه وليست بشرط فيه ولا جزء منه والاول هو المختار واما
الفصل الثاني من الاربعة ففي بيان فضلها فاعلم انه لو لم يكن
في بيان فضلها الا كونها علما على الايمان في الشرع تعصم الدماء
والاموال الاخفها وكون ايمان الكافر موقوفا على النطق بها
لكان كافيا للعقلاء كيف وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة فمنها
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه مالك في الموطا زاد الترمذي
في روايته له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وروي هو النسائي
انه صلى الله عليه وسلم قال افضل الذكر لا اله الا الله وافضل الدعاء
الحمد لله وروى هو والنسائي انه صلى الله عليه وسلم قال قال موسى
عليه السلام علمني ما اذكرك به وادعوك به فقال يا موسى قل لا
اله الا الله قال لا اله الا انت انما اريد شيئا تخشني به قال
يا موسى لو ان السموات السبع وعامرهن غيري والارضين السبع
في كفة ولا اله الا الله في كفة لمالت بهن لا اله الا الله وقال رسول

الله صلي الله عليه وسلم يوتي برجل الى الميزان ويوتي بتسعة وتسعين
 سجلا لكل رجل منها مد البصر في خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة
 الميزان ثم تخرج بطاقة مقدار الامثلة فيها شهادة ان لا اله الا الله
 محمد رسول الله فتوضع في كفة الميزان الاخرى فتخرج
 بخطاياه وذنوبه وروى الترمذي عن النبي صلي الله عليه وسلم
 قال التسبيح نصف الايمان والحمد لله ثلث الميزان ولا اله الا
 الله ليس لها دون الله حجة حتي تخلف اليه وقال صلي الله عليه وسلم
 ما قال احد لا اله الا الله من قلبه الا فتحت له ابواب
 السماء حتي تقضي الي العرش ما اجتنب الكبائر وقال صلي الله
 عليه وسلم لا ياتي طالب يا حم قل لا اله الا الله كلمة احاج بها عند الله
 وقال صلي الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتي يقولوا لا اله الا الله
 فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا حقها وقال صلي
 الله عليه وسلم اتاني ات من ربي فاخبرني انه من ما يشهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له فله الجنة فقال ابو ذر وان
 ربي وان سرق فقال وان ربي وان سرق وقال صلي الله عليه وسلم
 من دخل القبر

عن ابي
 هريرة

من دخل القبر بلا اله الا الله خلع الله من النار وقال صلي
 الله عليه وسلم اسعد الناس بشغاعة يوم القيمة من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه وقال صلي الله عليه وسلم من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة وعنه عمار بن
 مالك قال غدا علي رسول الله عليه وسلم فقال ان يوفي عبد يوم القيمة بقول لا اله الا الله يستفي بها وجهه الله الاحمره الله على النار وعنه صلي الله عليه وسلم ان قال لا اله الا الله مفتاح الجنة وروى ان اس
 عليه وسلم قال من لقن عند الموت لا اله الا الله دخل الجنة وعنه الله صلي الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانها تهم كذا
 هدم ما قالوا يا رسول الله فان قالها في حياة قال هي اهدم واهدم وروى مسند البزار رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلي الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله نفعت يوم ما من دهره اصابه قبل ذلك ما اصابه وفي الا حيا قال عليه كسوة وسلام
 لوجاه قائل لا اله الا الله صادقا بقراب الأرض ذنوبيا غفوله ذلك وفيه ايضا وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم ليس
 على اهل لا اله الا الله وحشة في قبورهم ولا في النشور وكأني انظر اليهم عند الصيحة ينفضون رؤسهم من التراب ويقولون الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ان ربنا لغفور شكور وفيه
 قال ايضا لا يهريق رضى الله عنه يا ابا هريرة كل حسنة قولها تؤذن يوم القيمة الا شهادة ان لا اله الا الله فانها توضع في ميزان لا نهالو وضعت في ميزان من قالها صادقا وضعت
 السموات السبع والارضون السبع وما فيهن كان لا اله الا الله انقل من ذلك وفيه وقال من قال لا اله الا الله خالصا
 دخل الجنة وقال لتدخلن الجنة كل من الا من ياتي وشرو من الله شرو ولا يغير عن اهلهم فليل يا رسول الله من الذي ياتي فقال
 من لم يقل لا اله الا الله فاكثروا من قول لا اله الا الله من قبل ان

بحال بينكم وبينها فانها كلمة التوحيد وهي كلمة الاخلاص وهي كلمة التقوى وهي
 الكلمة الطيبة وهي دعوة الحق وهي العروة الوثقى وهي عروة الجنة وفيه قال
 تعالى هل جزاء الايمان الا الايمان فقل الايمان فقل الايمان في الدنيا قول
 لا اله الا الله وفي الاخرة وكذا قوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة
 وفيه يروى ان العبد اذا قال لا اله الا الله انت الى صفة فلا عسر على
 خطيئته الا محنتها حتى تجرح حسنة مثلها فتجلى جانيها وفيه كتاب
 عبد القفور وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله تبارك وتعالى عمودان نوربين يدي العرش فاذا قال العبد
 لا اله الا الله اهتز ذلك العمود فيقول الله تبارك وتعالى اسكن فيقول
 اسكن ولم تقف لقايلها فيقول قد غفرت له فيسكن عندك وفيه
 عن ابي ذر قال قلت يا رسول الله اوصني قال اوصيك بتقوى الله
 فاذا علمت سعة فانبه بالجنة ثم يا ابا ذر قلت يا رسول الله من الجنة
 لا اله الا الله قال من افضل الحسنات وفيه عن كعب اوصى الله الاموي
 في التوراة يا موسى لولا من يقول لا اله الا الله لمسلطت جهنم
 على اهل الدنيا وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله
 الا الله ثلث مرات في كل يوم كانت له كفارة لثلاث ذنوب اصابه
 في ذلك اليوم وفيه وذكر عن ابن ابي لفضل الجوهري قال اذا دخل اهل
 الجنة الجنة سمعوا اشجارها وانهارها وجميع ما فيها يقول لا اله
 الا الله فيقول بعضهم لبعض كلمة كنا نقول عنها في الدنيا وفيه
 وحديث ايضا قال نهر من العرش ثلث لقول المؤمن لا اله الا الله
 وكلمة الكافر اذا قالها وللغريب اذا مات في ارض غريبة وعن
 بعض الصحابة رضي الله عنه قال لا اله الا الله
 خالصا من قلبه وقرها بالتعظيم غفر له اربعة الاف ذنب
 من الكبائر قيل فان لم تكن هذه الذنوب قيل غفر له من ذنوب
 ابويه واهله وجيرانه وذكر عياض في المراكب عن يونس بن
 عبد الله عن ابيه اصابه شيء فراه في المنام قائلا يقول لقل اسم الله
 الا كبر لا اله الا الله فقال لها ومسيح وجهه فاصبح معافا وذكر
 ابن الفاكهي ان ملازمة ذكرها عند دخول المنزل تنقي الفقر
 وفضل هذه الكلمة كثيرا لا يمكن استقصاؤه ولهذا اختار الائمة
 ملازمة

الجنة

ملازمة هذا الذكر في كل حال حتى ان منهم من لا يفتقر عنه ليله ولا نهارا
 ومنهم من يذكر بين اليوم والميلة سبعين التي مرة واهل التشيب
 المستفلون بالخدمة والكضايع اثني عشر التي وروي ان من قالها
 سبعين التي مرة كانت له فداء من النار وقد ذكر الشيخ ابو جعفر عبد
 الله بن اسعد كيا في المعنى السخا في كتاب الارشاد وكتبت في
 في فضل ذكرها وتلووه كتابه العزيز عن الشيخ الجذير كثر طبع
 انه قال سمعت في بعض الاثر ان من قال لا اله الا الله سبعين
 التي مرة كانت فداء من النار فعملت على ذلك رجاء بركة الوعد
 اعمالا اخرتها لنفسي وعملت منها لاهلي وكان اذا كان بيت مفاتيح
 يقال انه يكاشف في بعض الاوقات في الجنة والنار وكان في قلبي منه
 شيء فاتفق ان استرعا نا بعض الاخوان الى منزله فيسألني تناول
 الطعام والشراب وهو معنا اذ صاح صيحة منكرة واجتمع في نفسه
 ويقول يا عمي هذه امي في النار وهو يصيح بصياح عظيم لا يشك من
 سمع انه عن امر عظيم فلما رايت ما به قلت في نفسي اليوم اجر بصدق فالحمد
 لله تعالى السبعين الفا ولم يطمع على ذلك احدا الا الله تعالى فقلت
 في نفسي الا شرحق والذين روه لنا صارقون ها اللهم ان السبعين
 الفا فداء لهذه المرأة أم الشاب فما استميت الى اطر في نفسي لا ان
 قال يا عمها هي اخرجت الحمد الحمد فقلت لي فاني ثبات انما في
 بصدق الاثر وسلموني من الشاب وعلى بصدق هو والي التحريض
 على التلخيص من ذكر هذه الكلمة المشرفة ليفوز بالذكر بعظم فضلها
 انشأت بقولي في اصل العقيدة فعلى العاقل ان يكثر من ذكرها ولما
 كان متحقق هذا الخير العظيم لذكر هذه الكلمة موقفا على فهم معناها
 اولاً ثم استحضارها عند ذكورها ولو بطريق الاحمال ثانياً فيدق في اصل
 العقيدة ذكرها بقولي مستحضرها بعد ان شرحت لك معناها في
 اصل العقيدة شرحا لم أر من سمع به على تلك لصفة المذكورة فيها على
 حب ما اللهم الله المولى الكريم جل جلاله فابصر يا من من الله تعالى
 عليه بفضله يحفظ هذه العقيدة المباركة ان شألكه تعالى في رايض الجنة
 حيث شئت وكين شئت نسيلة سبحان ان يجعلنا واياك في الدنيا والاخرة

من خيار اهل لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الفصل
الثالث من الفصول الأربعة في بيان كيفية ذكر هذه الكلمة على الوجه
الأكمل فاعلم ان ذكر هذه الكلمة على كل حال يقصد القربة ليحصل له كثرات
لكن الأكل الذي تروى على لقلب المواهب الألهية ولتقوى حاد كبريائه
التي يقصر عنها كوصي ان يعظم كذا كذا ما عظم الله تعالى وان لم يكن
ادابه مع ما شرف مولانا اجل وعز وقد علمت بان هذه الكلمة من
افضل الأذكار واشرفها عند مولانا اجل وعز فينبغي للمؤمن ان
يعتني بشأنها فتوضا لها ويلبس ثياب طاهرة ويقصد موضعا طاهرا
كما يقصد الصلاة وليتخير الخلو والافتقار عن الخلق ما استطاع
ويقصد الأذمنة المشرفة كما بعد الغروب الى طلوع الشمس كما وبعد العصر الى
غروبها او ما يتمكن منه من بعض ذلك وبين العشاءين والحرى ثم
ثم يتقبل القبلة وليفتح ورده او لا بالانستفجار ولو مرة هو
ليفضل باطنه من ادراك المعاصي ليتربيا للتخليقة بما يرد عليه بعد ذلك
من انوار بقية اوراده ثم ليتبع ان ذلك صلاة على كني صلى الله عليه وسلم
ولو خمائة مرة ليستنير بها باطنه ويتشبه بالحل ما هو يريد عليه
من سر التهليل بعده ويقصد بذلك كمال امتثال امر الله تعالى وطلب بقائه
والذي يعينه على احضار قلبه وقصد القربة في هذه الأذكار ان يذكر
على وجه قلبه امر مولانا اجل وعز بكل واحد منها ليستشعر قلبه هيبته
الامر بمعرفة من صدمته وكيفية ذكر ذلك على القلب ان يتقوى اوليا الله
من الشيطان الرجيم قاصدا التلوة لقوله تعالى فاستعذ بالله فاذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم ليتلو ان كنفوذ قوله
تعالى وما تعد موالاتكم من خير تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا
واستغفروا الله ان الله غفور رحيم فاذا فرغ من تلاوة هذه الآية
استنشق القلب عند ذلك خطاب المولى الكريم جل جلاله وطلبه بفضله
من كعبه الفقير الحقير الاستغفار والى الى مولاه الرحمن الرحيم العزيز
الغفار فذاب عند ذلك من مشقة الحيا من المولى الكريم واحتقر نفسه اذ لم
يرها اهلا لخطاب من اوجر الكائنات كلها واقتصر جميعها اليه وهو الغني
بالأطلاق ذو الفضل العظيم فغند ذلك يبادر بلسانه وهو يردد من شدة
الرغبة والنجار والتفظيم قائل لبك مولاي وسعديك والخيرك لك
اليك

عنده

البز وفي يدك وهذا عبدك الزليل الحقير الضعيف الذي عليك موله
في ظاهره وباطنه وظاهره يقول بتوفيقك امتثالا لأمرك ومستغفرا
بك اللهم اني استغفر بك يا مولاي واتوب اليك من جميع الكبائر
والصغائر وهفوات الخواطر وخوذلك من عبارة الاستغفار وليتم
منها ما يراه قوي التأثير في باطنه ثم يتمادى حتى يتم ورده من الاستغفار
فاذا اتمه حمد الله تعالى ثلثا او سبعا وخوذلك مستغفرا قد النعمة التي وقفه
المولى الكريم لبدنهما وتعامها حتى غل من لقلب ادراكه وكشف عنه
دخان الذنب ورأه يقول في هيبته ذلك الحمد لله الذي انعم علينا
بنعمة الأيمان والأسلام وهذا سيدنا ومولانا محمد عليه من الله
تعالى افضل الصلاة والسلام الحمد لله الذي هدانا لهذا وما
كنالنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ثم ليسر ان ذلك في التقوى على
ما سبق وليتلوا اثره على قلبه قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
فغند ذلك يستنشق القلب عظيم شرف سيدنا ومولانا محمد صلى الله
عليه وسلم عند الله تعالى وانه حاز عنده منزلة لا يمكن ان تلحق اذ مولانا
جل وعز على ما هو عليه من الاجلال بخبر بانه يصلي بنفسه على سيدنا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وكذلك ملائكته الكرام عليهم الصلاة والسلام
على ما هم عليه من الكثرة وكثرت يتوسلون الى الله تعالى ان يصلي وسلم
على حبيبه ومصطفاه من جميع خلقه صلى الله عليه وسلم فيقول عند ذلك
العبد الضعيف الفقير اذ تفضل عليه مولانا الكريم بان ادخله بهذا
الخطاب الجسيم وما احتوى عليه من الامر العظيم في روضات التقرب
الى حبيبه وافضل خلقه عليه من مولانا اجل وعلا افضل الصلاة
وازكى السلام فينبذ بيا دربك وهو يستريح فرحا عظيما فضل
الله عز وجل اذ فتح له الباب الى التوصل منه الى اعظم الوسائل
عند سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فقال لجيبا لهذا الامر الجليل
لبك مولاي وسعديك والخيرك لك في يدك وها هو العبد الفقير
الحقير لك منيع جنابك متوسل اليك بافضل اصحابك صلى الله
عليه وسلم

عبدك

عليه وسلم متمثل لأمرك مستغنيا بك في جميع أموره اللهم صل
على سيدنا محمد رسولك ودليلك صلاة ارفق بها مرأى الا خلاص
وانال بها غاية الاختصاص وسلم تسليما عذما احاط به علمك
واحصاه كتابك او غير ذلك من كفيات التصليات التي تليق
بجلاله ثم يتأدى على ذلك مستحضر الصورة صلى الله عليه وسلم التي
ليس ثم في الخلوقات مثلها في الجمال مستشعر عظيم حرمة عند العلي
ذي الجلال ذكر اعظم شفقتة ورافته بالموافقة وشدة امتثال
به في حياته وبعد مماته والسعي في مرشدكم وانقاذهم من كل هول
دنيا واخرى صلى الله عليه وسلم على سائر انبيائه ورسله اجمعين
تسري بذلك عظيم حبه في قلبه وتنتشع انوار حسن الاتباع
في ظاهره ولبه فاذا فرغ من ورده بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
حمد الله تعالى ايضا على التوفيق لبداء ذلك واعماله ليقيم بالشكر هذه
النية العظمى خشية السلب عليها واقل ذلك ثلثا او سبعا ثم ليشر
ان ذلك في التقوى قاصدا للتدوينة ثم ليتلو اشرف قوله تعالى فاعلم انه
لا اله الا الله ثم لي ابر مولانا العز بن بقوله ليلى مولاي وسعديك
والخير كله بيدك وهذا هو العبد الفقير بوجدك بالتسليم متخلعا من
كل ترك ومن كل تغيير وتبدل يقول خالصا من قلبه ذاكر الرب لا اله
الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخره وقد كتبه من التهلل
وليعد كنفه والتدوينة في اول كل دور ومنها وان اجتري بالمره الاولى
فلو باس وليحا فظا الزاكر على احضار قلبه لعنى التهلل ليفوز بقرنة
ويستغنى قلبه بعظيم انواره وتصل له الحية العظمى من رقة شئ من
الكائنات ويحلى بالترتبة العليا والشرف الا بهى باستاده علما وطلا
ظاهرا وباطنا الى مولاه المنفرد بالملك والتدبير الذي لا تافه ولا
ضار سواه على العوم تبارك وتعالى نعم المولى ونعم النصير ولهذا
كانت هذه الكلمة المشرفة جامعة بين التخلية والتحلل فيحلى
اولا من قلبه ويظهر منه جميع الخواطر الوهمية وجميع الكائنات التي
استصدمت من جهاه ومال ونساء وبنين ودينار ودرهم ومدح وذم
وتجوز ذلك بقوله لا اله الا الله ليس ثم سوى مولانا اجل وعز عن
جميع



جميع الكائنات على عموم من هو غنى في نفسه او يقتقر اليه في اثر ما
بل جميعه على اتم العز عن ايصال امرنا الى نفسه او الى غيره فوجب
طرد جميعها من القلب اذ وجودها كعدمها بلا شك ولا ريب وما وجد
مع بعض تلك الامور التي لو كانت كالطعام والشراب والماء والياب
والنساء والبنين والاموال والبنان والسلاح والاسود والحيات
والظلمة والنور والجنة والنار من المصالح واللذات ومن كفسار
والالام فليس منها اصل ولا يعول عليها في شئ من ذلك ولا في غيره
فالالتفات الى شئ منها عتيا وظلمة عظيمة ونسفه قوي وخسلة
ذميمة وقدر شديد للنسب الى المبالغة في غلبه من المال
ليتهبها القلب للقلبي بالنور الذي لا مع من موفقة العلي ذي الجلال
فلما غلب الامر قلبه بذلك كفى التقوى العام وصلى على الكونين
صلاة على الميت المعلوم وختم بالسلام عليه حينئذ بزينة كجود
في حضرة الملك كعلام فقال قول المضطر لاواه اليا بئس اباسا
وطمعا داغيا من كل ما سوى مولاه اشرقي لا اله الا الله وسبح
ولما اشر به قلبه بنورا حقيقة وكان الا تستفاد بها موقفا على القيام
برسوم الشريعة وذلك لا يكون الا بالادمان على ذكر صاحبها المبلغ لها
عن الله تعالى سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم احتاج الزاكر بعد
كلمة التوحيد الالة على الحقيقة ان يشفعها راسا له سيدنا ومولانا
محمد صلى الله عليه وسلم ليحفظ نور توحيده باذنه في منيع عز الشريعة
فلما يقول الزاكر اشر الاله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهذا ينبغي في كل ذكر من اذكار الله تعالى ان لا يغفل المؤمن فيه
عن ذكر سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اما بان يصلي عليه اشر
ان او يقر راسا له مع كصلاة عليه صلى الله عليه وسلم او نحو ذلك
ما يوجب تعظيمه والتمسك باذنه اذ هو صلى الله عليه وسلم
باب الله الاعظم الذي لا ينال كل خير دنيا واخرى الا بالتعلق
به فمن غفل عن ذكره صلى الله عليه وسلم لم ينل مقصوده وكان
مرميا به في سجن كقطيعة فخر وما من خير كدنيا والاخرة كيدنا
ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم هو دليل الخلق الى الله تعالى فكيف

يصل الى الله تعالى من غفل عن دليله وقد قال بعض من طبع الله
 على قلبه ممن تعاطى التصوف وليس هو من اهله مقالة قريبة
 من الكفر وهو الكفر بعينه ان الله الاكثر من ذكر النبي صلى
 الله عليه وسلم حجاب عن الله تعالى وسلك بعض المحدثين مثل
 هذه العبارة فقال اذا افرد التهليلة كان ابلغ واسرع في تأثير
 معنى كتحجيرها حتى لظلاله وتسويل شيطانها بان قال التهليلة
 معنى ولا يثاق كرسالة معنى واذا اختلفت المعاني على كباقي
 ضيق التأثير وبعد كثره قال وانما يحتاج وصل كذا كذا عند
 الرجوع في الا سلام قال بعض الأئمة كراسخين رضي الله
 تعالى عنهم وهذه المقالة والعياذ بالله من كفتن التي لا مورد
 لها الا النار ولا عقبى لها سوى دار البوار وما ذاك الا مكر
 واستدراج الى رفض الشريعة والاخلال من ربقتهما ونفطيل
 رسومها ولو على هذا الضال ما تحت قولك محمد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الا سرار التوحيدية والحكم التهليلية
 لا تنفع عند ذلك العاقل اصاب المرمى انتهى اللهم اعزنا من الفتنة
 ما ظهر منها وما بطن بحاج سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
 صلاة وسلاما نصليتها مع الأئمة بفضل الله تعالى الى الفردوس
 الاعلى ونستمتع هناك في جواره تعالى بنفس تلك المواهب والمن
الفصل الرابع من الفصول الأربعة في الغوايد التي
 تحصل لذكر هذه الكلمة المشرفة على الوجه الأكمل اعلم ان
 في المواظبة على ذكر هذه الكلمة المشرفة على الوجه الذي ذكرناه اولاً
 تحصل فوائد كثيرة منها ما يرجع الى حسن الأخلاق الدينية
 والدينية ومنها ما يرجع الى الكرامات التي هي خوارق اما الاول فمنا
 التصافي بالزهد ونعني به خلوا الباطن من الميل الى الحاف وفراغ
 القلب من الشقة بزائل وان كانت اليد معمرة بمساء حلال فعلى
 سبيل العارية المحضة وتصرف فيه بالأذن الشرعي تصرف الوكالة
 الخاصة ينتظر العزل عن ذلك كالتصرف بالموت او غيره مع كل نفس
 وذلك

وذلك ينبغي عن كنفه التعلق بما لا بد من زواله ومنها التوكل
 وهو ثقة القلب بالوكيل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند
 تغذرا لاسباب ثقة بحسب الاسباب ولا يقدر في توكله
 تلبس ظاهره بالاسباب اذا كان قلبه فارغاً منها يستوي عند
 وجودها وعدمها ومنها الحياء بتقظيم الله عز وجل بروام
 ذممه والتزام امثال نهيه وامره والا مراك عن الشكوى
 به الى العجز والفقير وغيره ومنها الفناء وهو غنى القلب
 بسلا من فتن الاسباب فلا يفتن من على الأحكام بل هو لا يبلل
 لعلمه بمن صدرت منه جل المنفرد بالخلق والتدبير الملك
 الوهاب ومنها الفقر وهو نقض يد القلب من الدنيا حراً
 واكتشاً القطع بان حاجته ليست عند شيء منها وسكون
 اللسان عنها بالكلية مدحاً وذاً ومنها الاشارة على نفسه
 بما لا يذمه الشرع ومنها الفتوة وهي التجافي من مطالبة
 الخلق بالاحسان اليه ولو احسن اليهم لعله بان احسانه
 اليهم واسأتمه اليه كل ذلك في لوق لله تعالى والله خلقكم وما
 تعملون فلم ير لنفس احساناً حتى يطلب عليه جزاء ولم ير لهم اساءة حتى
 يذمهم عليها اللهم الا ان يكون كشرع هو الذي امر بزمهم او معاقبتهم
 فيفعل حينئذ ما امر به الشرع ليقوم بوظيفة التعبد فقط وهذه
 الفتوة هي فوق المسألة ومنها الشكر وهو افراد القلب بالثناء
 على الله تعالى ورؤية النعم منه في طي النعم والغوايد كثيرة فمن ارادها
 فليجتهد في اسبابها فسيصرها بالزوق **اهم النوع الثاني**
 من الغوايد وهو ما يرجع الى الكرامات فمنها وضع البركة في الطعام
 ويخوض حتى يكثر كقيل ويكنى البيرو هذا مشاهد لا وليا الله تعالى
 كثير ومنها ما يبرز في زناير اودراهم او كليهما او غير ذلك مما
 تدعوا اليه الحاجة وقد كان بعض المشايخ في اول امره خدرا زافتغدر
 عليه شغل الخرازة تغذرا شرعياً فكان اذا قضى وظيفة ذممه
 برفع راسه فيجد في حجره درهم فيشتري به قوت ذلك اليوم ونقل

وهو غرة المراقبة

عن الشيخ أبي عبد الله التاودي انه احتاج كسوة لأولاده وزوجه
 وكان كثير الأولاد فاشتري شقة وذهب بها إلى الحياط فاعطاه
 طرفها الواحد وامسك تحت الطرف الآخر فجعل الخياط يخرها
 ويفصل شيا بعد شيء حتى صنع اثوابا عدة تشهد العادة
 بان ذلك لا يكون من شقة فطأ ذلك على الخياط فقال له
 يا سيدي هذه الشقة ماتت بما تفعل له الشيخ خوف
 الفتنه قد عنت ورمى له بأقربها من تحت وكان بعض الخياط
 لا ينتصب لذكور الصلاة على سجادته في خلوة الا وخلق الله
 تعالى له على سجادته وتحتها دراهم جديا وكان له غائله واولاد
 وكان معشر اولاده اذا راوه ياخذ في التوجه للصلاة او للذكر
 يحدقون به يرقبون انفصاله فاذا انفصل التقطوا تلك
 الدراهم فمنهم المقل ومنهم المكثروا موا على ذلك حتى خدثوا به
 الحديث فانقطع ذلك **ومنها** ان يكتفى له عن حقيقة ما يريد
 استعماله من الطعام فيوق حلاله من حرامه من مثا بهمه
 بأثارة يجدها اما من باطنه او من ظاهره او من غيره وكرامات
 هذا الباب لا تنحصر الا ان المؤمن لا ينبغي ان يعصها بشيء من
 طاعته والا دخل عليه الشرك الخفي ومكرهه والعياذ بالله اذ هذه
 من جملة ما يجب ان يعصى منها قلبه عند ذكر كلمة التوحيد
 فليقطع التفاته إليها بالكلية وليكن مقصوده رضا مولاه الذي
 لا خلق له منه ولا غنا في لوق عنه وشي الخيا بعين قلبه
 حتى يتغزه في ذلك الجلال العديم المثال ويواجهه مولاه
 بعجايب واسرار لا يمكن ان يعرف عنها قال اللهم افية لنا في ذلك
 وزدنا من فضلك ونيا واحزنا يا ارحم الراحمين **باب** في
 الأولين والآخرين بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى
 اخوانه من النبيين والمرسلين وعلى جميع الملائكة والمؤمنين
 والى فضل هذه الكلمة وما يحصل لذكرها من الفوائد اشترت
 بقولي في العقيدة بذكرها من الأسرار والعجايب ان شاء الله
 تعالى

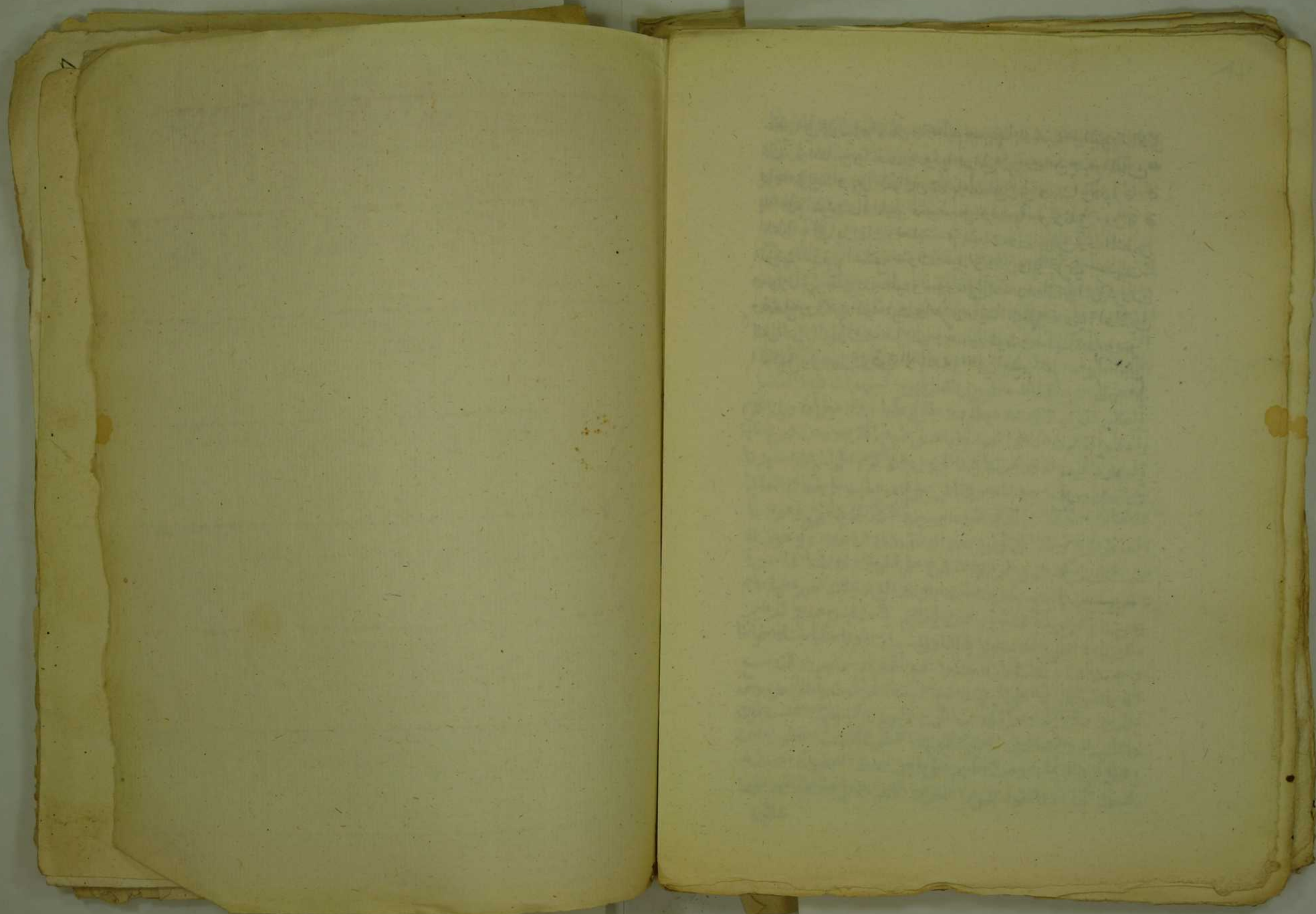
بالمقال

تعالى ما لا يدخل تحت حصوه هذا الفصل الرابع هو اخر السبعة فصول
 المتعلقة بكلمة التوحيد جعلناها تقاولا ورجاء من المولى الكريم
 جل وعلا ان يجعلها لنا والجميع اجتنابا حصنا وحجابا
 منيعا من التقذير بشيء من دكاة النار السبع كما ان غنمنا
 العقيدة وشرحها بتحقيق معنى كلتي الشهادة نزجوبه من مولانا
 جل وعز ان يحتم لنا والجميع اجتنابا واخواننا في الدين بافضل
 درجات الأيمان واليحمي شملنا وشملهم اثر الموت مع اوليائه
 المقربين اهل النعيم المقيم والروح والريحان ولتتم هذا الزرع
 المبارك ان شاء الله تعالى فنقول الحمد لله الكريم الوهاب المعطي
 النور الجليل لمن شاء بحضرة فضله لا لسبب من الاسباب الفاتحة
 بصاير القلوب بجوده حتى حترقت بنورها حجب الكائنات
 كلها وظفرت بمنشها والأواب والصلاة والسلام على سيدنا
 ونبينا محمد معدن الكمالات والوسيلة العظمى ونبينا وخر
 لنيل المناو الحاجات وينبوع القضايل واساس جميع الخيرات
 المثنى على كل مخلوق لله تعالى في الأرض والسموات ورضي الله تعالى عن
 اله وصحبه الذين هم بعد غيبته وبقوة بالرفيق الاعلى الأخرى
 الزاهرات والذين هم القدوة للخلائق بعده وهم خير الأئمة الأئمة
 الهدى وعن التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم يعث الله
 تعالى للرفاق ربنا ظلمنا انفسنا وان لم نقفر لنا وترحمنا النكوت
 من الخاسرين ربنا ظلمنا انفسنا ظلمنا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا
 انت فاعفر لنا مغفرة من عندك وارحمنا انك انت الغفور الرحيم
 ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم كظالمين وخنا برحمتك من لقوم الكافرين
 اللهم يا غياث المستغيثين ويا ذي الفاقات الملهوفين امثلنا
 يا ارحم الراحمين يا ذا الجلال والإكرام ان تجعلنا في الدنيا والآخرة
 من خيار اهل معرفتك وان تمتعنا اثر الموت مع الاخيرة في الجنة
 الفردوس الجليل برفقك وجميل رؤيتك وان تغفر لنا جميع ذنوبنا
 بلا عقوبة ولا حنة وان تؤدي عنا جميع تبعاتنا بحضرة فضلك

سبعاء

بل خزني دنيا واخرى يا ذا الفضل والمنة اللهم لك الحمد والملك المشتكا
 من انفتاد ومن عوايق قد عسر ممها في هذه الايام من الصعبة النجاة
 فامنا يا مولانا من ضررها في ديننا ودنيانا حالاً وما لا حتى نفوز
 يا عظم رضوانك في الحياة وبعد الممات اللهم يا ارحم الراحمين ان
 قد اسرنا الاوهام والهوى وضعفت عن النهوض الى التمتع
 بمنيع جنابك العلي من القوى وقد اشتد علينا وثاق القلوب
 واضغرها واعشى عينها فتو الى ظلمات المعاصي عليها وترام ادران
 الذنوب وقلوبنا بتلك وتدرب وان ضحك منا اللسان وتريد
 النهوض الى نيل الكمال شوقاً اليه ومنعها الا سراً والهمي ولا تساعدها
 عليه القوى ولا النفوس ولا الاركان فصر نجماً مولانا مطروحاً
 في مضيق سجن الاوقات مكبلين بتقال قيود الشهوات فياذا الفضل
 العظيم الذي لا يجد ولا يعقل ولا يقا له بكيا لولا ميزان ويا ذا الكرم
 العظيم الذي فاض على القوام كلها حتى طمع فيه القريب ومن هو في غاية
 البعد والخسران قد امرتنا يا ذا الجلال والاكرام على ان سيدنا
 نبيك ورسولك سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بفكنا العاني
 وانقاذنا من الاسر الذي ضره يسير وعرضنا فان فتح يا مولانا
 العانوت حقيقة الخائفتون من الانقطاع عما يدوم ولا عوض له
 من الفوز منك بحبل الرضوان فتح على قلوبنا وزواتنا المأسورة
 والحبوسة عن التمتع بلذيت حضرة جلالك التي لا يملك كسر عنها بابه
 امرتنا يا كريم يا وهاب يا رحمن يا رحيم يا من ليس معه في تدبير
 ملكه ثبات اللهم اغفر لنا ولا بائنا ولا مهابتنا ولا شياخنا واخواننا
 واجتنا وذريتنا وازواجنا واجمع شملنا وشملهم بلا خنة مع
 الكابر اوليائك في اعلى عليين ومتع جميعنا اشر الموت يا علي الفردوس
 بلذيت رفيقك ومرافقة من انعم عليهم من النبيين والصديقين
 والشهداء والصالحين اللهم انفع بهذا الشرع كل من اعتق به من
 اهل الخير والايمان ومن اللهم على كل من حفظ العقيدة اصله
 بحسن الخاتمة والفوز بعوم الفقران اللهم اجعل حفظها لهم نورا
 عظيماً

عظيماً في الدنيا والاخرة واعظم بسببها بلا خنة من الفردوس الاعلى
 المنازل الفاخرة واحفظنا واياهم الى الممات من جميع الفتن
 واجعل بيننا وبين الظالمين حجاباً مستوراً في ديننا ودنيانا
 يا عظيم المواهب والمنن فتوسل اليك يا مولانا في هذه
 المطالب كلها بذاتك العلية ثم بنبيك ورسولك ذي النفس
 الزكية الشفيع المنفع عندك سيد الاولين والاخرين سيدنا
 ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله عدد مذكورة الزكرو
 وغفل عن ذكره الفافلون واحرز عايشان الله رب العالمين
 محل الشرح المبارك بفضل الله وحسن عونه وحسن الله وبنعم
 الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم



بسم الرحمن الرحيم لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام يا ذا الجلال والإكرام

كتاب شرح ايساغوجي في فن
المنطق تأليف الشيخ
فخر الدين راجي
امين
م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح اجتهته باللطف والتوفيق وسيرهم
سلوك سبل التصور والتصديق • ولصلاة وكسدهم على استزاف
خلقه محمد طهاري الى سواء الطريق • وعلى اله وصحبه اكارين للصدق
والتحقيق **وبعد** فهذا شرح الكتاب لعلامة اشير الدين الابرار
رحمة الله المستحق بايساغوجي في علم المنطق محل الغاظة وبين مراده
وبفتح مغلفة ويقيد مطلقه على وجه لطيف ونهج منيف
وسميه المطاع قال رحمه الله **بسم الله الرحمن الرحيم** اي ابتدائي وابتدائي
بالسلسلة علام بقاء العزيز ونجبر كل مردي بال لا يبدى فيه بسم الله الرحمن الرحيم
فهو اجزم اي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه ابو داود
وغیره وحسنه ابن الصلاح وغيره **الحمد لله** اي نشئ عليه بصفاة
اذ احمد هو كشاء بالشا على اجميل الاختيار على جملة التجمل
سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل وابتدائي ثانيا بالحمد لها
مر وجمع بين الابتدائيين عملاً بالروايتين السابقتين 2
واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقي
واضاف في التحقيق حصل **يا البسملة**

بالسلسلة والاضافي حصل بالجدلة وقدم البسملة علماً بالكتاب والاجلاء
واختار الجمللة الاسمية على لفظة هنا وفيما ياتي قصداً لظهور الجز
عن الاثبات عضوها على وجه الثبات والدوام والى بنون العظمة
اظهار ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيله للعلم
امتثالاً لقوله تعالى واما بنوه ربك فخير اي تحمدهم بليفاً **على**
توفيقه لنا اي خلقه قدرة الطاعة فينا على الخذلان فانه خلق
قدرة المعصية وانما حمد على التوفيق اي في مقابله
لا مطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب **وسلسلة طريقته**
هادية اي دالة لنا على الطريق المستقيم وفي نسخة وسلسلة هادية
طريقته **ونيفاد نسلم على خير محمد** من الصلاة المأمورة بها في خبر امرنا
ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد
والح وهو من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تهنئة
ودعاء **وعلى عترته** بالمشاة اي اهل بيته خبر ورد به وقيل
ازواجه وذريته وقيل اهلله وعشيرته الا الذين وقيل نسلكه
ورسطه الا الذين وعليه اقتصر المحقق الجوهري **الجمهورية** تأكيد
اما بعد يعني بها للائتنقال من السلوب الى اخر وكان النبي
صلى الله عليه وسلم ياتي بها في خطبه ولتقدير مما يمكن من شئ بعد
السلسلة وما بعدها **فهذه** المؤلفات الحاضرة ذهنا ان الفت بعد
الخطبة وخارجاً اي ان الفت قبلها **رسالة** لطيفة في
علم المنطق وهو القانونية تقصم مراعاتها الذهن عن الخطأ
في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية
وفايدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر **ورداً فيها ما يجيب** اصلاً
استحضاره **لعمري** في شئ من العلوم فقد قال الفراء الى
العلوم

رحم الله عنه من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماء معيار
العلوم وحصر المصنوع المقصور في رسالته في خمسة اجزاء بحث
الالفاظ وبحث العمليات الخس وبحث التصورات وبحث القضايا
وبحث القياس **مستقينا بالله تعالى** اي طالب العلم الله المعونة
على كماله **انه مفيض الخير والجلود** اي العطاء على عباده هذا
ايضا هو لفظ يوناني معناه العمليات الخس الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل
اي مكان الدخول في المنطق سمى ذلك باسم الحكيم الذي استخرجه
وردونه وقيل باسم متعلم كانت يخاطبه معلمه في كل مسألة
بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختل
كثير ولما كان معرفة العمليات الخس تتوقف على معرفة الدلالة
الثلاثة المطابقة والالتزام والالتزام واقام للفظ بذا
بيانا فقال **اللفظ الدال بالبر** وهو ما وضع لمعنى يدل بتوسط الوضع
على تمام ما وضع له **بالمطابقة** لطابقته اي موافقته
له من قولهم طابق النعل النعل اذا تواءما **وقال ويدل على جزئية**
اي جزئية ما وضع له **بالتضمن** لتضمن المعنى لجزئية **ان كان**
له جزئية بخلافه كالمقطة **وعلى ما يلازمه** اي ما يلزم
موم ما وضع له **في الذهن بالالتزام** لا التزام المعنى اي استلزام
له سواء لازمه في الخارج ايضا ام لا كالاتان فانه يدل على
الحيل الناطق بالمطابقة وعلى احدهما اي الحيوان او الناطق
بالتضمن وعلى قائل العلوم ضعفة **الكتابة بالالتزام** ودلالة العام
على بعض افرادها كعبودية مطا لانه في قوة قضايا بعد
افرادها اي جافلون وجافلون وهكذا فقط ما قيل انها خارجة
عن

عن الدلالة الثلاثة لان بعض افرادها ليس تمام المعنى حتى تكون دلالة
عليه مطابقة ولا جزئية حتى تكون تضمنية لا خارجية حتى تكون التزاما
بل هو جزئية لانه في مقابلته الكافي لان دلالة العموم من باب الكلي
لا الكل والدلالة تكون الشيء بحالته يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والاول هو الاول والثاني هو الاول فالاول هو الذي يلزم
من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الذي يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر والاول هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
وقد بينت في شرح اداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية
كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لفظه وطبيعية
كدلالة الابن على الوهج ووضعته وهي كون اللفظ بحيث متى
اطلق فمع المعنى وهي المادة هنا ولما كانت الدلالة نسبية
بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبارا **اذا قلنا**
تارة الى اللفظ فتفسر بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بغيره
المعنى منه اي التمام وتارة الى السامع فتفسر بغيره المعنى
اي انتقال دهنه اليه وافهم قوله ان كان له جزئية ان المطابقة
لا تستلزم التضمن وكذا الاستلزام لا التزام خلافا للفرق الرازي
واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة
المطابقة لمطابقة لانهما يحض اللفظ والاخران مغليتان
لوقوفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئية اولاه وبقيل
وضعيتان وعليه التزمنا طعة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا
كقابل صفة العلم والكتابة للانسان ولازم خارجا كسواد
الغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبحر للمعنى والمعتبر في
دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان

لان اللزوم الخارجي لو حصل شرط التحقق دلالة الالتزام بدونه لا يحتاج
 تحت المسند ويطردون الشرط والدارم باطل فكذلك الملزوم لان العدم
 كالمعي يدل على الملكية كالبحر التزاما لان المعنى عدم البصر
 عما يشاهد ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الخارج
في المصطلح اي الدال اما مفرد وهو الذي لا يبرأ بالجزء منه دلالة
على جزئية معناه بان لا يكون له جزئية كلف علم او يكون له جزئية لا معنى
 له **لان انسان** اوله جزئية و معنى لكن لا يدل عليه كعب
 الله علما لان الانسان لان المادة ذاتة لا المبودية والذات الواجب
 الوجود اوله جزئية و معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحوان
 الناطق علما لان الانسان لان المادة الحيوانية والناطقية **واما**
مولف وهو الذي لا يكون للكل بان يبرأ بالجزء منه دلالة على جزئية
 معناه **كراي المحجاة** لان الراي مراد الدلالة على الذات ثبت
 لها الرمي والمحجاة مراد الدلالة على جسيم معين وقدم المفرد
 على المولف لانه مقدم طبيعا فقدم وصفا ليوافق الوصف الطبع
 ولان فينوده عدمية والعدم مقدم على الوجود و اراد بالمولف
 المركب فالقسمية ثنائية ومن اراد به ما هو اخص منه فالقسمية
 عند ثلاثة مفرد وهو لا يدل جزو على شيء كتردد
 ومركب وهو ما لم يده دلالة على غير المعنى المقصود كعب الله
 علما ومولف وهو ما دل جزو على جزئية معناه والمراد بالارادة
 الارادة الخارجية على قابلية اللغة حتى لو اراد احد باللف
 الانسان مثلا معني معنى لا يلزم ان يكون مولفا والالفاظ
 الموصولة للدلالة على شيء ياتي الى اخر ثلاثة التركيب
 والثاليف والترتيب فالتركيب ضم الاسماء متلفة كالتزام كبرية
 الوصف

المراد
 بالمولف
 الذي لا
 يبرأ بالجزء
 منه دلالة
 على جزئية
 معناه

الوصف امر لا يفهم من الاخرين مطلقا والثابت منها متلفة سواء
 كانت مرتبة الوصف كما في الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها
 اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والآخر
 في الرتبة المتتالية وان لم تكن متلفة امر لا يفهم من الترتيب
 من وجود واحد من التركيب مطلقا وبعضه خير الترتيب
 اخص مطلقا من التاليف ايضا وبعضهم جعلها مترادفين
والمفرد بالنظر الى معناه ما لا يبرأ بالجزء منه دلالة على جزئية
من حيث انه متصور في نفسه كترتيب حيث يصح حمله
 على كل من افراده **لان انسان** فان مفهومه اذا تصور في نفسه
 من صدقه على كثيرين سواء وجدت افراده في الخارج أو شاهدها
 كالكوالك اول نشأه كقمة اية اوله توحيدية لا متناهية
 في الخارج لا يجمع بين المصدين او لعدم وجودها وان كانت
 ممكنة تجل من يافوت وهو من ربيق ام وجدتها فرد
 واحد سواء المتبع وجود عن كماله المبودية تحت ان الدليل
 الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند المقل لم يمنع
 صدقه على كثيرين **واللام** لا يقتضي دليل اشياء الوحدانية
 ام امكن كالشخص اي الكوكب الخارجي المسمى او الموجود منها
 واحد ويمكن ان يوجد منها سوس كترتيب ثم الكون **المت**
 استوي معناه في افراده متواطي كالتسان وان تفاوت
 فيها بالاشتق او التقدم فشكل كالباص فان معناه في التبع
 استدسته في الباع والوجود فان معناه في الواجب قبله في
 الممكن واستدسته فيه **واما جزئية وهو الذي يمنع**
منصور مفهوم كل اي وفوق الشركة فيه كترتيب فان مفهومه

المراد
 بالمولف
 الذي لا
 يبرأ بالجزء
 منه دلالة
 على جزئية
 معناه
 كترتيب
 حيث يصح
 حمله
 على كل
 من افراده
 لان انسان
 فان مفهومه
 اذا تصور
 في نفسه
 من صدقه
 على كثيرين
 سواء وجدت
 افراده في
 الخارج او
 شاهدها
 كالكوالك
 اول نشأه
 كقمة اية
 اوله توحيدية
 لا متناهية
 في الخارج
 لا يجمع بين
 المصدين
 او لعدم
 وجودها
 وان كانت
 ممكنة
 تجل من
 يافوت
 وهو من
 ربيق
 ام وجدتها
 فرد واحد
 سواء
 المتبع
 وجود
 عن كماله
 المبودية
 تحت ان
 الدليل
 الخارجي
 قطع عرق
 الشركة
 عنه لكنه
 عند المقل
 لم يمنع
 صدقه على
 كثيرين
 واللام
 لا يقتضي
 دليل
 اشياء
 الوحدانية
 ام امكن
 كالشخص
 اي الكوكب
 الخارجي
 المسمى
 او الموجود
 منها واحد
 ويمكن ان
 يوجد منها
 سوس
 كترتيب
 ثم الكون
 المت
 استوي
 معناه في
 افراده
 متواطي
 كالتسان
 وان تفاوت
 فيها بالاشتق
 او التقدم
 فشكل
 كالباص
 فان معناه
 في التبع
 استدسته
 في الباع
 والوجود
 فان معناه
 في الواجب
 قبله في
 الممكن
 واستدسته
 فيه
 اما جزئية
 وهو الذي
 يمنع من
 منصور
 مفهوم
 كل اي
 وفوق
 الشركة
 فيه
 كترتيب
 فان
 مفهومه

من حيث وضعه له اذا تصور مستعد ذلك ولا يمنع بما يورث له من
استشراك لفظي وقدم الكلي على الجزئي لان فينوده عدمية نظري
ما مولاة المقصود بالذات عند المنطق لانه مادة الحدود
والبراهين والمطلب بخلاف الجزئي **والله اعلم بما اريد وهو الذي**
يدخل في حقيقة جزييانه كالحق بالنبه الى الانسان قاله
داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان والناطق والفرس
من الحيوان والصاهل **واما عرضي وهو الذي يخالع في**
لا يدخل في حقيقة جزييانه **لا يحتاج الى الانسان**
لما مرانه مركب من الحيوان والناطق والضاخذ خارج منه
وهي هذا لما هنه عرضيه وقد يطلق الذاتي على ما ليس
يعرضي فتكون ذاتية واعترضه بان الذاتي منسوب الى الذات
فلو كانت ذاتية لزم نسبته اليه في نفسه واجيب
بان هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وبيان الذات
كما تطلق على الحقيقة تطلق على ما صدقها وممكن نسبته
الحقيقة الى ما صدقها ثم اخذ في بيان الكليات الخمس
ويدا بالذاتي منها فقال **والذاتي اما مقول في جواب**
ما هو عين الشريك المحضة كالحق بالنسبة الى انواعه نحو
الانسان والفرس وهو الجنس لانه اذا سئل عن الانسان والفرس
بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة
بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح ان يكون جوابا عنه لانه
ليس تمام ماهيته فلا يجاب به بل بقتهما وتامهما في الاول
الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والسيور عند
بما سخر في اربعة في واحد كلي نحو الانسان وواحد جزئي
نحو

ما زيد وكثير متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمر ووكبر وكثير
تختلفها نحو الانسان والعمر والسناء والجواب عن الاربعة
محصنة في ثلاثة اجوبة لا شراك الثاني والثالث في جواب
واحد **ويروى عن المحققين باسم كلي** دخل فيه ساير الكليات
مقول على كثيرين من الحقائق حوز به النوع لانه مقول على
كثيرين متفقين بالحقائق **في جواب ما هو** حوز به الفصل
والخاصة والامر من العام اذ الاولان انما يقالان في جواب اي
يشي هو والثالث لا يقال في الجواب اصلا لانه ليس ماهيته
لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز له حتى
يقال في جواب اي يشي هو واما الجزئي فلم يدخل في الكلي
حتى يحتاج الي اخراجه بقوله كثيرين كما راعه
جماعة والجنس اربعة اشخاص عال وهو الذي يختص
جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسية
و **مستو سطر** وهو الذي فوقه جنس و تحت جنس
كالجسم النامي وسافل وهو الذي فوقه جنس وليس
تحت جنس كالحق لان الذي تحتها انواع لا اجناس
ومفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحت جنس
فالواحد يوجد له مثال **واما مقول في جواب ما هو عين الشريك**
والخصومية ما كالا انسان بالنسبة الى افرادة **ويروى**
وهو النوع لانه اذا سئل عن زيد وعمر وبما هما كان الانسان
جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل
عن كل منهما كان الجواب ذلك ايضا لانه تمام ماهيته الخاصة
له **ويروى النوع باسم كلي** دخل فيه ساير الكليات

مما لا يدخل في
الانواع والاشخاص
والجنس

مقول على كثر من مختلفين بل هو دون الحقيقة

خرج به الجنس في جواب ما هو خرج به الفصل والخاصة
والعرض العامة مع ان الثالث يخرج بما خرج به الجنس
ايضا لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما
في العرضية والنوع قسمان اصنافي وهو المنزوع تحت جنس
وحقيقي وهو ما ليس تحت جنس كالانسان بينهما عموم
وهضوم من وجه فيجتمعا في نحو الانسان فانه نوع اصنافي
لان راحه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحت
جنس ويتقرر الاصنافي بنحو الجسم النامي فانه فوقه جنس
وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان ويتقرر الحقيقي
بالماهية البسيطة كالمثل المطلق عند الحكماء في القول
بنفي جنسية الجواهر وما غير منقول في جواب ما هو
بل منقول في جواب اي شيء هو في ذات اي جوهري
وهو الذي يميز الشيء ولو في الجملة عما يشاركه في الجنس
كانا طبق بالنسبة الى الانسان وهو اي المقول في جواب
ذلك الفصل وذلك لانه اذا سئل عن الانسان بآي
شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميز عما يشاركه
في الجنس وينبع في اقتضار على قوله في الجنس المتقدمين
بناء على ان كل ماهية لها فصل فكلها جنس وذهب المتأخرون
الى زيادة اوفي الوجود ومبني الخلاف على جوار تركب
الماهية من امرين متساويين وعدمه فن جوار تركبها
من ذلك زاد ما ذكر من لا فلا وبسم الفصل بانه كلب
دخل فيه سائر الكليات لانها يقال في جواب ما هو والعرض

العام

منه
في
الجنس
الخاص
والعام
في
الجنس
الخاص
والعام
في
الجنس
الخاص
والعام

عيا

العام لانه لا يقال في الجواب اصلا كما مر والخاصة لا يقال فيها
الشيء في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان قريب وهو ما يميز
الشيء عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد
وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة
الى الانسان فان قلت يلزم ان يكون الجنس فصلا لانه
يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه ان ياتي به في جواب اي شيء
هو في ذاته بخلاف ما اذا اتى به في جواب ما هو فله اعتبارات
بحسب السؤال ثم ثين بالعرض فقال **واي العرضي فاما ان**
يمنع التكاثر عن الماهية وهو العرض اللازم لا المشاهة
بالفوق بالنسبة الى الانسان **اولا يمتنع** التكاثر عنها وهو
العرضي المرافق كالتكاثر بالعمل بالنسبة الى الانسان **وكل واحد**
منها اما ان يمتنع بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالصاحك
بالنوع والى النسبة للانسان لانه بالحق لازم لماهية الانسان
مختص بها وبالعقل متشارك لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين
واما المتقدمون فشرطوا ان تكون الخاصة لازمة غير متشاركة
لانها التي يعرف بها وترسم بالحق كلمة دخل فيها سائر الكليات
يقال على ما تحت حقيقة واحد من الافراد قولهم نسبيا خرج به
الجنس والعرض العام لانها تغلان على خلاف النوع والعمل
لان قولها تحتها ذاتي لا عرضي ولا حاجة لتوابعه فقط بعد واحد
والخاصة فذلك النوع كالصاحك للانسان وكل خاصية
نوع خاصة لجنسه ولا يعكس **واما ان يميز كل من العرض اللازم**
والمرافق ختايقت فوق واحدة وهو العرض العام كالنفس
بالقول الفصل بالنسبة للانسان وعين من الجواهر لانه بالحق لازم

للجنس
كاللغز
وقد تكون
للجسم

لما هيئات الحيوانات وبالمثل مغارقا على التقديرين هو غير
 مختص بواحد منهما **والرسم الثاني** دخل فيه سائر الكليات
يقال على ما تحت حقايقه تحت مقابلة **قولا عرفيا**
 خرج به الجنس لان قوله على ما تحته ذاتي لا عرضي والنوع
 والنصل والخاصة لا يقالا فقال الاعلى حقيقة واخره قبلي
 وانما كانت هذه التبرينات رسوما للكليات تجوز ان يكون لها
 ماهيات ورائها المفومات التي ذكرناها من زمان سنسها ويات
 لها حقيقة لا تحقق لها هيئات اطلق على تلك المفومات الرسم قال
 العلامة الرازي وهذا هو المراد من التحقيق لان الكلمات امور
 اعتبارية حصلت بمفوماتها وصفت اسماءها بارها
 فليس لها معان غير تلك المفومات فتكون في حدودها على ان
 يدرى العلم بانها حدود ولا يوجب العلم بانها رسوم وكما ان
 ذكر التعريف الذي هو علم وان علم ان عرض المنطق معرفة ما هو
 الي المقصور وهو القول الشارح او الي التصديق وهو الحق
 وكل منهما مقدمة ولما مرع من مقدمته الاول اخذ في بيانه فقال
القول الشارح سمي به ليقرب منه الماهية ويقال له التعريف
 ومعرفة الشيء ما يستلزم معرفته والتعريف اما احد او رسم
 وكل منهما اما تام او ناقص ودليل حصص في الاربعة اما ان
 يكون جميع الذائبات فهو الحد التام او بعضها فالحد الناقص
 او بالجنس القريب كالرسم والخاصة فالرسم التام او غير ذلك
 فالرسم الناقص وبغير خاص وهو التعريف العقلي وهو ما ساء
 عن الشيء بل غير مراد في الظاهر مثل المقار الحد وقد اخذ في بيان
 الاربعة فقال **القول الثاني** **على ما تحت حقايقه** اي حقيقته

الذائبة

الذائبة وهو الذي يتوحد من جنس الشيء ونصله القريب **كالحيوان**
الناقص بالنسبة للانسان لانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان
 الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الانسان
 فهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق وهو اي الذي
 يتوحد مما ذكر **الحد التام** اما كونه حدا فلان الحد لغة المصح
 وهو ما ع من دخول الغير فيه واما كونه تاما فلذلك جميع
 الذائبات فيه وخرج بذكر ما هيته الشيء الرسم فانه
 اما يدل على اثار كماله في كلامه يدل على تخصيص الحد
 لذوات الماهيات الركبات فتخرج البسيطة فاما انما تعرف
 بالرسم لا بالحدود وبغيره في الحد التام تقديم الجنس على النصل
 لان النصل متوحد له ونفس الشيء متاخر عنه قيل لا يمكن
 تعريف الحد ليدل برسم التسلسل واجب بمنع لو ومه لان حد
 الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود نفس الوجود بمعنى ان حد
 الحد من حيث انه حد مندرج في الحد وان استاز عنه بافانته
 اليه **والحد الناقص وهو الذي يتوحد من جنس الشيء البعيد**
وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه
 ناقصا واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذائبات فيه **والرسم التام**
وهو الذي يتوحد من جنس الشيء البعيد وفصله القريب
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
 اما كونه رسما لانه رسم الارها ولما كان التعريف بالخاصة
 اللازمة التي هي من اثار الشيء كان قريبا بالاثروا كونه تاما
 فاستأهنت الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب
 وقيد بالرسم بجنس الشيء **والرسم الناقص وهو الذي يتوحد**

هذا هو المراد من التحقيق لان الكلمات امور اعتبارية حصلت بمفوماتها وصفت اسماءها بارها

فتشائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه وان ذكرنا خرا وبالنسبة المحكوم به
وان ذكرنا اوله لا نحو عندي درهم **والجزء الاول في الشرطية يستحق مقدما**
لتقدمه لفظا وحكما **ولكن في تاليا** لتأخره الاول اي تبعيته له والمراد
بالاول الطالب للصحة وان ذكرنا خرا وثن في المطلوب لها وان ذكرنا اوله
كما مر نظيره **والقضية** بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها **اما موجبة**
كقولنا زيد كاتب وما سائلة كقولنا زيد ليس بكاتب والموجبة
اما محصلة وهي الوجودية فما ليست كذلك وكنت معدولة لان
حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم
ما بعده فبقيل في الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفها
بان يكون وجود بين او محصلة بالموضوع فقط او بالمحول فقط والمعدولة
كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتها نحو كل
لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة المحول نحو كل انسان هو
لا كاتب لان كل انسا وجودي حكم عليه بامر عدي ومحصلة المحول المعدولة
الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لان جماد وجودي حكم به على امر عدي
والسائلة ايضا اما محصلة او معدولة وكل منهما اما بطرفها او
بالموضوع فقط او بالمحول فقط فمحصلة الطرفين نحو الان لا كاتب لان طرفها وجوديان
وقد سلب فيها امر وجودي عن امر وجودي معدولتها نحو كل ما كان غير كاتب ليس
غير كائن الاصابع لان سلب فيها امر عدي عن امر عدي ومحصلة الموضوع المعدولة
المحول نحو الان لا ليس غير كاتب فحرف السلب الثاني حيز عن المحول

وبه

او معدولة وهي موجبة

وبه هذا المحول عديم والنور خارج عن المحول وهو الدال على
قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحول المعدولة
الموضوع نحو كل ما ليس حيوان ليس با انسان ومرادهم عند
الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول بينها اصلا وهي محصلة
الطرفين وبالمعدولة ما بينهما سواء كانت بطرفها ام با حدهما
واعلم ان الموجبة محصلة كانت او معدولة تقتضي وجود
الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط في المطولات
وبل واحد منهن اي من الموجبة والسالبة **اما موضوعه** **كأدونا**
في المثالين المذكورين البقا وسميت بموضوعه لخصوص
موضوعها ويقال لقائضه لخصوص موضوعها **اما**
كلمة مسوقة كقولنا في الموجبة كل انسان كاتب وفي السالبة
لا شيء من الانسان كاتب سميت كلمة لولا انها على كثر
ومسوقة لاشتغالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كثر
افراد الموضوع حاصرا لها محيطا لها وهو ما جوز من سور
البلد المحيط به والسور في الكلمة الموجبة كل **والا** الاستفراقة
او العهدية وفي السالبة لا شيء ولا واحد **واحد من بيت**
كقولنا في الموجبة بعض الانسان كاتب وفي السالبة لا شيء
ليس باتب سميت جزئية لدلالتهما على بعض افراد الغل
ومسوقة لاشتغالها على السور وفي الجزئية الموجبة بعض
واحد وفي السالبة ليس بعض او بعض ليس وليس كل
والسوقة تسمى بمسوقة كلمة كانت او جزئية **واما ان يكون**
كل من الموجبة والسالبة **كذلك** اي لا مخصوصة وكما يلزم
ولا جزئية **وتسمى مصادرة** لانها بيان كمية الافراد في قولنا

في الوجبة **الانسان** **كانت** في السالبة **الانسان ليس** **كانت**
 والمهمة في قوة الحزبية والشخصية في حكم الكلية ولهذا
 اعتبرت في كبري الشكوك الشكل الاول هو هذا زيد ورأى
 انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي
 لم يبين فيها كنهه الافراد ولا تفصله لان تقدير كلمة ولا
 جوية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها
 الاكثر ولا يقال ليست بمتحدة في العلوم هذا كله في العملة
 واما السر طية فالحكم فيها بالانفصال والانفصال ان كان على
 وضع معين حتى ان حيث في الان كرمك وزيد الان اما كانت
 او غير كانت في خصوصية او على جميع الاوضاع الممكنة لكل
 مكانت الشمس طالما في الفار موجودا دائما ان يكون
 العود وجا او فردا في خصوصية كلمة او على بعضها الغير المعين
 لو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا او ابيض في خصوصية حربية
 والافهمالة لو ان كانت الشمس طالما في الارض مقيمة
 واما ان يكون العود وجا او فردا او سور الوجبة الكلية
 في المنطق كالماء وحيثما ومتى ومتى في المنطق
 دائما وسور السالبة الكلية فيهما البيت البيت وسور
 الوجبة الحزبية فيهما قد يكون وسور السالبة الحزبية
 فيهما قد لا يكون وسور السالبة الحزبية فيهما قد لا يكون
 وبالمجمل فالأوضاع هي المبرزة افراد المتنوع في العملة
 واعلم انه قد جرت عادة القوم بالحكم فيهم دون من الموضوع
 وعن المحمول **ليس** فيقولون كل **ب** دون كل انسان
 حيوان مثلا للاختصار ولانهم لوهم **احد** **الحيوان** الاحكام
 في

كان انسانا او قد اما
 ان يكونه الشيء
 حيوانا

في مادة والمطلب ليس في هذا العلم المقصود والانه لابد للفقيه
 من نسبة كماله لا بد له من كيفية في الواقع وتسمى مادة وان
 ذكرها ليعلم بدل عليها في حوزة وسميت المقصود موجبة
 وهي اما من ومرتبه نحو كل انسان حيوان بالضرورة او دائمة
 نحو كل انسان حيوان دائما او لا ولا يتقدم الفقه بالحب
 ذلك وحصرها الخارج وباني ثلاثة عشر مرة ترجع الى
 اربعة اقسام الاول الضروريات الخمس الضرورية
 المطلقة والمسرطة العامة والمسرطة الخاصة والوقتية
 والمنشئة الثاني الدوام الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية
 العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات
 العامة والخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة
 العامة والوجودية الدائمة والوجود الالهي وبيان
 هذه المقاصد اياما مع امثلةها وتبين بسببها من تركها
 مذکور في المطولات ولما فرغ من تقسيم العملة احدث في
 تقسيم السر طية متصلة كانت **فقال** **والفصل** **الاول**
 وهو الذي يحكم فيها بصدق قصية على تقدير صدق
 قصية اخرى لملاقة بيني فما توجب ذلك وجع ما يسيبه
 يستلزم المقدم الثاني كالعلمية والتعريف اما العلم
 فيان يكون المقدم مائة للثالث **كقولنا** **ان كانت الشمس طالما**
فالفار موجودا او مطولة له كقولنا ان كان الفار موجودا
 فالشمس طالما او يكونا مطولين علم واحد كقولنا ان
 كان الفار موجودا فالشمس طالما فالفار مضمون او وجود
 الفار واذا كان العالم مطولان لطاوع الشمس واما التعريف

سميت المطلقة مطلقة
 لا تقيد بوقت
 ولا بوضع والضرورية
 سميت بالضرورية لانه لا
 ضرورة فيها

او متفصل

تكون احدها مصادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة الاول
 في قوة زيد ناطق اوان الثانية في قوة قولنا زيد ليس بالناطق
 ولا يتحقق ذلك اي التناقض في العنيتين المحسومتين
 او المحصورتين **الامر الثاني** في ثمان وثمانين
 في الموضوع اذ لو اختلفا فيه خور يد قايهم بكون ليس بقايهم
 لم يتناقضا في موضوعهما ساو كذا في **المحل** اذ لو اختلفا فيه
 خور يد كانت زيد ليس بشاعر لم يتناقضا في **الزمان** اذ
 لو اختلفا فيه خور يد قايهم اي ليلان زيد ليس بشاعر اي ليلان
 لم يتناقضا في **المكان** اذ لو اختلفا فيه خور يد قايهم
 اي في الدار لم زيد ليس بشاعر اي في السوق لم يتناقضا في
الصفة اذ لو اختلفا فيها خور يد قايهم اي ليلان زيد ليس
 باي ليلان لم يتناقضا في **الفعل** اذ لو اختلفا فيها
 بان تكون النسبة في احدها بالعقوبة وفي الاخرى بالنسبة
 نحو الخمر في الدن مسكر اي بالحق والخمر في آدن ليس بمسكر
 اي بالفعل لم يتناقضا في **الجزء والكل** اذ لو اختلفا فيها خور
 الزجاجي اسود اي بعينه الزجاجي ليس باسوداي كله لم
 يتناقضا في **النسبة** اذ لو اختلفا فيه خور الجسم معرف
 للبصر اي بشرط كونه اسود لم يتناقضا في **الاول** اذ لو اختلفا
 فيهما وردا تارة هذه الوحدات الي وحدتي الموضوع والمحل
 لا استلزما هما البهنية وردا بمصنوع الي وحدة واحدة وحدتي
 النسبة والحكمة حتى يكون السلب واردا على النسبة التي
 ورد عليها الايمان لانه اذ اختلفت في ثمان وثمانين
 النسبة والموضوع والمحل في الجملة لعدم والتالي في الشرطية

في ثمان وثمانين
 في الموضوع والمحل
 في النسبة والحكمة

في ثمان وثمانين

في ثمان وثمانين الشرطيتين فيما ذكر لكن يبرر بدو الموضوع
 والمحل بالمقدم والتالي ثم بين ما يناقض كل من الموضوع
 والسالبة فقال **الامر الثالث** في ثمان وثمانين
 في الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان
 وتقتضي السالبة الكلية انما هي الموضوعية الجزئية
 كقولنا لا شيء من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان
 لما ياتي في قوله **والمحور الثاني** وفي نسخة المحصورات والمسرد
 المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما بعد اتفاهما في الوحدات
 السابقة **الامر الرابع** في ثمان وثمانين في الموضوع اي الكلية
 والجزئية لان الكليتين قد ذكرنا ان كقولنا كل انسان كاتب
 ولا شيء من الانسان كاتب **والامر الخامس** في ثمان وثمانين
 في الموضوع كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
 فالتفصيلان لا يجتمعان ولا ينفكان وهذا ان التالان
 للكليةين ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتب
 فالجوازاتق ليس كلما كان الانسان كاتب فالجوازاتق هو المعنى
 في قوة الجزئية كما مر في الاشارة اليه ومن الاصطلاحات
 المنطقية العكس وهو ثلاثة اشياء الاول عكس النقيض
 الموافق وهو تبدل الطرق الاول من النقيض بنقيض
 الثاني منها وعكس مع بقا الصدق والكيف اي السلب الايجاب
 والثاني عكس النقيض الخالف وهو تبدل الطرق الاول
 بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقا الصدق دون الكيف

في كل انسان حيوان ولا شيء مما ليس حيوانا انسانا وبسمى هذا
 تحت المسمى الذي طرفه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه
 فيهما الثالث العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه انظر
 المصنف رحمه الله تعالى فقال **العكس وهو ان يصير**
الموصوع محولا والمحول موصوعا مع بقا السلب والايجاب بحاله
 بمعنى ان الاصل اذا كان موجبا والعكس موجبا او سلبا
 فساويا مع بقا التصديق والتكذيب بحاله وغير بوضوئهم بالصدق
 والكذب وليضمهم بالصدق فقط وهو الخلف لان العكس لازم
 للقيضته ولا يلزم من كذب الملووم كذب اللازم كان قولنا
 كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو يصدق الانسان
 حيوان بخلاف صدق الملووم ويستحيل معه كذب اللازم
 وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل
 ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدق قد لازم صدق العكس
 ومع هذا فالعكس بالتصديق اولى منه بالصدق لان
 التصديق لا ينتهي وقوع الصدق وعبارته قد تقع على الحملين
 فقولنا وبقولنا يصير الاول ثانيا والثاني اولا كان اولى لثبوت
 الشرطيات وانما ان العكس يعالج كثيرا في القضية الحاصلة
 بنشر بل الموصوع والمحول في الذكرا معي ومقتضا العنوان فلا
 يرد السؤال بان العكس لا يصير ذات الموصوع محولا ولا
 المحول موصوعا بل موصوع العكس ذات المحول ومحوله وصف
 الموصوع **والموجبة الكلية للعكس** لئلا ينتقض بما دة يكون
 المحول فيها اعم من الموصوع **اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان**
والصدق كالحال الا لصدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال

بل تنفكس جزية لا نانا اذا قلنا كل انسان حيوان فانا
 نخذ الموصوع شيئا موصوعا لا انسانا **والحيوان**
 وهو الحيوان الناطق فيكون بعض الحيوان انسانا
 ولانه اذا صدق كل انسان حيوانا لم ان يصدق بعض الحيوان
 انسانا والصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان باسنان
 فيلزم المناقاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان
 حيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او يضم
 ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه فكذلك
 كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان باسنان ينتج لا شيء
 من الانسان باسنان وهو محال **والموجبة الجزية ايضا تنفكس**
 موجبة جزية **لكن المحر** فنكس بعض الانسان حيوان
 بعض الحيوان انسانا لان المحر شيئا موصوعا بالحيوان والانسان
 فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوانا
 لم ان يصدق بعض الحيوان انسانا والصدق نقيضه وهو
 لا شيء من الحيوان باسنان فيلزم لا شيء من الانسان بالحيوان
 وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف او يضم
 النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر **والسالب**
الكلية تنفكس سالية كلية وذلك اي انكاسها كايضا بين بنفسه
 فانه اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان محمول صدق قولنا
 لا شيء من الانسان محمول وهو يصدق الانسان محمول وينكس
 الى قولنا بعض الانسان محمول وذلك لان الاصل لا شيء من الانسان
 باسنان هذا خلف او يضم لهذا النقيض الى الاصل لينتج سلب
 الشيء عن نفسه فكذلك بعض الانسان محمول ولا شيء من الانسان

عرفوا المفردة بانها ما جعلت جزء قياس واخذوا القياس في
 تعريفها فلو اخذت في تعريفه لزوم الدور **وهو القياس**
اما قولنا وهو الذي لم تذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعول **قولنا**
كل جسم قولنا **كل قولنا** **كل قولنا** **كل قولنا** **كل قولنا**
 لا فتوان الحدود فيه بلا استثناء **اما استثناء** وهو الذي ذكر
 فيه نتيجة او نقيضها بالفعول بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها
 من كورين فينعم بالفعول **قولنا** في الثاني **ان كانت الشمس طالعة**
فالمفاد بوجود كورين **فالمفاد بوجود كورين** **فالمفاد بوجود كورين**
 طالعة فالمفاد بوجود كورين **فالمفاد بوجود كورين** **فالمفاد بوجود كورين**
 القول اللازم وهو النتيجة مقايير الكل من مقدماته وهذا ليس
 كذلك لانه ليس واحدا منهما وانما هو جزء احدهما او المقدمة
 ليست قولنا المفاد بوجود بل استلزام طالع الشمس له الحاصل
 ذلك من المفرد والتالي وسمي ذلك استثنائيا لاشتماله على اداة
 الاستثناء اعين لكن **والكبر** **من مقدمتي القياس** **والكبر** **من مقدمتي القياس**
 محولا ام موضوعا ام مقدر ما ام تاليا **يسمى حد الوسط** **لنوسطه**
 بين طرفي المطلوب **والمقصود** **المطلوب** في الجملة ومقدمه في الشرطية
يسمى حد الوسط **لنوسطه** **لنوسطه** **لنوسطه** **لنوسطه**
 في الجملة وتاليا في الشرطية **يسمى حد الوسط** **لنوسطه** **لنوسطه**
 اكثر افراد او المقدمة التي فيها **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر**
والتي فيها الاكبر **يسمى الكبر** **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر**
 بالاصغر في الارجاب والسلب وفي الكمية والمخرية تسمى قدسية
 وضربا **وهو** **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر** **الاصغر**
شكلا **والا** **شكلا** **والا** **شكلا** **والا** **شكلا** **والا** **شكلا** **والا**

في المثالين المذكورين

ليست بظاهرة

حوال ج ب وكل ب **الشمس** **الاول** **وان كان** **الشمس** **الاول** **وان كان**
 كل ج ب **لا شيء** **اب** **الشمس** **الاول** **وان كان** **الشمس** **الاول** **وان كان**
 ج ب **كل ج ب** **الشمس** **الاول** **وان كان** **الشمس** **الاول** **وان كان**
في الكبر **حوال ج ب** **كل ج ب** **الشمس** **الاول** **وان كان** **الشمس** **الاول** **وان كان**
 فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد بالوسط اذا
 وقع موضوع الذات واذا وقع محولا للمفهوم فلما عرفت وتوهمه محولا
 وان اراد به المفهوم لكن ليس المراد ان ذات الموضوع غير المفهوم
 بل انه يصدق عليه المفهوم فيكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه محول
 ان يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه
 مفهوم الاوسط يثبت له الكبري ومنه الشكل الاول لانه المتيقن
 للمطالب الاربعه كاسباب في ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال
 من الموضوع الى الحد الاوسط ثم من الحد الى المحول حتى يلزم الانتقال
 من الموضوع الى المحول ثم الثاني لانه اقرب الاشكال اليافقة اليه
 لمشاركته اياه في مقدمه القياس اثر في المقدمة من لاشتمالها على
 الموضوع الذي هو اشرف من المحول لان المحول انما يسمي بالاجله الجابا
 او سلبا ثم الثالث لانه اقربا ما اليه لمشاركته اياه في احسن المقدمتين
 بخلاف الرابع لا يرب له اصلا لمشاركته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا
والثاني **منهما** **يرتفع** **الكبري** **لانها** **المخالفة** **للنظم الطبيعي**
 بان نقول في مثاله السابق **لا شيء** **من ب** **او** **الشمس** **الاول** **وان كان**
 بعكس المعنى لانها المخالفة لذلك بان نقول في مثاله السابق
 نعصب ب ج **والدراي** **يرتفع** **الكبري** **لانها** **المخالفة** **للنظم الطبيعي**
 السابق لكل ج ب **او** **الكبري** **لانها** **المخالفة** **للنظم الطبيعي**
 ج ب **ويعصب** **الكبري** **لانها** **المخالفة** **للنظم الطبيعي**

الي الاول

كان ج ب ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ج ب ولا شيء من ج ب
ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ج ب ولا شيء من ج ب او الكمال
البيان الانسان انما هو الشكل الاول والامر الذي له عقل سليم وطبع مستقيم
لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول في استنتاجه لا قد بينت اليه كما مر
وانما ينبغي الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
بان تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين او
سالبتين لاختلفت النتيجة اما في الموجبتين فكانه يصدق كل انسا
حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو يولنا الكبرى يقولنا وكل
فرس حيوان لان الحق السلب واما في السالبتين فانه يصدق لا شيء
من الانسان بحجر ولا شيء من العرس بحجر والحق السلب ولو يولنا للكبرى
يقولنا ولا شيء من الناقص بحجر لان الحق الايجاب ويستلزم في انتاج
ايضا كلياته الكبرى والالاختلاف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسا
نفوس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاغر
فرس كان الحق السلب وكقولنا وكل انسان حيوان وبعض الجسم ليس
بحيوان لان الحق الايجاب ولو قلنا لا شيء من الجسم حيوان كان الحق
الايجاب ولو قلنا وبعض الجسم ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط
انتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمته وبحسب الكم
كلياته الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى
وبحسب الكم كلياته احدي مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف
والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلياته الصغرى او اختلافها بالكم مع
كلياته احدها وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب
الكم كلياته الكبرى كما مر خذ من كلامه الابن والشكل الاول وهو الذي
حيل عليه في اهلوم اي من انهما لا يردان النتيجة اليه كما هو متورده
هنا

94
ها هنا وحده مع ضرورة ليحتمل دستور اي قانونا ونستنتج
منه المطالب كما هو في الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي
والسالب الجزئي بخلاف بنية الاشكال وصره وبكبر وبساير
الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لا كلام من مقدمتيه
اما موجبة او سالبة وكل من هاتين المقدمتين او جزئية منهما كلياتها
اربع اشكال والخاصة من صيرورة في اربعة ستة عشر
يستخرج منها بشرط انتاج السالبتين اثنا عشر عقيمة ثمانية
منها الاول حاصلة من ضرب الجزئية والكليات السالبتين من
الصغرى في الرابع الكليات واربعه بالثاني حاصلة من ضرب
الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكليات والجزئية
الموجبتين من الصغرى فصره هو الشكل الاول النتيجة اربعة
الضرب الاول ان تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة
كافية موجبة نحو كل جسم مولود وكل مولود حادث فكل جسم حادث
الثاني ان تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة ككلياته
نحو كل جسم مولود ولا شيء من المولود بتكوينه فلا شيء من الجسم بتكوينه
الثالث ان تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة
جزئية نحو بعض الجسم مولود وكل مولود حادث فبعض الجسم حادث
الرابع ان تكونا صغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة ككلياته
والنتيجة سالبة جزئية نحو بعض الجسم مولود ولا شيء من المولود
بتكوينه فبعض الجسم ليس بتكوينه والمنتج من صيرورة الشكل الثاني
اربعه ايضا وسالث ستة عشر من الرابع ثمانية عند المتأخرين
وحسنة عند المتقدمين وعليه من الحاجب وتقصير الكليات واسئلة واقامة
البرهان عليه يهال من المعلومات والقياس الا ان في بتركب اما من

العدد اما زوج او فرد لكنه زوج ينبغي انه ليس بفرد ولكنه فرد
 ينبغي انه ليس بزوج واستثنا نقض احد هما ينبغي عن التالي اي لا
 لا متناعا رفقهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينبغي انه
 فرد اما نقض الخلو وهو المركبة من قضيتين كل منهما اسم من نقض
 الاخرى فاستثنا نقض احد الطرفين ينبغي عن الآخر لا متناعا
 المتناويعا واستثنا القين لا ينبغي لاحتمال اجتماعهما على الصدق
 كقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر او لكنه حجر
 فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر او لكنه لا حجر واما ما نقض الجمع وهو
 المركبة من قضيتين كل منهما احد من نقض الاخرى فاستثنا
 احد الطرفين ينبغي نقض الآخر لا متناعا اجتماعهما على الصدق
 واستثنا النقض لا ينبغي لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا
 هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر فهو لا حجر او لكنه حجر فهو لا شجر
 بخلاف لكنه لا شجر او لكنه لا حجر البهتان هو قياس مولد من
 مقدمتين يقينيتين ومزلة لا متناعا يقينيات ذلك فتملأ اجزا احد
 البهتان لانه ملته فاليه له واليقين اعتمادا ان الشر كذا اعتمادا
 انه لا يكون الا كذا مع مطابقة الواقع واستثنا نقضه والبهتان فسهل
 احدهما لي وهو ما كان الحد الوسط منه كونه الاكبر الي الاصغر في
 الذهب والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن محوم
 فزيد محوم فنقض الاخلاط مله لشيء الذي كثر في الذهب والفضة
 وسمى لميا لافله وانه اللبنة اي العلة اذ يجاب بها السؤال
 بلم كان كذا او الثاني اي وهو ما كان الحد الوسط منه مله في الذهب
 لاني الخارج كقولنا زيد محوم وكل محوم متعفن الاخلاط تامل مله
 لشيء نقض الاخلاط لزيد في الذهب وليس مله في الخارج بل الآخر

لكنه ليس بفرد
 ينبغي انه زوج

بالعكس اذ النقض على الشيء فاسمى انما لا يقتضاه على الشيء
 الحكم اي بطله دون لبيته من قولهم ان الامر كذا فهو مستبوت
 لان الاول لهم واليقينيات اقسام ستة اوليات وهي ما يحكم به
 المثال بمجرد تصور طر منه كقولنا الواحد نفس الاثنين والعقل
 اعظم من الجود والسواد والبياض لا يجتمعان وست اعداد وهي
 ما لا يحكم منه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحواس فان
 كان الحسيات هي فتنهي حسيات كقولنا الشمس مشرقية
 والشمس حارقة وان كان بالمشاهدة فجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغظبا
 ومجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم منه الي تكرر المشاهدة
 من بعد اخرها كقولنا السقمونيا تسهل القصرم وحديسيات
 وهي ما يحكم العقل منه بمجرد حيل العلم كقولنا نور القمر مستعار
 من نور الشمس لا اختلافا تشداده النورية بحسب قربه من
 الشمس وبعده عنها ومزق بينهما وبين الحيات بالحقا واقصر
 بعير اختيارنا بخلاف الحيات والحرس سرعة الانتقال من الباب
 الي المطالب وسوا ترات وهي ما يحكم منه العقل بواسطة السماع عن جمع
 يوثق قولهم على الكذب كقولنا محمد عليه الصلاة والسلام ادعى
 النبوة وظهرت المحجة على يديه وقمنا يقياسا لها معا ومع ما يحكم
 العقل منه بواسطة لا تسبب عند الذهن عند تصور الطرفين كقولنا
 الاربعه زوج ليس بزوج سدا اخر في الزهن وهو الانقسام بفساد
 والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا ليد الاربعه زوج فهو الوسط
 من تصور في الذهن عند تصور الاربعه زوج ثم احدث في بيان غير المحجة
 اليقينية فقال والمجدل قياس سولن من مقدمات مشهورة او
 مسلمة عند الناس او عند الحكماء كقولنا العدل حسن والظلم ربيح

في قوله
 كقولنا
 كقولنا

وساعات المنفعة المودة وكشف النورة مدوم والعزم من سنة الذل
الحض واقناع من هو فاضل عن ادراك مقدمات البرهان والخطا
قياس مولد من مقدمات مقبولة من سجد مقتود منه كما هو
مفروق او مقدمات مقبولة كقولنا فلان طرف بالليل وكل من
يطوف بالليل سارق والعزم من سنة غيب الناس فيما ينفع
من امور معاشهم ومعارفهم كما يجعل الخطا والوعاظ والشرقيان
مولد من مقدمات مقبولة تنبسط منها النفس او تنبسط فما
اذا قيل الجواب في تلك المسئلة انما سطر النفس ورغبت
في شئها اذا قيل العمل مرة موهمة انما هي النفس
ولقد منتهى والعزم من سنة انفعال النفس بالترتيب
والترتيب قال العلامة الرازي ويروى في ذلك ان يكون
الشمس على وزن او ينسحب بهوت طيب والمخالطة قياس
مولد من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمستهور ومن
مقدمات وهمة كاذبة وهي يتبينها لا تفيد بيننا ولا ظاهرا مجرد
الشك والتمويه الكاذبة ولها انواع بحسب استعمالها وما
يستعملها فيه فمما دام بذلك العوام انما حكم مستنبط للبراهين
بشيء سوطا بيا ومن نصب نفسه للجدال وحذاء اهل
الحق يسمى والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ماريبا
ومنهم نوع يستعمله الجمال وهو ان يملط احد الخصم الآخر
بكلام يشغل قلبه ويغصبه كان يسمى او لييب كلامه
او يظهر له عيبا يرميه منه او يقطع كلامه او يفرط عليه ببيان
غير مألوف او يخرج به عن محل النزاع ويسمى هذا النوع المخالطة
الخارجية وهو مع انه افتح انواع المبالغة لفصاحة اذ احسنه
وايها العوام انه قد راسكته اكثر استعمالا في رمتا لدم معرفته

97
غالب اعله بالفوائد ومحسنهم العلية وعدم اعترافهم بالحف
والغلط اما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة
على جدار او على هذه فرس وقال فرس فقال ينبغي هذه الصورة
صمالة وكسب الغلط فيه اشتباه الفرس الجازي الذي هو محمول
الصغرى بالمحقق الذي هو موقوف الكبري واما من جهة
المعنى كقولنا كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس
فرس ينبغي بعد هذا الانسان وكسب الغلط فيه ان هو موقوف
المعنى متين على وجوده انما هو موجود يصدق عليه
انه انسان وفرس كقولنا كل انسان بشرو وكل بشر فذاك
ينبغي كل انسان فذاك وكسب الغلط فيه ما هو منه من
المصادق على المطلوب لما سوفي في القياس ان النتيجة
تجب ان تكون فولا اخر وجع هنا ليست كذلك بل هي عن
احدي المعنى متين لما رافق الانسان للبشر من غير التعيين
الا شعرا الناقص وهو حكم على كل حيوة في الشك
جزيبا انه كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاستغناء عنه
المصنف استمر اباشا هذنا ويجوز في بعض الافراد ما في ذلك
ذلك كالمساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو
ايات حكم واحد في جزئ لثبوت في جزئ اخر لمعنى مشترك
بينهما والفقه يسمى قياسا والعدد اي ما يعتمد عليه
من هذه القياسات هو البرهان لا غير لركبة من المقدمات
اليعينية وتكونه كافي في الحساب العلوم النصد بنسبه
قال رحمه الله تعالى في الشراء بمجداحه وعونه في خامس
عشر سنو رمضان ١٢٨٥ والحمد لله رب العالمين

وما احسن ما قيل
ولا تعامى الدهر وهو ابو العوري
عن الرشيد انما به وما قصده
ولاعلم انه يحدو الفتح والهدى

وانا السعادة لا اختلفك عيونها
ففي الخراف كطهر من امان
وقد بها الجوز، نعم عنان

وعلما ان فرقه لا بد ان بجري ارضي ساو كذا جري

ولما رأيت الجمل في الناس فاستبأ تخالفت حتى قيل انه جاهل
فواجباً كم يدعي الفضل ناقض. ويا اسفاكم رقه الشقر فاضل
اذا وصف الطاي بالجل يادُر. وغير قسماً بالهواة يا قلد
وقال السها للشمس انت خفيه. وقال الدجال للبدونك تامل
يما موت زران الحياه دميمه. ويا نفس جد عوان دهر كهلك
وقال بعضهم في وصف الفقير
بهشني الفقير وكل بشي مذل. والناس تنلق دونه ابوابها
وتراه ميمو منا بغير حنايه. ويرى الاسه ايرى اسبابها
حتى الكلاب اذارات داعمه. اومت اليه وحركت اذناها
وان ران يوم فقير ابانها. بحت عليه وكثرت انيا بها

كتبه العبد الفقير الحقير ربيع المعري الغزي
الشافعي الغزي بدوا عفر الله له ولوالديه
ولن اذاري عيباً ستر

يا ناظر في كتابي حين تقراء
اعمل بهديت بلا حيف ولا شطط
وان تجد عيبا فلا تنجز بسبك لي
واعذر فلت بمعموم من القلط
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين ثم

اجمع السالكين فغنما
 من لا نام فيقول بطننا
 تعجبوا لولا اننا لم نكن
 واداء بصيرتني اجسنا
 اذ انا اجمع اجسنا
 من ربح حالنا بعدنا
 نحن نمتنا على عجل الجوع
 فاجسنا اجسنا
 اذ انا اجمع اجسنا
 من ربح حالنا بعدنا
 نحن نمتنا على عجل الجوع
 فاجسنا اجسنا
 اذ انا اجمع اجسنا

مواقمها اعجاز الاجزاء انت عروضا وضربا ماعدا المخرم فابتدا
ففي **جاسك** لخذ الخلف واقطعن بدائر سكر بدو الاثقل انتفى
وحسبك في القصر هذا ساكنها وتسكين حرف قبل اذ هي العضا
لذا القطع لكن ذاك في سبب جرى وفي وتدهنا **جهر** له حوى
وهذا في مجموعا دعوى اذ كامل والا فسلم والسر به ارتدى
ووقف وكشف في الحرك سلبا فاسكن واسقط بحر **طي** ولي الهدى
وقطعك للمخروف بترد سب وقيل المديد اختصر باسميد في الهم
و**سلو** دا الخرم للضرورة صد ووضع فقولن ثلث ثمره بدى
ووضع مفاعيلن لخر وشتره والخراب اعلم بالمراتب ما خفي
مفاعلاتن للمضرب القصر والجسم وغرم ونقص فيد عقصر وقد مضى

ما جرى من العمل في الزخاف

وشعت **كن** الخرم وده اقطة ضمن بخين واولى **س** ربح في ولا سوى
فضدرا وحشوا قل عروضا وضربا تغيرت الاجزاء فاختلف الكنا
فقبل ابتداء واعتماد وفصلها وغايتها المختصر منها بما جرى
وان ينح فالمو فود يلو **س** سالم صحيح ممرى لانتع ذلك الهدى
وقد تم اجمالا فخذ مفضلا له ولا القابو وبالرمز بهتدي
فالاول بحر فالعروض فضريه وغايتها سين فذل تلت فطا
مخوف المرعى ونيف زها فذ وما حشوه مفعلة فانه امرع لا القضا

بحر الطويل

ا جرى غرور ام سبتدي صدودكم اسود واخذ ارج ام المورد عفا

بحر المديد

بحود

بحر دكليب لا يغرا علوانا يعيش هندي متى ما يع اهتدى
فن محصين كل جوب دبابه فيا ليت شرى هل لنا منه مرتوى

بحر البسيط

ج رت جولة ياها رشعوا فميت وقوف فيسير واعند قد هم لوى
فحقب رت حال ذالقيهم فذقم اصاع مقامى ذاك والشيب قد على

بحر الوافر

دنت **ب** حدي فيد لنا غم به ربعة تعصيني ولم تستطع اذى
سطور حقيير ان بها نزل الشتا تفاحش لولا غير من ركب المطى

بحر الكامل

ه جرت طلا تصعوبنا الابرامى اجش لانت اللذ سبقتم الى
بختلف الامرافتقرت واكثر واوعس يذ بالهم عن تامر ولا
نقلتم عن حدة وابتاست والشقاء مخاف لم يجد فارغا كفى

بحر المزدحم

و ابد بسهب الضيم باسايد ودهم كذاك ولو ما توافوسى امر دنى

بحر الرجز

ز كت **و** هرا دارها القلب هاد وقد هاج قلبى منزل ثم قد شجى
فيا ليتنى خالد ومنا فهم ارى ثقلا للخير فمن لنا اسا

بحر الرمل

ح بونك سحقا مالكا الخنصر فاريجا ففي مقفات ما لما فعلت دوى
فضلت قضاها صابر وهي اقصد له واضحات دونها عذاب القنا

بحر السريع

طفي دون شام محول للقيلا بد النشر في حافات رحلي قد غما
ارد من طريف في الطريق وفاه ولا بد ان اخطات من طلب الرضا
بعض جبريد **بحر المنسج**

يلج يفتني صبر سعد بندي سمي على سميت سولاى بد الانس قد يرى
بحر الخفيف

كفيت جم سارا بالسخال الدافان قدرنا تجد في امرنا خطب دى حما
فلم يتغير باعير وصالحا بحا محبة في حبها علقوا معا

بحر المضارع
لما اذا دعاني مثل زيد الى ثنا فان تدن مند شيرا اذكر اليرفا

بحر المقضب
وما اقبلت الا انا انا بعلمها مبشرنا يا حبيذا ما بد اتق

بحر المجتث
نقا ام هلال من علقته ضمادهم اوليك كل منهم السيد الرضى

بحر المتقارب
سبوا الابن من نسوة وروا اليه دمنة لا يتيسر فكذا قضى

افاد فجا دابنا خدش برفه وقلت سداد فيد منك لنا هلى
تمت البحور

فالا ضرب سح والاعريض لانه والابحري والديار هي الهدى

وقل واجبا لتقييد اضرب بحره همايز جنس الزخاف كما ابنتي
وخذ لقب المذكور مما شرت وضع زنة تحذوا بها هذومى

القوافي والعيوب

وقافية

وقافية البيت الاخير قبل من ال محرك قبل الساكنين الى انتهها
تحو زرويا حرفا النسبت له وتحريك الجري وان قربا بما
يد اني فذا الكفا والافوا وقعة ال اجازة والاصراف والكل متقي
فوصلا بها اليها وهاء النفاذ وال خروج بندي لين لها الى صديق
ورد فاحروف اللين قبل الروى لا سوى الف معها التحريك خذوا
وتأسيسها الهاء وي وثالث الروى ي من كلمة اخر اضمار ما تلا
وفتحه قبل الرشد الدخيل حرز ركوه با شباع من ساند اعترى
بداو بتأسيس وخذو وردفها وتوجيهها مثل ارتفع دمع ورع فشا
ومستكمل الاجز العديم سناده هو الباء وتم النصب ي من يحش
ومطلقها باللين والهاء سنها وتبع تسع بالمقيد عكس ذا
فجودها اردفها استسها والاول قد يولى الخرج فيجندى

القافية

ودودى بالسكينة هداوي ذا بما دون خم حركت فصلوا ابتدا
فان ترو دارك راكب اجف تكاوسا وتضمينها اخره معنى لذ اوفا
وتكررها الايطا لفظا ورجوا ومعنى ويركوا فبحر كما دنا
والاقعاد تنوع العروض بكامل وقل مثل التحريك في الضرب حيثها
وقد حلت ستا وتسعين فالذى توسع في ذا العلم توسع حيثها
ويسال عبد الله هذا الخرزى مع
مطالعها التحا فرمته بالدرع

قول الحق يا بعد

١٠٥
متن الهندية في فن المظن
للمعلمة الثاني سعد
الدين التفتازاني
قدس سره

نقص

ونقيضها بالعكس والافق وجه وبين
 نقيضيهما تباين جزئي كالتباينين **في** يقال
 الجزئي للاخص وهو اعم والكليات
خمس الاول وهو المقول على الكثرة المختلفة
 الحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب عن
 الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب
 عنها وعن الكل فقريب كالحوان والاف بعيد
 كالجسم **الثاني** النوع وهو المقول على الكثرة المتفقة
 الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال على الماهية
 المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
 ويختص باسم الاضافي كالاول باسم الحقيقي بينهما
 عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفاوتهما
 في اكيوان والنقطة **الثالث** الاجناس تترتب متصاعدة
 الى العالي ويسمى جنس الاجناس والانواع متنازلة
 الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطا
الرابع الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء
 هو في ذاته فان ميزه عن المشاركون في الجنس القريب
 ففريق والبعيد فبعيد واذا نسب الى ما ميزه فقوم
 والى ما ميزه فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل

قد تترتب

ولا

خاصة

فصل

ولا عكس والمقسم بالعكس **الرابع** الخاصة وهو
 الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط **الخامس**
 العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها
 وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر
 الى الماهية والوجود يثبت يلزم تصور من تصور
 الملزوم او من تصورهما الجزم باللزوم وغير
 بين بخلافه والافرض مفارق بدوم او يزول شر
 او بطور **فصل** مفهوم الكلي يسمى كليا منطوقا
 ومعرضه طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الانواع
 الخمسة والحق وجوده الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه
فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره
 ويشترط ان يكون مساويا لاجلي فلا يصح بالعم
 والاحض والمساوي معرفة والافق والتقريب
 بالفضل القريب بالعرض العام وقد اجيز في الناقص
 ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير
 مدلول اللفظ **المصدر** يقال **القضية**
 قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها
 بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فجمالية موجبة
 او سالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم بحولا

هذا بالمادة رسم فان كان مع
 ولم يصحبه والاشرف في

والدال على النسبة رابطة وقد استعملها هو لا
 شرطية ويسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا
والموضوع ان كان شخصا سميت القضية شخصية
 ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة فطبيعية
 والافان يثبت كمية الافراد كلا او بعضا فمخصوصة
 كلية او جزئية وما به البيان سور والافهملة
ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وفي
 الخارجية او مقدرافا الحقيقية او ذهنا فالذهنية
وتجعل حرق السلب جزا من جزئ فتسمى
 معدولة **وتلخص** بكيفية النسبة فوجهة وما به
 البيان جملة **فان** كان الحكم بضرورة النسبة مادام
 ذات الموضوع فضرورة مطلقة او مادام وصف
 كانا فشرطية عامة او في وقت معين فوقية مطلقة او
 غير معين فمتنشرة مطلقة او بدوامها مادام اذا
 فدايمة مطلقة او مادام الوصف ففوقية عامة او
 او بفعليتها ففقط عامة او بعدم ضرورة خلافا
 فممكنة عامة فهذه بسايط ثمانية **وتعقد** العامتا
 والوقيتان المطلقتان بالادوام الذاتي فيسمى
 الشروط الخاصة والعرفية الخاصة والوقيتية
 بالضرورة **بمتنفس** في وقت ما

اخو كل انسان حيوان بضرورة
 خولا شئ من الانسان بضرورة
 خولا كاتب متحرك الاصابع مادام
 خولا شئ من الانسان بضرورة
 الاصابع مادام كاتب
 خولا قمر منقرف وقت خيلولة الارض
 بينه وبين الشمس وقت
 خولا شئ من القمر بضرورة
 الترسيع خولا كل انسان متنفس
 في وقت ما خولا شئ من الانسان
 بالضرورة متنفس في وقت ما

تلازم الجزئية

والمنتشرة وقد تعقد المطلقة العامة باللا
 ضرورة الذاتية فتسمى الذاتية للضرورة او باللا ضرورة
 الذاتي وتسمى الوجودية للادامة **وتعقد** الكيفية
 العامة بلا ضرورة الجانب الموافق ايضا وتسمى الممكنة
 الخاصة وهذه مركبات لان الادوام اشارة
 الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة
 موافقة الممكنة مخالفتها لكيفية لما يقيد بهما
فصل الشرطية متصلة ان حكم فيها بنسبة
 نسبة على تقدير اخري او بنفيها الزومته ان كان
 ذلك لعلاقة والافاتفاقية ومنفصلة احكم
 فيها بتنا في النسبتين او لاتنا فيه ما صدقا وكذا
 وهي الحقيقية او صدقا فقط فنافعة للجمع والذب
 فقط فنافعة الخلو وكل منهما عنادية ان كان
 التنا في ذاتي الجزائي والافاتفاقية فيه
ثم الى في الشرطية ان كان على جميع تقادير
 المقدم فكلية او بعضها مطلقا جزئية او معينة
 فتخصيصية والافهملة وطرفا الشرطية في الاصل
 قضيتان حمليتان او متصلتان ومنفصلتان
 او مختلفتان الا انها اخرجتا بزيادة اداة

الوجودية

موافقة الكمية

الاتصال او الانفصال عن التمام **فصل**
 التناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من
 صدق كل واحد كذب الاخرى وبالعكس **والايد من**
 الاختلاف في الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها
 والنقيض للضرورة الممكنة العامة وللدائمية
 المطلقة العامة وللضرورة العامة الجينية
 الممكنة والعرفية العامة الجينية العامة المطلقة
 والمركبة المفهوم المرددين نقضين الجزئيين لكن
 في الجزئية بالنسبة الى كل فرد **فصل** العكس المستوي
 بتدليل طريق القضية مع بقاء الصدق والكيف
 والموجبة انما تنعكس جزئية تجوز عموم التالي
 والمحمول والسالبة الكلية تنعكس كلية والا
 لزم سلب الشيء عن نفسه والجزئية لا تنعكس
 اصلا تجوز عموم الموضوع او المقدم **والا** بحسب الجهة
 فمن الموجبات تنعكس الدائمات والعامتان
 حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمية
 والوقيتان والوجوديتان عرفية لادائمية
 في البعض والمطلقة العامة مطلقة عامة
 ولا عكس للممكنتين **ور** السوالب تنعكس الدائمات
 دائمة

وخاصتان عرفية لادائمية في البعض

دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة **والايد**
 في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال
 ولا عكس للبواقي بالنقض **فصل** عكس النقيض
 بتدليل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف
او جعل نقيض الثاني اولا وعين الاولى ثانيا
 مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات هنا حكم السوالب
 في عكس المستوي وبالعكس والبيان البيان والنقض
 النقيض وقد بين انعكاس الخاصيتين من الموجبة
 الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة الى العرفية
 الخاصة **فصل** القياس قول مؤلف من قضايا
 يلزمه لذاته قول آخر كان مذكورا فيه بمادة
 وهيئته فاستثنائا والافا قتراني حملي او شرطى
 وموضوع المطلوب من الحملي سمي اصغرا ومحموله
 الكبر والمتكرر اوسط وما قبله الا صغرا الصغرى
 والا كبر الكبرى والا اوسطا اما محمول الصغرى
 موضوع الكبرى فهو الشكل الاول او محمولهما
 فالثاني او موضوعهما فالثالث او عكس الاول
 فالرابع **ونظرة** في الاول ايجاب الصغرى وفعاليتها
 وكلية الكبرى لينتج الموجبتان مع الموجبة

في كتاب المنطق

الموجبتين ومع السالبة السالبة بالضرورة
وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكمية الكبرى مع دوام
 الصغرى وانعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة
 مع ضرورة او كبرى مشروطة لينتج الكليتان
 سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة
 جزئية بالخلف او عكس الكبرى والصغرى ثم
 الترتيب ثم النتيجة **وفي الثالث** انجاب الصغرى وفعلها
 مع كلية احدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية
 او بالعكس موجبة جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية
 مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف او عكس الصغرى
 او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة **وفي الرابع** انجاب كليهما
 مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما
 لينتج الموجبة الكلية ثم الاربعة والجزئية مع السالبة
 الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكليةها
 مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن سلب
 والافسالية بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة
 او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثاني بعكس
 الصغرى او الثالث بعكس الكبرى **ومتابط**
 شرائط الاربعة ان لا يد **العام** موضوعية الاوسط

عكس صح

العمدة

مع ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر **واما**
 من مجموع موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف
 مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر
 لنسبته الى ذات الاصغر **فصل** الترتيب من الاقتراني
 اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او
 جملة او منفصلة او متصلة ومنفصلة وتنقسم
 الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول **فصل** الاستثنا
 ينتج مع المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقة
 وضع كل كمانعة اجمع ورفع كمانعة الخلو **فصل** يخص
 باسم قياس الخلف ما يقصده اثبات المطلوب
 بابطال نقيضه ومرجهه الى استثنائ واقتراني
فصل الاستقراء في الجزئيات لاثبات حكم
 كلي **والاقتضائيان** مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم
 لينتج فيه والعمل في طريقه الدوران والتزويد
خاتمة اما برهان يتالف من اليقينيات واصولها
 الاوليات والمشاهدات والتجربيات واكديسات
 والمتوترات والنظريات **ثم** ان كان احد الاوسط
 مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الواقع فلمي والا
 فاني **والما** جدلي يتالف من مشهورات والمسلّمات

ومتصلة او جملة صح

فصل القياس صح

واما خطاي يتالف من المقولات والمنظومات
واما شعري يتالف من المجلدات **واما** سفسطائي
 من الوهيات والنبهات **فصل** اجزاء العلوم بدرجة
 الموضوعات وهي التي تبحث في العلم عن اعراضها
 الذاتية والمبادي وهي حدود الموضوعات واجزاها
 واعراضها ومقدمات بينة بنفسها او مأخوذة
 يبنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا
 تطلب في العلم وموضوعاتها موضوع العلم او
 نوع منه او عرض ذاتي له او مركب ومجولاتها امور
 خارجة عنها لا حقة لها لذواتها **وقد** المبادي
 لما يبداه قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف
 عليه الشروع بوجه الخبرة وفرض الرغبة كتحريف
 العلم وبيان غايته وموضوعه **فكان** القديما يذكرون
 ما يسمونه الرؤس الثمانية **الاول** الغرض لئلا يكون
 طلبة عبثا **الثاني** المنفعة وهي ما ينتوفه الكل
 طبقا لينتشط الطالب للطالب ويجهل المثقة
الثالث التسمية وهي عنوان ليكون عنده اجمال
 ما يفصله **الرابع** المؤلف ليسكن قلب المتعلم **الخامس**
 من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به **السادس** في اي
 مرتبة

عنها



مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب **السابع**
 القسمة ليطلب في كل باب ما يليق به **الثامن** الاثنا
 التعليمية وهي التقسيم اعني الكثير من فوق والتحليل
 وهو عكسه والتحديد اي فعل احد والبرهان
 اي الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا
 بالمقاصد اسنيه **واحد** منه وحد **وصلى الله على**
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
 وسلم ولحمده سرور العالمين
 بقلم الفير الحسين فودة
 هندي عن
 س. القلم
 ١١٠٠

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines across the right page. The script is cursive and somewhat faded, typical of older manuscripts. The left page is blank.

